المحور الخامس

المواطنة المصرية
فى بيئة إقليمية ودولية
متغيرة

obeikan.com

obeikan.com

المواطنة المصرية في بيئة إقليمية ودولية متغيرة .

٣٠ تحولات «الأنا والعدو» تراجع الرسمي وصعود الشعبي .

م. احمد بهاء الدين شعبان
أ. عبة رءوف عزت

٣١ المواطنة المصرية والعروبة : حصاد هجرة العمالة المصرية .

د . محمد سعد ابو عامود

٣٢ المواطنة المصرية في عالم مفتوح :

المنازعة بين الهيمنة الأمريكية والعولمة .

د . عمرو الشوبكى

* تعقيب

د . حسن ابو طالب

obeikan.com

obeikan.com

٣٠ تحولات «الأنا والعدو» : تراجع الرسمى وصعود الشعبى

م. احمد بهاء الدين شعبان
أ. هبة رءوف عزت

تمهيد

يواجه الباحث فى النظرية السياسية مهمة انتقاء المفاهيم الملائمة للظواهر محل الدراسة ، ويواجهه تحدى تطوير المفاهيم من أجل فهم تحولات الواقع ومتابعة إيقاعاتها ، وإلا انتهى به الأمر للتنظير لواقع متخيل وعجز عن تقديم تفسير لمجرياته ، وبقيت الجماعة العلمية تناقش الظواهر بمفاهيم غير منطبقة ، أو وهذا هو الأخطر- تدرس نفس الظواهر التى تطالها الدلالة اللغوية والاصطلاحية للمفاهيم المستخدمة ، ولا ترى البتة- ظواهر مستجدة وهامة بل وربما أكثر أهمية من الظواهر المتراجعة رغم استقرار الجدل حولها واستمراره - والتى لا تبشر بنقلة فى الواقع ، فيتم تهميش إرهاصات تحول وأفق تغير ، وتتكلس النظرية لتلهث وراء المفاجآت ثم تفرض عليها الأحداث - الفاصلة غالبًا والعنيفة أحيانًا - الاجتهاد ، وتظل حينئذ تتحمل عبء القصور فى تحقيق وظيفة "التنبؤ" التى هى إحدى أدوارها الرئيسية ، ناهيك عن تبصير الناس بمساحات التأثير الصاعدة وتنبيههم لدوائر التأثير الآفلة ، لتكون النظرية نبراسًا للمجتمع يُرَشِّد حركته ويسهم فى تطوره بل ونهضته.

ولا شك أن مركزية مفهوم الدولة فى النظرية السياسية والعلوم السياسية قد ألقت بظلالها على اقتراب الباحثين من الواقع ، إذ تم التركيز فى دراسة المواطنة على طبيعة الدولة التى هى الطرف الأقوى فى علاقة الدولة- المواطن ، والتى تعطى شرعية قنوات المشاركة السياسية ، وتمارس القوة بكافة أشكالها ، وتحتكر إدارة التنشئة والتثقيف مباشرة أو من خلال مؤسسات تعطيها الشرعية (فلا تعطيها لغيرها) ، وتوجه مناخ المواطنة الثقافى والإعلامى ، وتضبط الخروج عن "الشرعية" بالوسائل الأمنية اللينة والصلبة.

حتى عندما صعد مفهوم المجتمع المدنى فى الثمانينيات فقد تمت دراسة هذا المجتمع فى علاقته بالدولة تكاملًا وتنازعًا ، تقنينًا وتجريمًا.

إعادة ترسيم خرائط الأنا والعدو

وفق تعريف كارل شميت للسياسة فإن جوهر الظاهرة السياسة هو تحديد الأنا والعدو ، كانت الدولة عادة هى التى تقوم بذلك ، لكن منذ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وتنامى توجه التطبيع السياسى والاقتصادى نجد أن فكرة العدو المباشر التى شكلت الثقافة السياسية والمخيلة الشعبية قد انتقلت مسئولية صياغتها من الدولة وأجهزتها للمجتمع والناس ، ولم يتم ذلك فى ظل حياد للدولة بل فى ظل سياسة إعلامية وتعليمية منظمة من أجل تذويب فكرة العدو بالشكل المباشر المكانى والعسكرى والسياسى ربما ليصبح العدو هو التخلف والأمية وغيرهما من "التحديات" التى تواجهنا ، وبدلًا من أن يكون وصف العدو هنا مجازًا بلاغيًا صار نهجًا سياسيًا ، لذلك كانت أهمية إدراج هذا البحث فى محور المواطنة ودوائرها الخارجية ؛ لأنه يتعلق بتصور الذات فى مواجهة العدو الخارجى (إسرائيل بشكل مباشر ثم القوى التى تناصرها) ، وهو أيضًا يرتبط بالحديث عن قضايا أخرى يثيرها موضوع المواطنة مثل المواطنة فى سياسات الحياة اليومية والمواطنة فى أفقها العربى وأفقها العالمي.

لقد انتقلت مهمة الحفظ على صورة إسرائيل كعدو للناس ، فما الذى حفظ هذه الصورة لأجيال لم تشهد حروب مصر ولم تتعرف على الفكر القومى فى مده ولم تنشأ سوى على حديث السلام كخيار استراتيجي؟ لا شك أن الذى حفظ ذلك هو ثقافة الناس بقنواتها الدينية والحزبية المعارضة وأيضًا بميراث الذاكرة وحتى ثقافة النكتة والأغنية من الشيخ إمام لشعبان عبد الرحيم ، ثم تجيء صورة مثل صورة محمد الدرة أو مشهد مثل اقتحام مسجد أو كنيسة أو هدم منزل لتطفو هذه الصورة لسطح الوعي.

وتسعى هذه الورقة لرصد ظاهرة محددة غابت عن دراسة خريطة المشاركة السياسية والمواطنة ، والتى اتسعت من دراسة الانتخابات والأحزاب لدراسة النقابات لدراسة الجمعيات الأهلية بل والتنظيمات غير المتمتعة بالشرعية القانونية ، لكنها لم تتسع لدراسة اللجان والحملات الشعبية ذات الهدف السياسى رغم كونها "مساحة" للمشاركة السياسية ذات طبيعة خاصة تحتاج للتوقف والتـأمل عند رسم خريطة المواطنة المصرية والمشاركة السياسية ، لكن من منظور غير مؤسسى وغير سلطوي.

ورغم تعدد نماذج التعبير غير السلطوى من مظاهرات طلبة المدارس لجمع التبرعات بشكل علنى أو غيره أو حتى التعبير الرمزى من وضع كوفية فلسطينية فى السيارة ، نجد حالة اللجان الشعبية للمقاطعة منذ صعود الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠م أحد أبرز النماذج للفعل

الشعبى "الرخو" و"المرن" للمشاركة السياسية الشعبية القاعدية والتلقائية ، وتبرز أهمية هذه الحالة تحديدًا من ناحيتين ، الناحية النظرية والناحية العملية.

والمساحة الزمنية لهذه الدراسة الاستطلاعية هى تلك الفترة الممتدة منذ اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطينى الثانية ، فى سبتمبر عام ٢٠٠٠م ، وحتى مطلع عام ٢٠٠٤م ، وهى تلك الفترة التى شهدت نموًا متعاظمًا لأنشطة الحركات الشعبية ، المصرية والعربية ، الداعمة لكفاح الشعب العربى الفلسطينى ، والمقاومة للصهيونية والهيمنة الأمريكية ، والمتبنية لقضية مقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية ، حيث يمكن التأريخ لميلاد أغلب الهيئات واللجان والجمعيات النشطة فى هذه المجالات ، بالتداعيات التى ترتبت على تفجر الانتفاضة الثانية ، وما نجم عنها من تفاعلات فى أوساط النخبة المثقفة والمسيّسة ، فى الأوساط الشعبية، وحيث ساهمت التطورات الكيفية الهائلة ، فى تكنولوجيا الاتصال ووسائط الإعلام ، وانتشار القنوات الفضائية العربية والأجنبية ، فى جعل الجماهير المصرية والعربية ، تعايش ، ساعة بساعة ، إن لم تكن دقيقة بدقيقة ، وقائع التطورات البطولية/ المأساوية ، على الساحة الفلسطينية ، وتنفعل بها ، وتتأثر بمشاهدها ، وتتحرك لدعم ومساندة الانتفاضة بقوة ، وبصور متعددة.

ومن حيث المدى الجغرافى ، فإن هذه الدراسة تغطى ، بأعلى قدر ممكن من الشمول والتكثيف أنشطة هذه الحركات فى مصر ، على وجه التحديد ، حيث توافرت لأحد كتابها (م.أحمد بهاء الدين شعبان) الظروف التى جعلته فى قلب أغلب الأنشطة الشعبية الداعمة للانتفاضة الفلسطينية ، ومن بعدها الشعب العراقى ، فى مواجهة حملات الحصار والعدوان الأمريكى - مؤسسًا ومشاركًا - ومراقبًا ومؤرخًا ، لكن الدراسة حاولت ، فى ذات الوقت ، أن تلقى الضوء على الأنشطة الشبيهة فى بقاع عديدة من الوطن العربى ، لكى تتحقق الفائدة وتتكامل الصورة ، ومن نافلة القول الإشارة إلى أن الجزء الخاص بالأنشطة الشعبية الداعمة للانتفاضة والمقاومة للتطبيع فى العالم العربى ، تحتاج إلى جهة توثيق أقرب ، ومساحة من التركيز أعلى ، وعمل تحليلى أوسع.

محاور الدراسة

ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة ، وهى رصد "خبرات لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع ومساندة المقاومة الفلسطينية (والشعب العراقى لاحقًا) ، فسوف تغطى صفحاتها المحاور الخمسة التالية :

أولًا : الظروف السياسية السائدة ، والبيئة الحاكمة وقت ظهور هذه اللجان والجماعات والهيئات.

ثانيًا : فكرة تاريخية عامة حول نشأة اللجان الشعبية والجماعات والجمعيات والهيئات العاملة فى مجال المقاطعة ومقاومة التطبيع ومساندة المقاومة الفلسطينية والشعب العراقى ، فى مصر وبعض الدول العربية: مستهدفاتها وبرامجها وأطروحتها الفكرية والسياسية ؛ اعتمادًا على وثائقها وما تيسر من دراسات حولها.

ثالثًا : آليات عمل هذه اللجان ، وأدوات حركتها ، وأهم مظاهر نشاطها ، والمحطات المهمة فى مسيرتها.

رابعًا : الخبرات المتراكمة لعمل وأنشطة هذه اللجان والجماعات والهيئات الشعبية.

خامسًا : رؤية نظرية لأبرز ملامح هذه الظاهرة ووضعها على الخريطة النظرية لدراسة المواطنة المصرية فى أفقها العربي.

أولًا : الظروف السياسية والبيئة الحاكمة وقت ظهور هذه اللجان .. والجمـاعات والهيئات

كان قدر مصر- فعلًا وليس مجازًا - أن تمثل قلب الأمة العربية . وبالتالى فهناك "أفق" واضح للمواطنة المصرية هو الأفق العربى ، فالمواطن المصرى يرى أن جزءًا من تعريفه لذاته هو انتماؤه لأمته العربية التى من أجلها كانت الحروب الدفاعية التى خاضها تاريخيًا ذودًا عن الحمى العربى فى مواجهة الغزو الخارجى (ومثال الغزو الصليبى مثال بارز) ثم الاستعمار الغربى ثم الاستيطان الصهيونى منذ أواسط القرن العشرين فى فلسطين ، وكان جزء من تعريف الذات العربية بعد الاستقلال هو نضالها تجاه الكيان المعتدى والمحتل للأراضى العربية وهو إسرائيل ومسئولية العمل من أجل تحرير الأراضى الفلسطينية المحتلة والأراضى السورية واللبنانية المعتدى عليها ، ثم تتسع هذه الدوائر المتراتبة من الانتماءات والهوية والتضامن لتضم الدائرة الإسلامية ، بجانب وعى جغرافى بالانتماء الإفريقى ، وهى دوائر ربما يتسع الحديث لها فى مناسبة أخرى. وأخيرًا هناك أيضًا الوعى بأن هذا المواطن هو جزء من العالم تأسيسًا على الإنسانية المشتركة ، وهى مساحة البحث الصاعدة تحت عنوان المجتمع المدنى العالمى التى هى مجال مهم للفعل دفاعًا عن القضايا العربية.

العدو الذى كان لعقود طويلة فى علاقة حرب مباشرة مع الدولة والشعب ، وسقط الشهداء من أبناء هذا الوطن فى سبيل تحرير أراضيهم المصرية والعربية من عدوانه ، تحول

بعد معاهدة سلام وقعتها القيادة السياسية- بإرادة منفردة ودون أى تفويض شعبى - إلى "دولة جارة". والسؤال البحثى المهم هنا هو : هل هذا التحول أثر على إدراك المواطن.. لذاته؟ فالوضع يبدو وكأن هناك عنصرًا من عناصر الهوية والوعى بالذات حدث فيه تحول نوعى أو خلل فما أثر ذلك على منظومة الهوية وإدراك معنى وواجب ومسئوليات المواطنة.قد يمكن دراسة هذا التحول من خلال تحليل مضمون مناهج التعليم ، أو من خلال دراسة القنوات التى حاولت الدولة من خلالها أن تبث فكرة التطبيع وثقافة السلام ، وقد يدرس على المستوى المؤسسى الداخلى وصنع السياسة الإعلامية أو الاقتصادية ، أو حتى السياحية والثقافية ، وهكذا. هذه الدراسة هى محاولة لالتقاط ما نسميه بالـ "المفردة" فى التعامل مع هذا التغير وهى مفردة الفعل الشعبى غير المؤطر ، وتم من خلال هذه المفردة الاقتراب من هذه الظاهرة ، فالوعى بالذات من خلال العلاقة مع العدو الإسرائيلى وما طرأ عليها من تحولات على مستوى السياسة والإستراتيجية برز من خلال تعبير الناس عن التضامن مع الشعب الفلسطينى فى ظل غياب الأداة العسكرية للدفاع العربى المشترك ضد العدوان والاحتلال الإسرائيلى ، فمع التبنى الرسمى لمعاهدة السلام مع وظيفة استبقاء ثقافة أن هذا (عدو) وأنه خطر وأن هناك تهديدًا إستراتيجيًّا للأمن القومى وأنه مختلف عنا وأنه مشروع استيطانى ... إلخ. إلى الناس. وانتقل للأفراد كل ما كان تقليديًا من مهام الدولة وما هو منوط بها الدفاع عنه بقنواتها المختلفة وضمان حفظ ثقافته ونقلها للأجيال وتكريس معانيه فى مؤسسات الجيش والدبلوماسية المصرية. ونزعم أن هذا الانتقال بالنسبة لباحث النظرية السياسية يمثل نقلة نوعية لافتة وجديرة بالبحث فى طبيعة الإدراك والوعى بالمواطنة ، فقد تم تنحية فكرة المؤسسية فى التعامل مع هذه القضية واستقرت المسئولية على كاهل الأفراد فى استمرار هذه الثقافة الوطنية والتفكير فى آليات المواجهة والمقاومة المشروعة ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار وجود مشكلة فى المشاركة السياسية وانسداد قنوات الديمقراطية مما استلزم لجوء الأفراد للفعل التلقائي.

فقد تعامل المواطن العادى مع هذا التحول فى السياسة الخارجية والداخلية للدولة (وفى ظل الوعى بأن هناك خللًا واضحًا فى الميزان العسكرى النووي) باستراتيجيات فعل جديدة ، وعليه كان التساؤل المثار تجاه الغطرسة والاعتداءات والبطش الإسرائيلى بالشعب الفلسطيني : ماذا نفعل ! ولم يكن من الممكن الفعل بأكثر من محاولات لإظهار التضامن ومقاومة التطبيع والاحتفال بالمناسبات القومية وحملات المناصرة بالنقابات والجامعات ، والمسيرات وما شابه. ويمكن اعتبار لحظة اغتيال الطفل محمد الدرة لحظة كاشفة بالنسبة

للناس ، فجاءت المقاطعة تحديدًا كشكل جديد أكثر تبلورًا وأوسع مدًى وانتشارًا من الأفعال السالفة الذكر ، وكرد بلور الجهود الشعبية لصيغة جديدة للمقاومة المعنوية والسلوكية اليومية البسيطة والحياتية ،و نرى أن محض الجدل حول جدوى المقاطعة فى ذاته هو جدل مهم للغاية ، أما الإطار الذى طور الفكرة فى قلب الزخم فكان اللجان الشعبية للمقاطعة ،ويرجع اهتمامنا بفكرة اللجان الشعبية لأنها حالة فريدة فى الساحة المصرية تحديدًا ومختلفةً عن المشهد السياسى العام ، فهى ليست لجانًا حزبية وليست أطرًا مؤسسية وليست مجتمعًا مدنيًا رغم أن الذين يشاركون فيها غالبًا من الناشطين ،و يمكننا أن نشبهها بأنها شبكات رخوة ومرنة تتشكل من الناس وتعتمد على جهدهم الطوعي.

يعود توقيت نشأة أغلب هذه اللجان والجماعات والهيئات إلى أواخر العام الأول من القرن الحادى والعشرين ، وبتحديد أكثر إلى الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ ، فى أعقاب التطورات المعروفة التى أدت إلى تفجر الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الثانية ، وما واكبها من تفاعلات ضاغطة باتجاه تجسيد واضح للدور الشعبى الداعم للانتفاضة.

ومن اللافت - فى هذا السياق- مجموعة من الملاحظات الأولية (وسنسوق ملاحظات أخرى فى الخاتمة) التى يجب وضعها فى الاعتبار عند استعراض تلك الجهود ، لعل أهمها:

أولًا: أن هذه اللجان والجماعات والهيئات نشأت -فى أغلبها الأعم- وباستثناءات نادرة ، خارج مدار جميع الأحزاب السياسية (الرسمية) ، الحكومية والمعارضة ، المتواجدة على الساحة ، فى مصر وأغلب البلدان العربية ، وعبر مبادرات مستقلة تمت من عناصر لا تنتمى - تنظيميًا - لهذه الأحزاب ، وإن كانت تنتمى - فكريًا - لأيديولوجيات العديد منها ، دون أن يعنى ذلك الحجر على حق عناصر هذه الأحزاب ، فى الانضمام ، كأفراد ، إلى هذه اللجان والجماعات والهيئات.

وتشير هذه الملحوظة ، إشارة بيِّنة ، إلى الواقع الراهن لهذه الأحزاب ، وإلى طبيعة البيئة الداخلية لها ، وما يكتنف عملها من صعوبات ، وما يعوق نشاطها من قيود ، جعلتها غير قادرة على مواكبة التطورات السياسية المتلاحقة ، وذات الوتيرة المتسارعة ، وهو ما توافر لنشطاء هذه الحركات الشعبية ، المتحررين - فى الأغلب - من هذه الموانع ، وجعلهم قادرين على المبادرة بعيدًا عن القيود الرسمية و(القانونية) التى تلزم الأحزاب السياسية والهيئات ذات الطبيعة الرسمية بها.

ثانيًا : ومن اللافت أيضًا أن نسبة كبيرة من نشطاء هذه الحركات الشعبية هم من الكوادر السياسية التى اصطدمت بـ "جمود" الأحزاب السياسية (الرسمية) ، والمعارضة أساسًا ،

حيث لم تتمكن آليات عمل هذه الأحزاب ، والمناخ السياسى الراكد ، السائد داخلها ، من الاحتفاظ بهذه القيادات الفكرية والحركية النشطة ؛ بل إن العديد من هذه الأحزاب تحولت إلى بيئة طاردة ، جعلت من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، تعايش الطرفين معًا ، الأمر الذى آثرت معه هذه الكوادر مغادرة مواقعها فى الأحزاب - بعد أن يأست من إصلاح الأحوال داخلها - والبحث عن فضاء آخر ، مستقل ، للعمل من خلاله ، وهذا الأمر يفسر التعدد ، الباعث للانتباه ، فى هذه اللجان والجماعات والهيئات ، والتنوع فى روافدها ومصادرها التنظيمية والأيديولوجية.

ويمكن - لاستكمال عناصر التحليل - الإشارة ، فى هذا السياق ، إلى أن أغلبية واضحة من الكوادر القيادية النشطة فى مجالات الجمعيات الأهلية أو «المجتمع المدني» ، أو ما يطلق عليها الجمعيات غير الحكومى (NGOS) ، التى نشأت مع نهايات عقد الثمانينيات المنصرم ، هم من أبناء هذا الظرف أيضًا ، وبحيث يمكن القول إن هذه الظاهرة هى أبلغ تعبير عن أزمة البنى السياسية ، المصرية والعربية ، التى ضاقت عن استيعاب الأجيال التالية لجيل القيادات المؤسسة ، (والتى تجاوزت أعمار أغلبها الثمانين عامًا) ، وبالتالى دفع جمود هذه الأشكال ، وتيبس مفاصلها إلى مغادرتها ، بحثًا عن آفاق أرحب للعمل.

ثالثًا : وتشكل أغلبية هذه اللجان والهيئات أطرًا شبه جبهوية للعمل ، إذ تضم بين جنباتها عناصر متعددة الانتماءات والفكرة والأيديولوجية ، وعلى الأرجح فهى تحالفات تمزج بين المنتسبين للتيارات القومية (الناصرية) والإسلامية (الإخوان المسلمين - حزب الوسط - حزب العمل) واليسارية (الماركسية) ، والمستقلين ، فى أطر واسعة ، لا تنظمها مراتب تنظيمية محددة.. غير أن بروز هذه الظاهرة وانتشارها لم يمنع تشكيل بعض اللجان والهيئات المقصورة على اتجاه بعينه (يسارى - إسلامي... إلخ).

رابعًا : أن هذه الجمعيات واللجان والهيئات تجاوزت ما يمكن أن يطلق عليه اسم "الشرعية الرسمية" التى تستند إليها الأحزاب السياسية فى العمل ، إلى ما يمكن تسميته بـ "شرعية الأمر الواقع" ، أو "مشروعية الشارع" ، المستمدة من القدرة على طرح وجهة النظر الشعبية ، وما يعتمل فى نفس المواطنين من مواقف وآراء لا تستطيع المواقف الرسمية للدولة - لحسابات خاصة بها - التعبير عنها ، وكذلك فإن هذه الشرعية الشعبية مستقاة من قدرة هذه اللجان والهيئات والجماعات الوطنية على المبادرة ، والتأثير فى قطاعات شعبية أوسع ، واستمداد مشروعيتها من مشروعية القضية التى تنحاز لها ، ومن القدرة على احتمال

التكاليف الأمنية المترتبة على هذا الموقف ، كما حدث فى مرات عديدة ، حيث اعتقل العديد من رموزها ، وبعضهم لا زال فى المعتقلات حتى هذه اللحظة.

خامسًا: ومن المؤكد أن المردود الإيجابى لهذه الظاهرة ، كان يمكن أن يتضاعف ، وأن يعود بالخير الأوفر على الواقع السياسى والبيئة الفكرية والاجتماعية السائدة ، الأمر الذى يصب فى مسار تنشيط مقومات التفاعل السياسى - الاجتماعى ، التى تعانى من التآكل والجمود ؛ إلى الحد الذى دفع البعض لإعلان "موت السياسة" فى بلادنا.

لكن الإطار القانونى الحاكم ، والمتمثل فى ظروف حالة الطوارئ المستديمة ، وتعدد القيود المفروضة على الأنشطة السياسية والاجتماعية ، والمعوقات القانونية والأمنية ، واستنزاف طاقات كبيرة فى مواجهة تلك القيود وللتحايل على تلك المعوقات ، أدى إلى إهدار جانب كبير من النتائج الإيجابية لهذه الأنشطة ، والتى كانت ستصب فى اتجاه تعظيم الفائدة التى ستعود على المجتمع منها ، ورفد الحياة السياسية المصرية والعربية بدم جديد ، وقيادات حركية مؤثرة ، وبأجيال حديثة من الشباب المعني بالشأن العام !

ثانيًا : نظرة تاريخية لنشأة أهم اللجان الشعبية والجمعيات والهيئات العاملة

فى مواجهة الصهيونية ومقاومة "التطبيع" ومساندة المقاومة الفلسطينية كان هناك جهود لتشكيل لجان من المثقفين والناشطين لكنها كانت محدودة المجال والتأثير.

فقد نشأت أغلب اللجان الشعبية والهيئات والجماعات العاملة فى مجالات مواجهة الصهيونية ومقاومة "التطبيع" ومساندة المقاومة الفلسطينية ، فى الفترة الزمنية التى أعقبت معاهدة السلام ، أبرزها:

١ - "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية"

التى نشأت إثر مؤتمر عقده المثقفون المصريون ، بعد أيام من توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ؛ وعمدت هذه اللجنة إلى إصدار البيانات الفكرية وعقد الندوات والمؤتمرات المضادة للتطبيع الثقافى مع العدو الصهيونى ، كما أصدرت مجلة باسم "المواجهة" لكى تكون لسان حالها المعبر عن أفكارها ورؤاها. وقد توقفت أعمال اللجنة بعد وفاة الدكتورة لطيفة الزيات التى كانت من أبرز مؤسسيها وتولت الإشراف على أنشطتها.

٢ - "اللجنة العربية لمساندة المقاومة الإسلامية فى لبنان وفلسطين"

تأسست يوم ١/ ١٢/ ١٩٩٥م ، بغرض تقديم "الدعم المعنوى والإعلامى للمقاومة فى

لبنان وفلسطين" ، وتصدر نشرة شهرية منتظمة باسم "المقاومة" تتولى عبرها المتابعة الدورية لأنشطة حركة المقاومة اللبنانية ولتطورات الصراع العربى الصهيونى على الساحة الفلسطينية ، كما تصدر كتيبات إعلامية ، وتعقد ندوات ومؤتمرات فكرية وسياسية لطرح وجهة نظر المنتسبين إليها فى الأحداث والتطورات المحيطة.

٣ - "الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل"

وقد أُعلن عن إنشاء هذه الحركة ، فى مؤتمر حاشد ، عقد بنقابة الصحفيين المصريين يوم ٢/ ١١/ ١٩٩٦م ، وصدر يومئذ بيانها التأسيسى الذى وصفها باعتبارها "حركة جبهوية تسعى لأن تمثل فى صفوفها كل الاتجاهات الفكرية فى المجتمع ، وهى حركة توعية شعبية ، ديمقراطية الأساس والتوجهات والأساليب ، تنطلق من الرفض القاطع لكل عمليات التسوية السياسية الراهنة التى تتم تحت ظلال الهيمنة الأمريكية الصهيونية على مقدرات أمتنا".

وتصدر اللجنة نشرة غير دورية باسم "الصراع" ، كما صدر عنها كتاب باسم "تحالف كوبنهاجن: قراءة نقدية فى خطاب التطبيع" ، ومجموعة شعرية باسم "قصائد للانتفاضة والحجر" ، والعديد من البيانات السياسية.

٤ - "اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع"

وهى لجنة للعمل الوطنى ، تعمل تحت مظلة أحزاب المعارضة (الرسمية) ، كإطار للتنسيق والتفاعل بين الأنشطة الحزبية وباقى اللجان الشعبية والجماعات الوطنية العاملة فى هذا المجال ؛ وتضم ممثلين للأحزاب السياسية المعارضة وبعض الاتحادات المهنية والمنظمات الجماهيرية.

ويصدر عن "اللجنة المصرية" نشرة "التصدي" ، التى ترصد أنشطة "التطبيع" فى مصر ، وجهود مقاومتها ؛ كما تنظم العديد من الندوات والمؤتمرات التى تخدم أغراضها.

وإذا كانت هذه اللجان الأربع أبرز ما تكون من لجان شعبية (وحزبية) قبل وقائع الانتفاضة التى بدأت فى شهر سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠٠ فقد شهدت المرحلة اللاحقة تكون العديد من اللجان التى تنادت لمد يد العون لأبناء الشعب الفلسطينى فى معركته ، بشتى السبل ، المادية والأدبية ، ومن أبرز نماذج هذه اللجان:

(أ) اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني

تضمن إعلانها التأسيسى تحديدًا لهدفها الرئيس : "تضامنًا مع الشعب الفلسطينى

ومقاومته وصموده البطولى أمام الهجمة الصهيونية العنصرية ، منذ أحداث الأقصى ، تشكلت لجنة مصرية شعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ، وتدعو اللجنة كافة التجمعات الشعبية للمبادرة بتكوين لجان شعبية مماثلة ، والتنسيق فيما بينهما ، حتى تتواصل حركة التضامن ما بين الشعبين: المصرى والفلسطينى ؛ هذا وسوف تسعى اللجنة إلى استخدام كافة الوسائل المتاحة من أجل دعم المقاومة الفلسطينية الباسلة" ، وقد وقع على الإعلان التأسيس للجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطينى نحو ثلاثمائة من كبار المثقفين والسياسيين والفنانين والمعنيين بالشأن العام فى مصر.

تتولى اللجنة تنظيم وتجميع الجهود الشعبية ، من أجل دعم الانتفاضة ، بشتى السبل ، وعلى المستويين الإعلامى والمادى [جمع أغذية ، وأدوية ، وتوصيلها للانتفاضة المحاصرة] ، وتصدر "نشرة إعلامية" منتظمة ، تتولى متابعة أنشطة دعم الانتفاضة فى كل أنحاء مصر ، وتتابع حركة مناصرة نضال الشعب الفلسطينى ، فى شتى المواقع.

وتجاوبًا مع دعوة "اللجنة الشعبية" ، تكونت لجان عديدة فى بعض أحياء القاهرة ، وضواحيها (الوايلى – المعادي ... إلخ) ، وفى العديد من القرى ، والكفور (بالذات محافظتى الإسكندرية والدقهلية) ، والمحافظات ، حيث تتولى هذه اللجان جمع المساعدات الغذائية ، والطبية ، وتوصيلها فى قوافل شعبية ، إلى أبناء شعب فلسطين داخل خط الحصار.

وقد بدأت هذه الحملات بقافلة أولى ، نُظمت فى الخامس والعشرين من شهر نوفمبر/ تشرين الثانى عام ٢٠٠٠م ، وتوجهت حاملة نحو مائة طن من المواد الغذائية والأدوية – يرافقها نحو مائة وخمسين عضوًا من أعضاء اللجنة ، إلى مدينة رفح المصرية ، بهدف الالتحام بأبناء شعب فلسطين ، عبر القطاع الفلسطينى من مدينة رفح. وقد منعتها أجهزة الأمن من الوصول إلى غايتها النهائية ، حيث استوقفتها فى مدينة العريش ، التى خرج أهلها ، عن بكرة أبيهم ، حاملين الرايات الفلسطينية واللافتات لاستكمال مهمة توصيلها إلى الداخل ، وسط تظاهرة إعلامية واسعة النطاق.

واستمرت أنشطة اللجنة فى هذا المجال ، حيث نظمت أهم قوافلها وأكبرها يوم ٢٠٠١/٦/٢٩م ، حيث ضمت هذه القافلة حمولة ستين سيارة نقل كبيرة من الأغذية ، والأدوية [نحو ستمائة وخمسين طنًا من الأغذية والأدوية] ، ونحو سبعمائة وطنى مصرى ، حملتهم اثنتا عشرة سيارة ركاب كبيرة. والمثير للانتباه فى هذه القافلة أن معظم مكوناتها أتت عبر تبرعات فقراء وبسطاء مصر من فلاحيها فى الأرياف ، والقرى البعيدة عن العاصمة ، تعبيرًا عن عمق ارتباطهم بإخوتهم الفلسطينيين والقضية.

كذلك كان من أبرز أنشطة "اللجنة الشعبية" مبادرتها لتنظيم حملة جمع مليون توقيع من أبناء الشعب المصرى ، على "عريضتين": الأولى: تطالب بقطع كافة العلاقات مع العدو الصهيونى وبإغلاق سفارته فى القاهرة ، وهى موجهة لرئيس الجمهورية ، والثانية: موجهة للأمين العام للأمم المتحدة ، كوفى عنان ، تطالبه بتشكيل لجنة تحقيق دولية ، لبحث ما يتعرض له شعب فلسطين من مجازر ، وبتوفير الحماية الدولية له ، وبإقرار حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة ، طبقًا للقرار (١٩٤) ، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(ب) اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية

هذه اللجنة ، مثلها مثل سابقتها ، وليدة تداعيات الشعب الفلسطينى الثانية ، والشعور الوطنى الجارف ، فى الشارع المصرى ، بالرغبة فى دعم الانتفاضة ، والمساهمة فى الدفاع عنها ، ومواجهة أشكال قمعها ، وفك الحصار المفروض عليها.

تشكلت اللجنة ، فى ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٠م ، وأُعلن عن بدء ممارستها للنشاط ، فى مؤتمر بنقابة الصحفيين المصريين ، حضره حشد من المثقفين ، ورجال الصحافة والإعلام ، والسياسيين ، الفنانين والأكاديميين ، وممثلى النقابات العمالية ، والمهنية ، والهيئات الوطنية.

وحسب "البيان التأسيسي" للجنة ، فقد تأسست: "باتحاد فعاليات مقاومة النشاط الصهيونى و(التطبيع) مع إسرائيل ، ومن أجل دعم مقاومة الشعب الفلسطينى ، وبخاصة انتفاضة الأقصى ، ولتوحيد الحركة الشعبية المصرية ، التلقائية ، لمقاطعة السلع الإسرائيلية ، والشركات الصهيونية ، والمصرية المتعاملة فى بضائع إسرائيلية ، وبعض الشركات والسلع الأمريكية والغربية ، كرسالة غضب واحتجاج ، على صلف وغطرسة الكيان الصهيونى المغتصب لأرض فلسطين العربية ، واعتراضًا على التواطؤ الأمريكى فى العدوان الإسرائيلي".

تضم اللجنة فى عضويتها العديد من هيئات مقاومة الصهيونية ومناهضة "التطبيع" فى مصر ، التى احتشدت فى هذا الشكل: "مساهمة مصرية مهمة فى انتفاضة الأقصى ، انطلاقًا من رفضنا الكامل والثابت للكيان الصهيونى ، ومن ضرورة مقاومة هذا الكيان العنصرى ، المرتبط عضويًا بالإمبريالية الأمريكية ، التى تهدف إلى تفتيت الأمة العربية ، وإخضاعها لهيمنتها ، واستغلال مواردها ؛ وحيث يبرز سلاح المقاطعة ، باعتباره أحد الوسائل الفعّالة التى يمتلكها الشعب المصرى ، مباشرة ، وامتدادًا طبيعيًا للدعوة الوطنية لمقاومة "التطبيع مع إسرائيل".

وجدير بالذكر ، أن الدعوة لمقاطعة البضائع والشركات الإسرائيلية ، والأمريكية ، والبريطانية ، كانت قد انطلقت ، وانتشرت ، بمبادرة شعبية خالصة ، فى أعقاب تفجر وقائع انتفاضة الشعب الفلسطينى ، وتكشف الصورة البشعة للقمع الصهيونى ، المدعوم أمريكيًا وغربيًا ، حيث مارس الأطفال المصريون ، والشباب ، وسيدات البيوت ، والرجال ، مقاطعة فعّالة للسلع والمطاعم الأمريكية... وقد استهدفت "اللجنة العامة للمقاطعة" مهمة ترشيد حركة المقاطعة ، وبلورتها ، واعتماد مجموعة من «القوائم» المدروسة ، التى تضم جميع الشركات الصهيونية ، وكل المتعاملين معها من شركات ، وهيئات ، وأفراد ، وكذلك السلع الأمريكية ، والغربية ، المتوجب مقاطعتها ، كرسالة احتجاج ، من جماهير شعب مصر ، على الانحياز الأمريكى – الصهيونى الفج للعدوان الصهيوني.

وقد حققت "حركة المقاطعة" نجاحًا بارزًا ، بإكراه احتكار "سينسبري" لتجارة التجزئة على الخروج من مصر ، بعد تصفية أعماله فيها محققًا خسارة فادحة ، إثر تعرضه لمقاطعة شاملة من المصريين ، بعد ثبوت تبرع مالكيه بأموال لصندوق حركات "الاستيطان" الصهيونى ، التى تكرس عملية سرقة الأرض الفلسطينية ، كما أن العديد من الشركات الأمريكية ، فى مصر والمنطقة العربية ، تعانى من آثار حركة المقاطعة معاناة شديدة ، وبعضها يقاوم الانهيار تحت وطأتها.

وتصدر "اللجنة العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية" ، "اللجنة العامة للمقاطعة" ، اختصارًا ، نشرة باسم "المقاطعة" ، تتولى متابعة دقيقة لأنشطة حركة المقاطعة فى القاهرة ، والمحافظات ، وأصدائها فى العالم العربى ، والخارج ، وتتولى تفنيد حجج معارضى حركة المقاطعة ، من المرتبطين بالمصالح الأمريكية ، والصهيونية ، ومن الأجهزة والهيئات ، التى اتخذت موقفًا عدائيًا واضحًا من جهود هذه الحركة ، وأنشطتها ، وكذلك تنظم "اللجنة العامة للمقاطعة" ، ندوات علمية لشرح وجهات نظرها ، وتشارك فى حملات جماهيرية ، لتوسيع نطاق عملها ، كما تسهم فى جهود مساندة الانتفاضة المختلفة ، إضافة إلى مجال عملها المتخصص.

وقد صكت اللجنة المصرية العامة للمقاطعة ، شعار «سلاحهم المقاومة وسلاحنا المقاطعة» الذى أصبح شعارًا جامعًا للكثير من لجان المقاطعة ، داخل مصر وخارجها.

(ج) اللجنة الوطنية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية لمواجهة الصهيونية

تواصل هذه اللجنة تقاليد مجيدة لنضال أساتذة جامعات مصر ، فى دعم العمل الوطنى ، والإسهام فى كافة أشكال العمل الفكرى ، والثقافى ، المؤيد للحق العربى ، والداعم للنضال

الفلسطينى ، والمناهض للإمبريالية والصهيونية ، وهى تقاليد تمتد إلى عقد الثمانينيات ، حين شارك أعضاء هيئات التدريس بجامعات مصر ، مشاركة فعالة ، فى أنشطة دعم الثورة الفلسطينية ، ومناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى ، حيث عقدت مؤتمرات عديدة ، لتحقيق هذه الغاية ، وتم اشتراك أساتذة الجامعات المصرية فى كافة أنشطة التضامن مع شعب فلسطين ، وأصدروا ، آنذاك ، نشرة متخصصة تحت اسم "صامدون" ، للتعبير عن مواقفهم فى تطورات القضية الوطنية والصراع العربى - الصهيوني.

وقد أُعيد تنشيط هذا القطاع الحيوى من مثقفى مصر الوطنيين ، عبر تأسيس هذه اللجنة ، فى شهر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠م ، للإسهام فى تعبئة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية ، وتطوير مشاركتهم فى دعم الانتفاضة ، ومساندة الشعب الفلسطينى فى معركته المصيرية ، وتضع اللجنة برنامجًا للأنشطة الثقافية والإعلامية ، يخدم هذه الغاية ، وتصدر نشرة شهرية ، باسم "دُرة" ، تتابع على صفحاتها وقائع معركة الشعب الفلسطينى ، وجهود دعم نضاله ، وتمتاز هذه النشرة بتضمنها ترجمات مميزة لأعمال أكاديمية وفكرية لأساتذة وأكاديميين إسرائيليين ، تفضح الممارسات العنصرية الصهيونية ، وتكشف من الداخل زيف الشعارات التى ترفعها إسرائيل ، وتعرى همجيتها فى مواجهة الشعب الفلسطيني.

(د) اللجنة العربية لمقاومة التطبيع فى المجال الزراعى والمائي

تأسست فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦م ، واستهدفت - وفق مشروع ميثاقها - التحرك من أجل :

- مقاومة التطبيع مع العدو الصهيونى ، فى مجالى الزراعة والمياه.
- التصدى للتبعية الزراعية للإمبريالية الأمريكية.
- العمل على دعم ، وتنسيق ، وتكامل الموارد العربية الزراعية والغذائية.

وهى لجنة تعمل فى إطار "صيغة قومية جبهوية ، أُنشئت على هامش" مؤتمر صنعاء لمقاومة التطبيع والاستسلام ، ووقع على مشروع ميثاقها ، وانضم إلى عضويتها ، كل من:

- ممثلين عن القوى الوطنية المعادية للتطبيع فى كل من: مصر ، سوريا ، والعراق ، وفلسطين ، واليمن ، وليبيا ، والأردن ، والمغرب ، ولبنان.
- الاتحاد العام للفلاحين ، والتعاونيين الزراعيين العرب.
- عضويتها مفتوحة لكل القوى ، والشخصيات المصرية ، والعربية ، المناهضة للتطبيع ، فى مجالى الزراعة والمياه ؛ ويقوم التشكيل المصرى فى هذه اللجنة بدور "الأمانة الدائمة" لها ، بحسب اتفاق مؤسسيها.

تصدر "اللجنة العربية لمقاومة التطبيع فى المجال الزراعى والمائي" نشرة دورية باسم "الفلاح العربي" ، تقوم برصد وكشف عمليات التطبيع فى المجال الزراعى ، من جهة ، وإبراز النضالات والتوجهات الوطنية ، والقومية المناهضة للتطبيع فى هذا المجال الحيوى ، من جهة أخرى ؛ كما تنظم ندوات لمقاومة التطبيع الزراعى والمائي. وقد شاركت فى الجهد النظرى فى هذا المجال بكتاب : "مخاطر التخريب الصهيونى فى المياه والزراعة" ، كما تنشر العديد من المقالات والدراسات المتخصصة بهذا الشأن ، وتحت الطبع من إعدادها كتاب "معركة المياه فى الوطن العربي" ، شارك فى تحريره عدد من الخبراء والمتخصصين ؛ وتعد لتأسيس وإشهار "اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع الزراعي".

(هـ) الملتقى العربى لمواجهة الصهيونية

تأسس هذا الملتقى فى مفتتح عام ٢٠٠١م ، كتجمع مصرى/ عربى معاد للصهيونية ، وجاء فى خطاب تأسيسه أنه أنشئ "بمبادرة من بعض النخب ، والفعاليات السياسية ، المنتمية إلى التيارات الفكرية الرئيسة فى ساحة مصر العربية ، التى التقت بغرض التدارس ، وتبادل الرأى حول طبيعة المرحلة التى تمر بها الأمة العربية ، وقضيتها المركزية فلسطين ، وسبل تمكين الشعب العربى من أخذ قضاياه بيده ، وممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، وضرورة الالتقاء على مواقف سياسية موحدة تجاه الصراع العربى الصهيونى ، بما يجسد ثوابته ، ويتناسب مع طبيعته وأهدافه.

وقد تمت هذه اللقاءات على أرضية استشراف المستقبل ، فى ضوء الانتصار الكبير والحاسم الذى أنجزته المقاومة العربية على الجبهة اللبنانية ، الأمر الذى أعاد للخطاب العربى الثورى توازنه ، وأكد مجددًا ، قدرة الأمة على استخلاص حقوقها ، وتحرير أرضها ، من خلال المقاومة الشاملة والكفاح المسلح الذى أسقط الفارق فى توازن القوى ، فى مواجهة توازن الرعب المتمثل فى سلاح الجهاد ، الاستعداد للشهادة.

ويصدر "الملتقى العربى لمواجهة الصهيونية" نشرة إعلامية ناطقة باسمه ، تحت عنوان "الملتقى" ، صدر عددها الأول فى شهر فبراير / شباط ٢٠٠١.

(و) اللجنة الشبابية للتضامن مع الشعب الفلسطيني

تجمع شبابى ، يضم أغلبية طلاب الجامعات المصرية ، عقد مؤتمره يوم ٧/ ٦/ ٢٠٠١م ، ويصدر نشرة دورية باسم "أناديكم" ، صدر العدد الأول منها فى شهر يونيو / حزيران ٢٠٠١م ، حاملًا نص البيان التأسيسى ، الذى جاء فيه :

«من دير ياسين إلى انتفاضة سبتمبر ، ينزف الدم الفلسطينى الذى لم يرو العالم ، بعد ، ولكنه كان كافيًا لفضح وحشية الغرب المتحضر ، وتخاذل الحكومات العربية ، التى لم تكتف بقمع شعوبها ، والتخلى عن فلسطين ، وإنما مارست ، من خلال إعلامها ، أقذر الحملات ضد النضال الفلسطينى ، من خلال التعتيم عليه ، أحيانًا ، والهجوم ضده ، بصراحة ، ووصفه بالعنف أحيانًا أخرى ، والمتاجرة به فى كل الأحوال.

وحدد "البيان التأسيسى للجنة الشبابية" مهامها في : "بذل أقصى الجهد من أجل رفع صوت المناضل الفلسطينى ، الذى اجتمع الاستعمار العالمى والحكومات العربية على ضرورة إخماد صوته ، وأن نفضح الأكاذيب والشائعات من قبيل أن "الفلسطينى باع أرضه ، واكتفى بترديد أغانى العودة" ! وأن نعمق الوعى التاريخى بأصل القضية الفلسطينية وتطورها الحقيقى ، بعيدًا عن ترهات الإعلام ، وأن تلفت الأنظار إلى معاناة الفلسطينى اللاجئ فى البلاد العربية ، والذى يتعلم فيها بالدولار والإسترلينى ، ويعانى فى الحصول على فرصة عمل ، ويحرم من ممارسة ، أو شبهة ممارسة العمل العام ، ويعيش مهددًا بإنهاء إقامته ، فى أى لحظة".

(ز) الجمعية المصرية لمناهضة الصهيونية (تحت التأسيس)

تُعد من آخر الجهود فى محاولات الجماعة الثقافية الوطنية تأطير حركتها ، وتنظيم جهودها، فى مواجهة تصاعد مخاطر المشروع الصهيونى ، ومخططات اختراقه الوعى العربى والمصري. والهدف من تكوين هذه الجماعة ومحاولة الحصول على إشهار رسمى لها ، كجمعية من جمعيات المجتمع المدنى ، هو تولى التعبير عن قطاعات مناهضة الصهيونية فى مصر ، والعمل من أجل تحقيق مجموعة من الأغراض ، أهمها بلورة مشروع فكرى لنهوض عربى ، يكون قادرًا على مواجهة المشروع الصهيونى العنصرى ، ودعم ونشر "ثقافة المقاومة" فى الأمة.

وتتوخى الجماعة - حسب مقترح تأسيسها - مجموعة من الأساليب ، من أجل التحرك باتجاه تحقيق هذه الأغراض ، مثل : تنظيم الندوات ، واللقاءات الثقافية ، وورش العمل ، والدورات ، والمؤتمرات ، والمحاضرات ، والحلقات النقاشية ، والاستفتاءات ، وطبع الكتب والمجلات ، والنشرات غير الدورية ، وعمل المسابقات الفكرية ، والثقافية ، والأدبية ، والتاريخية ، وإجراءات للبحوث العلمية ، والميدانية ، وإنتاج المواد السمعية ، والبصرية ، وتوزيعها ، وإنشاء مشروعات إنتاجية ، لخدمة أغراض الجمعية ، وتمويل نشاطاتها.

وتستهدف الجمعية التنسيق مع الجهات الأخرى ، التى تعمل لتحقيق نفس الأغراض ، والاشتراك فى النشاطات المحلية ، والعربية ، والدولية ، المتصلة بمقاومة المشروع الصهيوني.

تضم قائمة أسماء مؤسسى "الجمعية المصرية لمناهضة الصهيونية" نخبة من كبار المثقفين والأكاديميين ، والسياسيين المصريين.

وقد أدى احتلال العراق لتطبيق نفس نموذج اللجان الشعبية بتأسيس لدعم الشعب الفلسطينى بتأسيس الحملة الشعبية المصرية لمقاومة العدوان الأمريكى على العراق:

وكان قد سبقها تكوين "اللجنة الشعبية المصرية لإغاثة أطفال العراق" ، و"اللجنة الشعبية المصرية لكسر الحصار على الشعب العراقي".. واستهدفت هذه اللجان تجسيد التضامن الشعبى المصرى مع أبناء شعب العراق الشقيق فى محنة الحصار الطويل ، وما ترتب عليه من نتائج مدمرة ، وكذلك فى مواجهة مقدمات الغزو الأمريكى - البريطانى للعراق ، وما ترتب عليه.

وقد نظمت «الحملة الشعبية لمقاومة العدوان الأمريكى على العراق» ، مؤتمرها الأول بالقاهرة ، فى يومى ١٨، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢م ، والذى جاء بمثابة مظاهرة تضامنية كبيرة ، تمثلت فيها كل القوى السلامية والمعارضة للهيمنة الأمريكية والمناهضة للعدوان ، فى العالم أجمع ، وفى العالم العربى وفى مصر ،ثم المؤتمر الثانى ديسمبر ٢٠٠٣م.

وصدر عن هذا المؤتمر "إعلان القاهرة" الذى اعتمد كوثيقة من الوثائق الأساسية لحركات مناهضة العولمة الأمريكية فى مختلف أركان المعمورة.

كما تأسس تجمع المهندسين المصريين لنصرة فلسطين (والعراق) وكان أكبر نشاط له مؤتمرًا حاشدًا حضره عدد كبير من المهندسين المصريين ، عقد يوم ١٨/ ٤/ ٢٠٠٣م تحت عنوان «أمة مقاومة» تدارس خلالها الحاضرون سبل دعم الشعبين الفلسطينى والعراقى ، واتخذوا خطوات عملية فى هذا السبيل.

وهناك لجان أخرى عديدة تعمل فى مجالات مقاومة التطبيع ، والتضامن الشعبى مع نضال الشعب الفلسطينى والمقاطعة الشعبية للبضائع الصهيونية والأمريكية ، ومواجهة العولمة الرأسمالية والهيمنة الأمريكية تمثل مع ما ذكرناه من نماذج ، الموقف الشعبى المصرى الحميم فى تعاطفه مع كفاح الأشقاء العرب وشعوب العالم أجمع ضد العدوان والعنصرية والاستغلال ، وفى سبيل الحرية والاستقلال.

كما تأسست فى منتصف عام ٢٠٠٢م هيئة للتنسيق بين أنشطة اللجان ، ولترتيب وتوزيع المهام والمسئوليات بينها ، تضم ممثلين لكل من هذه اللجان وهى تجتمع دوريًا لبحث خطط العمل المشترك.

اللجنة الشعبية لمقاومة المشروع الصهيوني

أُعلنت هذه اللجنة (التى تعد من آخر المبادرات المصرية فى مجال دعم كفاح شعب فلسطين ، ومقاومة المشروع الصهيونى ، بإشراف بعض العناصر القيادية (الشابة) فى جماعة الإخوان المسلمون ، حيث حددت اللجنة أهدافها. فى بيانها التأسيس ، على النحو التالي:

١- رفع الوعى لدى أبناء الأمة عن حقيقة الصراع العربى الصهيونى باعتباره صراع وجود لا صراع حدود.

٢- المشاركة فى كافة أعمال المجتمع المدنى الفاعلة المؤيدة للقضية الفلسطينية.

٣- تبنى رؤية استراتيجية مستقبلية لتفعيل مقاطعة البضائع الصهيونية والأمريكية وتشجيع المنتجات الوطنية ، وتحقيق أكبر مساحة من التعاون العربى والإسلامى المشترك.

٤- تبنى كافة أشكال الدعم للمقاومة ضد المشروع الصهيوني.

٥- الدعوة إلى وقف كافة أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني.

وتنشط هذه اللجنة فى عقد الندوات والمحاضرات لتحقيق الأهداف السابقة.

اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار والصهيونية

وهى الوليد الأخير فى جماعات ولجان دعم الانتفاضة والشعبين الفلسطينى والعراقى فى مصر.وتهتم هذه اللجنة بالبُعد الثقافى للصراع ، حيث توليه عنايتها ، وبرز هذا الأمر فى طبيعة البيانات الصادرة عنها مثل : «مشروع الرؤية الإنسانية» و«العدو الأمريكى احتل العراق ، ويهدد سوريا.. فما العمل؟». (صادر يوم ١٦/ ٤/ ٢٠٠٣م) ، حيث يتضمنان تحليلًا للظروف السياسية والاستراتيجية الراهنة ، ويقدمان برنامجًا تفصيليًا للحركة فى مواجهة العدوان الأمريكى - الصهيونى على بلادنا ، ينتهى بطرح اللجنة تكوين «جبهة شعوب العالم وطبقاته» المضطهدة ، فى مواجهة «غطرسة القوة الأمريكية ، وباتباع المبادئ السياسية والثقافية الداعمة لنضال شعوب العالم المشترك ضد الاستعمار والحروب الاستعمارية ، بغض النظر عن اختلاف الدين أو الثقافة أو العرق أو اللون أو الموقع الجغرافي».

ولا يفوتنا فى نهاية هذا الاستعراض للجان أن نذكر ثلاث ملاحظات على خريطة اللجان:

١ - أنها لم تقتصر على العاصمة بل امتدت للمحافظات ، لم يقتصر نشاط اللجان الشعبية لمناصرة شعبى فلسطين والعراق على القاهرة وحدها (العاصمة) ، أو الإسكندرية (العاصمة الثانية) التى لعبت فيها جامعة الإسكندرية والنقابات المهنية وأنديتها (الأطباء - الصيادلة -

المحامين... إلخ) دورًا بارزًا ، فى حشد الجماهير الشعبية وتطوير أشكال تضمنها مع الأشقاء فى محنتهم ، وإنما امتدت لكى تشمل أغلب محافظات مصر ، من أسوان وحتى العريش ، التى كانت محط أغلب قوافل الدعم التى حملت المؤن والأدوية المجمعة من شتى قرى ومدن مصر، والموجهة لدعم صمود الأشقاء الفلسطينيين ، طوال فترة الانتفاضة ، وحتى آخر قافلة غادرت مصر إلى فلسطين ، بادئة رحلتها من محافظة السويس (رمز النضال المصرى الشهير) ، إلى مدينة رفح المصرية ، ورفح الفلسطينية ، فى أوائل شهر مايو (آيار) ٢٠٠٣م.

٢- **أن اللجان كان يتوازى معها عمل نقابى للتضامن والمقاطعة ، فمقاومة التطبيع وأنشطة المقاطعة ودعم الانتفاضة وشعب العراق** لعبت فيها النقابات المهنية المصرية دورًا هامًا ورائدًا ، على امتداد تاريخها الطويل ، - إضافة إلى دورها الرئيسى فى تطوير المهنة وتقنينها ، وإزالة المعوقات من أمام تقدمها - كوعاء للتعبير عن المواقف الوطنية والديمقراطية لمنتسبها ، وتضاعف هذا الدور ، مع ضعف دور الأحزاب السياسية فى المجتمع ، حتى نابت النقابات عنها أحيانًا ، ولعبت أدوارها ، فى أحايين كثيرة.

وفى الحقبة المعاصرة للصراع ، برز دور النقابات المهنية فى دعم حماية التحركات الشعبية ، مثل تأييد الانتفاضات الطلابية والعمالية ، ودعم والدفاع عن المعتقلين السياسيين (نقابة المحامين) ، ووفرت بعض هذه النقابات (الأطباء - الصيادلة - المحامين...إلخ) دعمًا ماديًا ومعنويًا كبيرًا للأنشطة الوطنية الشعبية. وفى هذا السياق يذكر دور النقابات المهنية فى تنظيم قوافل الدعم الغذائى والطبى للانتفاضة ولشعب العراق ، وكذلك دورها فى مساندة حملات المقاطعة الشعبية ، وتبنى «قوائم المقاطعة» العامة ، والتخصصية ، مثل تلك التى أصدرتها «نقابة الصيادلة المصريين» لمقاطعة الأدوية التى تنتجها شركة «ليللى» الأمريكية بسبب دعمها لحركة الاستيطان الصهيونى فى الأراضى المحتلة.

كذلك ساهمت نقابة الأطباء ، مع غيرها من النقابات المهنية واللجان الشعبية فى تأسيس «تحالف القوى الوطنية المصرية» فى تنظيم المؤتمر الشعبى الحاشد باستاد القاهرة ، يوم ٢٧ فبراير ٢٠٠٢م ، والعديد من المظاهرات المؤيدة لكفاح الجماهير العربية والرافضة للعدوان على شعوبنا.

٣ - **أن اللجان الشعبية توازى معها نشأة لجان فى الدول العربية** ، فقد كانت استجابة الجماهير العربية فى شتى أنحاء العالم العربى ، للأحداث المتفجرة على الأراضى الفلسطينية ، بعد الانتفاضة الثانية (سبتمبر عام ٢٠٠٠م) عارمة .

ويمكن رصد هذه الاستجابات الشعبية فى العديد من البلدان العربية ، بما يعكس نوعًا من «الوحدة الشعبية» العربية ، أو وحدة «الهم العربى المشترك» ، حيث تكاد تتطابق هذه اللجان ، بمهامها ، وآليات عملها.. بل وحتى باستجابات السلطات فى مواجهتها ، فى كافة البلدان العربية ، دون استثناء.

فنجدها فى :

(أ) المشرق العربي: (الأردن - لبنان - سوريا - فلسطين).

(ب) المغرب العربي: (المغرب - الجزائر - تونس - موريتانيا).

(حـ) الخليج العربي: (دبى - البحرين - اليمن - الكويت - السعودية - عمان).

بل نجد أنه على الرغم من اتساع نطاق النفوذ الأمريكى والغربى فى بلدان الخليج العربى ، إلا أن الحركة الشعبية لدعم الكفاح الفلسطينى ، ومقاومة التطبيع مع «الكيان الصهيوني» فى الخليج ، واسعة المدى ، وحققت تواجدًا ملحوظًا فى مواجهة ظروف مناوئة كثيرة.

وقد عُقد «المؤتمر الشعبى لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني» لدول الخليج ثلاث دورات متعاقبة ، كان آخرها فى «مملكة البحرين» ، يومى ٣٠-٣١ مايو ٢٠٠٢م ، تحت شعار «نحو آليات شعبية عملية لمقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة» ، وشاركت فيه وفود كبيرة مثلت جميع دول الخليج العربى والجزيرة العربية ، إضافة إلى الدول العربية الأخرى ، ومن ضمنها مصر.

وقد انبثق عن المؤتمر لجنتان دائمتان:

(أ) لجنة دعم الانتفاضة والصمود الفلسطيني.

(ب) لجنة مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وصدرت عن المؤتمر توصيات مهمة تضمنت اقتراحات فى المجال الثقافى والإعلامي: (توعية المجتمع ، وبالذات الأطفال والشباب ، بثقافة المقاطعة ومقاومة التطبيع ـ التوجه للإعلام الأجنبى والقوى الإنسانية فى العالم - رفض التدخل فى المقررات الدراسية لتشويه الوعى بقضية الصراع العربى الإسرائيلي.. إلخ) ، وفى المجال الاقتصادى (دعوة رجال الاقتصاد والصناعة لإيجاد بدائل للمنتجات المقاطعة - رصد الشركات الداعمة للكيان الصهيونى - توسيع دائرة المقاطعة...إلخ) ، وفى مجال آليات عمل اللجان : (تأسيس موقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ونشرة إلكترونية ، للمقاطعة - مأسسة العمل لضمان استمراره - توزيع أوجه النشاط قطريًا - عمل الدراسات العلمية فى مجال المقاطعة ومقاومة التطبيع - التنسيق بين لجان المقاومة الخليجية والعربية لضمان التعبئة الجماهيرية...إلخ).

وكخطوة أولية على مسار تجميع الطاقات والجهود العربية الشعبية فى مجالات مقاومة التطبيع ودعم الشعب الفلسطينى ومناهضة الصهيونية والعدوان الأمريكى والمقاطعة ، تمخض الحوار بين جماعات مقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية فى ثمانى دول عربية هي: مصر وسوريا والأردن ولبنان والبحرين واليمن والإمارات العربية وفلسطين ، إضافة للمغتربين العرب فى إنجلترا ، عن تكوين **«اللجنة الشعبية للمقاطعة» مايو ٢٠٠٢م** ، كنواة لبلورة حركة شعبية عربية واحدة للمقاطعة ، تنتظم القدرات الشعبية فى كافة أرجاء الوطن العربى الساعية لتطوير قضية المقاطعة ، وتعميق مفاهيمها وإنجازاتها ، واختيرت القاهرة كمقر مؤقت لهذه اللجنة ، والمهندس / أحمد بهاء الدين شعبان (مصر) ، مقررًا مؤقتًا لها ، وقد أوصى المؤتمر بإصدار «ميثاق شرف عربي» ، حول الالتزام الشامل بالمقاطعة ، توقع عليه مكونات ومؤسسات المجتمع المدنى فى الوطن العربى ، انطلاقا من تقدير موضوعى لسلاح المقاطعة باعتباره أحد أهم صور مقاومة سياسة تطويع الإرادة العربية ، إلى جانب أنها - المقاطعة - وسيلة مهمة لتعبئة القدرات الشعبية الهائلة ، واستعادة قوى الجماهير الفاعلة كعنصر رئيسى فى ساحة «الصراع» ، كما دعا المؤتمر إلى العمل على تأسيس مركز خاص للمعلومات والدراسات المتخصصة فى قضية المقاطعة ، وذلك لرصد كل أشكال التطبيع ، والعمل على تزويد الهيئات والمنظمات والمواطنين بالمعلومات المتوافرة ، وذلك لدراسة سبل توسيع نطاق المقاطعة ، لكى تشمل قطاعات مؤثرة كالنفط والمصارف وأسواق المال ؛ كما دعا المؤتمر إلى دعم الصناعات الوطنية والعربية والإسلامية ، لتكون بديلًا عن المنتجات التى يتم مقاطعتها.

ثالثًا : آليات عمل هذه اللجان ، وأدوات حركتها ، وأهم مظاهر نشاطها

تعددت أساليب الحركة وآليات العمل للجان الشعبية ، وقد اشترك أغلبها فى السعى لتوصيل رسالته إلى الجمهور المستهدف عبر استخدام العديد من الوسائط ، لعل من أبرزها:

١ - المؤتمرات السياسية

وهى تجمعات حاشدة لمؤسسى وأنصار هذه اللجان والهيئات ، تتضمن هذه المؤتمرات ، على الأرجح كلمات سياسية لشخصيات عامة ذات مصداقية بالنسبة للرأى العام ، ولمؤسسى هذه الأشكال ، وأحيانًا يستضاف ممثلين للنضال الفلسطينى كمتحدثين فى هذه المؤتمرات ، والتى غالبًا ما تأخذ طابعًا تحريضيًا عامًا يفضح العدوان والمخططات الصهيونية والأمريكية، وكمثال لهذا النوع من النشاط المؤتمر الذى نظمته "الحملة الشعبية المصرية لمقاومة العدوان

الأمريكى للعراق ، تحت شعار " معًا ضد العولمة الأمريكية والحرب على العراق" ، يومى ١٨، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢م ، بالقاهرة ، وقد شارك فيه ممثلون للحركات العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية ، من العديد من البلاد الأجنبية (أمريكا - بريطانيا - فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - روسيا...إلخ) ، وممثلون للأقطار العربية إلى جانب المئات من المصريين ؛ وصدر عنه "إعلان القاهرة" ، "Cairo Decleration" ، الذى أصبح أحد وثائق "حركة مناهضة العولمة الرأسمالية العالمية".

٢ - الندوات والمحاضرات

تنظم لتدارس موضوعات بعينها ، مثل التطورات السياسية على الساحة الفلسطينية ، وخطط التسوية المطروحة ، ومحطات النضال الوطنى الفلسطينى ، ويعقبها فى العادة - تعقيبات من المشاركين والحضور.

٣ - النشرات والبيانات والملصقات والبوسترات

تصدر أغلب هذه التجمعات ملصقات وبوسترات للتوعية بقضاياها ، وكذلك بيانات فى المناسبات الهامة والضرورية للتعبير عن موقفها من الأحداث ، كما يصدر عن أغلبها نشرات شبه دورية: تتضمن أخبارًا وتحليلات سياسية وتعليقات على الأحداث...إلخ مثل نشرة «الصراع» لـ "اللجنة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومناهضة إسرائيل" ، و"المقاومة" التى تصدر عن "اللجنة العربية لمساندة المقاومة الإسلامية فى لبنان وفلسطين" و"المقاطعة" التى تصدرها "اللجنة العامة لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية"...إلخ ، ويصدر بعضها بعض الكتب والدراسات المتعلقة بمجال نشاطها.

٤ - المعارض والعروض الفنية

ومن الأساليب المستخدمة فى أنشطة هذه التجمعات المعارض الفنية التى تضم صورًا ورسومًا كاريكاتورية ، تدور حول الأحداث والتطورات السياسية ، وأيضًا الحفلات والعروض الفنية التى يشارك فيها شعراء وموسيقيون ومغنيون ، يؤدون فقرات وطنية تساعد فى الحشد المعنوى والفكري.

٥ - قوافل الدعم

ومن أهم أشكال العمل لهذه التجمعات الشعبية قوافل دعم الشعبين الفلسطينى والعراقى ، التى تضمنت مواد غذائية تم جمعها من الأحياء الشعبية ، فى القاهرة والمحافظات، وأدوية ومستلزمات طبية ، وأحيانًا ما صاحبها بعض الأطباء والمعالجين المطلوبين.

وقد تعددت هذه القوافل منذ اندلاع الانتفاضة ، وبلغ بعضها نحو ستين سيارة نقل مصحوبة بما يزيد على السبعمائة مواطن مصرى ، خرجت متجهة إلى رفح المصرية لتسليم محتوياتها إلى الأشقاء الفلسطينيين فى رفح الفلسطينية ، وكالعادة كانت أجهزة الأمن تحول دون إتمام هذا اللقاء ، وتجبر القافلة على إنهاء عملها فى مدينة العريش ، دون أن تستكمل مسيرتها المفترضة.

كذلك ، ومع تصاعد الآثار السلبية للحصار الأمريكى - الغربى على شعب العراق ، اتجهت "اللجنة الشعبية المصرية لإغاثة أطفال العراق" إلى تنظيم قوافل الدعم التى تضمنت بالأساس مواد طبية وأطباء مصاحبين ، توجهت إلى بغداد ، فى مبادرة عملية لكسر الحصار الظالم على الأشقاء العراقيين قبيل اندلاع الحرب.

٦ - المسيرات والمظاهرات

ولعل هذا الأسلوب هو أبرز ما لجأت إليه هذه التجمعات الشعبية من نشاط ، وأكثرها أهمية ، لاحتكاكه المباشر بـ "الشارع" واستحواذه على انتباه الرأى العام وأجهزة الإعلام ، خاصة الأجنبية.

وعادة ما تتوجه المسيرات باتجاه السفارتين الأمريكية والإسرائيلية ، ثم البريطانية مؤخرًا مع تصاعد وتيرة العدوان على الشعب العراقي ، ومراكز الأمم المتحدة ومجلس الشعب ، وغيرها من المواقع المعنية.

وتواجه أجهزة الأمن هذه المسيرات والتظاهرات - التى ترفع فيها الأعلام المصرية والفلسطينية والعراقية (وتحرق فيها - عادة- الأعلام الأمريكية والإسرائيلية) ، وتردد فيها الهتافات المنددة بالعدوان والمؤيدة لنضال الشعبين ضد الاحتلال - بحصار مشدد ، يخنقها ويمنع المواطنين (العاديين) من الالتحام بها ، ويحاصرها ويحصر تأثيرها فى أضيق نطاق.

ومنذ أن اندلعت الانتفاضة الباسلة ، أصبح يوم الجمعة هو يوم مؤتمر سياسى وطنى مستمر بين كل النشطاء السياسيين والاجتماعيين والمواطنين (العاديين) ، يعقد فى الجامع الأزهر ، حيث تلقى الخطب وتردد الهتافات المعارضة للعدوان على الأشقاء العرب فى فلسطين والعراق ، والمطالبة بفتح باب "الجهاد" ضد المعتدين.

ومن أبرز التجمعات الشعبية - فى هذا السياق - تلك التى دعا إليها ونظمها "تحالف القوى الوطنية" ، الذى يضم النقابات واللجان الشعبية وبعض الأحزاب السياسية ، فى

إستاد القاهرة يوم ٢٧ فبراير ٢٠٠٣م ، وقد احتشد تلبية لدعوة "التحالف" نحو ١٥٠ ألف مواطن فى الإستاد (سعته القصوى) ومنع مئات الآلاف الآخرين من الزحف إلى القاهرة ليلة المؤتمر الوطنى الحاشد.

ويذكر أن هذه اللجان والجمعيات والجماعات والهيئات ، قد مارست هذه الأشكال من العمل ، إما منفردة ، أو مجتمعة ، وخاصة بالنسبة للمظاهرات والمسيرات ، التى اقتضى التجهيز لها والسعى لإنجاحها ائتلاف قوى معظم هذه المجموعات.. إذ من المؤكد أن أغلبها غير قادر وحده على تحمل عبء مثل هذا العمل الضخم.

٧ - استخدام الإمكانات التى تتيحها الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)

استفادت هذه الحركات الشعبية ، إلى حد مقبول ، من المميزات التى تتضمنها شبكة الإنترنت ، فى الإعلام والاتصال ، حيث أدركت - منذ وقت مبكر أهمية وجود مواقع لها على الشبكة الدولية للمعلومات وسعت لإنجاز هذا الأمر.

فللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية موقع على الشبكة ، «اللجنة المصرية العامة للمقاطعة» تملك موقعًا آخر وكذلك الأمر بالنسبة لـ «اللجنة المصرية لمناهضة العولمة الرأسمالية» (أجيج) وكذلك فإن اللجان العربية ، هى الأخرى ، أنجزت الكثير فى هذا المضمار.

رابعًا : الخبرات المتراكمة لعمل وأنشطة هذه اللجان والجماعات والهيئات الشعبية

لا شك أن هذه اللجان قد جمعت خبرات عمل متراكمة ، طوال فترة عملها ، المشحون بالنشاط ، على امتداد ما يقرب من العامين والنصف الماضيين ، ويمكن رصد أبرزها فيما يلي:

١ - ضرورة التوجه إلى الجمهور العادى ، كمستهدف رئيسى ، وليس فقط إلى عناصر النخبة السياسية الضيقة.. وقد استطاع بعض هذه اللجان ، وبالذات فى مجال دعم الانتفاضة والمقاطعة ، تحريك قطاعات شعبية أوسع بصورة نسبية.. وأيضًا فلقد كان بارزًا - فى هذا المجال - الدور النشط لقطاعى المرأة والشباب فى حمل أعباء أقسام من هذا النشاط.

٢ - وفى هذا السياق أيضًا ، اكتشفت هذه التجمعات أهمية العمل خارج العاصمة التى احتكرت كل شىء : من الخدمات وحتى الأنشطة العامة. فقد كانت هناك جهود محمودة للعديد من محافظات مصر ، قدمت مبادرات هامة لدعم الشعب الفلسطينى ، وبالذات فى الإسكندرية والدقهلية والعريش...وغيرها حيث كان لمواطنى هذه المحافظات دور بارز فى العمل المساند ، ماديًا وأدبيًا.

٣ - كان من أبرز ما نجحت هذه التجمعات الشعبية فى استخدامه الفتاوى الدينية لعلماء الأزهر ورموز الكنيسة الوطنية ، وبالذات فى مجال مقاطعة العدو وبضائعه ، وكذلك فى مجال رفض ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيونى ، ودعم نضال الشعبين الفلسطينى والعراقى ؛ إذ انتبهت هذه الجماعات - مبكرًا - لأهمية هذا العامل فى التأثير على الوجدان الأخلاقى للشعب المصرى خاصة وللجماهير العربية ، بشكل عام ، واستخدمت فتاوى المفتى وبعض الرموز الدينية الإسلامية ، والبابا ، رأس الكنيسة الأرثوذكسية المصرية ، استخدامًا ناجحًا فى تنشيط عمليات المقاطعة ومقاومة التطبيع... ولدعم الصمود فى مواجهة العدوان.

٤ - وكذلك كان لتنويع أساليب العمل: المؤتمرات والمحاضرات والندوات والبيانات والمسيرات والمظاهرات والاعتصامات...إلخ ، دور كبير فى توصيل " الرسالة الإعلامية" لهذه التجمعات الشعبية المتنوعة. وجاء هذا التنويع لكى يغطى حاجات ومتطلبات قطاعات متباينة من الرأى العام المهموم بقضايا النضال الوطنى ، سواء من حيث مستوى الوعى والاهتمام أو السن أو الظروف السياسية والاجتماعية.

٥ - ونجحت هذه التجمعات الشعبية فى اختبار أهمية فكرة التجميع الوطنى فى ظروف الأزمة العامة ، فأغلبها ذات بنية جبهوية جمعت العديد من الاتجاهات الوطنية فى إطار واحد، وأدارت الصراعات بين هذه الاتجاهات - رغم بعض الأخطاء - بصورة مقبولة ، ساعدتها على قطع شوط ملحوظ فى مسيرتها.

٦ - وكان من أبرز خبرات هذه التجمعات الشعبية ، وأنجحها ، هو استيعابها لدور "الصورة" فى تشكيل الرأى العام وتوجيهه وحثه على المشاركة وتحديد مواقفه.

فلقد استهدفت هذه التجمعات - ونجحت إلى حد كبير فى ذلك - حث كاميرات القنوات الفضائية والمحلية ، ووكالات الأنباء ، ومحررى الصحف والمجلات على حضور أنشطتها ، لتغطيتها إعلاميًا ، وحظت قوافل الدعم ، والمسيرات ، ومظاهرات الشوارع ، بتغطية كبيرة على كل الأصعدة ، بحيث أصبحت صورة هذه التجمعات المحاصرة بستار كثيف من قوى الأمن المركزى ، المدججة بالدروع والأسلحة ، صورة دائمة على شاشة الفضائيات العربية والأجنبية ، وقد حقق هذا الأمر نوعًا من "الاختراق الإعلامي" عادل - بصورة من الصور- الحصار الأمنى المفروض عليها... غير أن التركيز على هذا الأمر ، دفع بعض هذه التجمعات إلى اعتباره غاية فى حد ذاته ، مما تسبب فى أخطاء ظاهرة فى بعض الأحيان .

٧ - واستهدفت هذه التجمعات الشعبية أمرين متكاملين أيضًا: الأول: بناء شبكة من العلاقات العربية ، بين اللجان والتجمعات الشبيهة ، والآخر: بناء شبكة من العلاقات العالمية ، مع قوى مناهضة العولمة الرأسمالية ، وأنصار السلام والحرية فى العالم أجمع .

٨ - وتحتاج هذه اللجان والهيئات والجماعات إلى قدر أكبر من تنسيق العمل الداخلى لمنع تكرار ذات الأنشطة ، وللاستفادة القصوى من الكفاءات والإمكانات.

٩ - كما تحتاج أيضًا إلى إنشاء بنك للمعلومات Data Bank وكذلك مركز للمعلومات خاص بقضايا مقاومة التطبيع والمقاطعة والدراسات التفصيلية للصهيونية ، حتى يمكن ترقية أدائها على أساس عملي.

١٠- يمكن بالفعل النظر إلى هذه اللجان والهيئات والجماعات ، بما تحمله من زخم نضالي، وروح عملية باعتبارها مصدرا جديدا لتفعيل دور وأنشطة ومؤسسات «المجتمع المدني» المصرى والعربى المتعثر ، والمحاصر بعدد من القيود التى تحد من قدرته على الفعل ويمكن ـ بصورة من الصور ـ أن تكون منبعًا لمد الحركة السياسية - الجامدة - فى المجتمع ، بدماء حارة جديدة تساعد فى تطويرها ، وتسهم ، مع غيرها من العوامل ، فى تحسين الأداء السياسى على كافة الأصعدة.

ولعل أبرز الإنجازات فى هذين المجالين هو تكوين "اللجنة العربية الشعبية" للمقاطعة التى أعلن عنها فى مدينة دبى كإنجاز عربى لـ "المؤتمر العربى الشعبى الأول للمقاطعة" يومى ١٣ ، ١٤ مايو عام ٢٠٠٢م ، كذلك إنشاء الجماعة المصرية لمناهضة العولمة الرأسمالية (أجيج) التى تتولى الاتصال بالجماعات الشبيهة فى العالم ، وأيضًا عقد مؤتمر مناهضة العدوان على شعب العراق الذى نظمته «الحملة الشعبية المصرية لمقاومة العدوان الأمريكى ضد العراق» ، فى ١٨، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢م ، والذى ترأسه الرئيس الجزائرى الأسبق أحمد بن بيللا ، وشارك فيه ممثلون لهذه الاتجاهات من أمريكا وأوروبا.

غير أن هذه الجهود غير كافية حتى الآن ، وهى بحاجة لتعميق وتطوير و"استمرارية" وتوفير بنية تحتية مرنة تكفل المواصلة حتى يمكن التوصل لأفضل مردود وطنى من ورائها.

خامسًا : من الدولة إلى الناس : استنتاجات نظرية لتطوير مفهوم المواطنة

قصدنا من الاستعراض السابق رسم خريطة أولية لواقع وبرامج وآليات عمل اللجان والهيئات الشعبية ، المصرية بالأساس النشطة فى مجالات مقاومة الصهيونية ، والتطبيع ، وفى

مجالات دعم الانتفاضة الفلسطينية ، ومقاطعة البضائع والشركات الصهيونية والأمريكية والبريطانية ، وكذلك فى مجال مساندة الشعب العراقى فى مواجهة ما يتعرض له من حصار وعدوان ، ونهب منظم لخيراته وثرواته.

ويمكن القول ، استنادًا على ما تقدم ، إن قطاعًا واسعًا من النخب المسيِّسة والمثقفة ، المصرية والعربية ، وقطاعات واسعة نسبيًا من الجماهير ، والشبابية (الطلابية) أساسًا ، قد وجدت فى هذه الآليات متنفسا لطاقتها الكامنة ، المكبوتة ، ومجالًا للتعبير عن رأيها ، وتجسيد انتماءاتها ، والإفصاح عن حماسها للعمل الوطنى والعام ، المناهض للعدوان الصهيونى - الأمريكى ، على بلادنا ومصالحنا ، ومن هنا فينبغى النظر إلى هذه اللجان ودورها ، من موقع الاهتمام ، خصوصًا فى هذه الظروف العصيبة من حياة أمتنا ، التى تقتضى شحذ الهمم ، والاستناد إلى الإرادة الشعبية ، وتفعيل دور الجماهير فى مواجهة العدوان المتصاعد على أوطاننا وشعوبنا.

إن المظاهرات الحاشدة العديدة التى شهدتها عواصم مختلفة فى العالم العربى ، والتى رفعت فيها أعلام فلسطين والعراق ، والتى كثيرًا ما كانت تحاط بسياجات مانعة ضخمة من قوى الأمن ، وقوات مكافحة (الشغب!) و(الإرهاب!) ، وأنشطة مقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية ، والمسيرات والمؤتمرات التى شهدت إحراق الأعلام الأمريكية والصهيونية ، وقوافل الدعم المادى والطبى للأشقاء الفلسطينيين والعراقيين.. وغيرها من مظاهر النشاط الذى قادته الهيئات واللجان الشعبية المصرية والعربية ، عكست بوضوح حجم الوعى المتراكم لدى الناس ، والحاجة الماسّة المطلوبة لتأطير أنشطة الجماهير الوطنية ، والاستفادة من زخم الحركة الشعبية فى دعم المواقف الوطنية ، وفى ترسيخ أركان «الجبهة الداخلية» ، فى وقت تتصاعد فى التحديات من كل جانب ، وتهب العواصف - على الوطن - من كل اتجاه.

ويمكننا أن نقدم فى الختام عدة ملاحظات نظرية مهمة تدخل فى التنظير الأوسع لمفهوم المواطنة على مستوى الفعل اليومى للفرد العادى تستخلص من تلك الحالة المصرية للجان الشعبية لتطوير الجدل النظرى حول المواطنة والديمقراطية والفعل السياسى الشعبي:

١ - تمثل اللجان الشعبية مفردة واقعية وحالة/ مشهد تستلزم نحت مفاهيم جديدة طازجة للتعامل معها وتكييفها (فكرة الشبكات كما صاغها مانويل كاستلز مع تعديلها لتكون أقل تقنية أو أقل مابعد حداثية) أو على الأقل إعادة تأويل مفاهيم موجودة بالفعل فى

التحليل السياسى والاجتماعى لكنها لا يتم الربط بينها وبين تلك الحالة (مفهوم المساحة السياسية اليومية - مفهوم رأس المال الاجتماعي-مفهوم العمل اللاسلطوى اللامؤسسى اللانفعي- مفهوم التمكين - مفهوم المساحة العامة (بجانب المجال العام) - مفهوم الفعل القصدي- مفهوم الخيار الرشيد(معكوسًا فى علاقة السياسى بالاقتصادي...إلخ) .

٢ - تثرى فكرة المقاطعة ليس فقط مفهوم المقاومة الفردى والجمعى الطوعى للعدو الصهيونى ، بل أيضًا التحليل النظرى فى مجال المقاومة للرأسمالية العالمية التى كانت الكتابات النظرية العربية تعتبر إسرائيل ذراعًا استراتيجيًا وعسكريًا وسياسيًا لها فى المنطقة ، وذلك بالتعامل مع الرأسمالية فى شقها الاقتصادى ، وتمكين الفرد-المستهلك فى سلوكه اليومى ، والمواطن فى فعله هذا الصدد لا يحتك مطلقًا بالدولة وهذه التركيبه مثلت لحظة كاشفة لقدرة الفعل الفردى والجمعى غير المؤسسى على الانتشار والتحدى والمقاومة السلمية الفاعلة .

٣ - اعتمدت اللجان الشعبية للمقاطعة كعقد عصبية للحملات الشعبية كما ذكرنا سلفًا على فئات من النشطاء تمثل هوامش الأحزاب ،بما مكن أفرادًا من ذوى الميول السياسية المتنوعة من اكتشاف مساحة للفعل تتحدى تهميشهم داخل الدوائر الحزبية لهيمنة النخب الحزبية ، بما يعطى للفعل السياسى مجالًا جديدًا يمكنه كسر الواقع الحزبى الراكد ويمثل عنصر ضغط عليه نحو مزيد من التغيير باتجاه القواعد الشعبية الحقيقية.

٤- استطاعت اللجان لكون هدفها إنسانيًا ومباشرًا وبسيطًا أن تنتشر فى الدول الأخرى ، فأخرجت أفق التضامن من المجال القطرى للأفق العربى الواسع أفقيًا ، وخلال ثلاث سنوات منذ تأسيس لجنة مقاطعة البضائع الإسرائيلية ، استطاعت اللجنة أن تتجاوز الإطار القومى الى أن تصبح شبكة عربية وان تعقد خلال عامى ٢٠٠٢ ، و٢٠٠٣م مؤتمرين بدولتين عربيتين من أعلى الدول العربية فى غلبة الثقافة الاستهلاكية للأفراد وهما دبى والبحرين بل واستطاعت أن تقوم بتفعيل الناس من خلال أدوات تقنية عالية كالإنترنت. وبالتالى رغم كونها شديدة الشعبية والتلقائية إلا أنها أيضًا توظف أدوات عالية التكنولوجية ، ثم إنها تستقطب من نستطيع تسميتهم بالأغلبية الصامتة ويدور حول هذه اللجنة عدة لجان أخرى مثل لجنة مقاومة المشروع الصهيونى وأصحاب هذه اللجان يمثلون شبكة من بناة "الثقة" فى مناخ عربى يتسم بفقدان تلك الثقة بين المواطن والنظام تمامًا.

٥ - أن تلك الظاهرة تتيح من الناحية النظرية توظيف وتطوير مجموعة من المفاهيم المتداولة فى النظرية الاجتماعية والسياسية لكنها تستخدم فى سياقات أخرى ، فيمكننا تطوير مفهوم "الفعل السياسي" ومفهوم "التمكين" بتحريرها من الاقتران السائد عادة بالتوجه للسلطة ،

والانطلاق فى بحث سبل وميكانزمات تمكين الناس بشروطهم وإمكاناتهم الذاتية غالبًا فى مواجهة السلطة والاستبداد. وقد نستخدم مفهوم العزوف السياسى ونفككه ونعيد تركيبه لنكتشف المسالك الإيجابية للفعل السياسى اليومى البديل انطلاقًا من افتراضية أساسية هى أنه لا يوجد مجتمع بدون فعل سياسى فى اليومى ، ومهمة الباحث هى اكتشاف القنوات التى ينتقل لها الفعل حين تنسد القنوات الديمقراطية ، وأين ذهب الناس ، وماذا يفعلون للتعبير والتمثيل والتجبية بديلًا عن الأطر الشكلية المصادرة ، فهذه اللجان خلقت مساحة لمن يريد أن يكون فاعلًا ولكن لا يريد أن يكون "مسيسًا" بالمعنى الأمنى المهدد لسلامة الفرد الشخصية فى ظل نظام بوليسى لا يقيم وزنًا فعليًا لحقوق الإنسان بمعناها الشامل. وهذا الأمر مهم جدًا فى الحالة المصرية تحديدًا. فهناك – ظاهريًا – ثقافة من العزوف والتوجس والخوف من السياسة لكن هذه اللجان أوجدت أسبابًا "أخلاقية" قوية للفعل أو الامتناع عن الفعل (المقاطعة) ترتبط بإرادة الفرد وضميره ، وأنبتت قدرة على بناء الجسور بين أيديولوجيات مختلفة يجمعها هم واحد فى لحظة زمنية ما ، وتمكنت من بناء قنوات للثقة بين الفعل الجمعى الحر والمواطن فامتدت بشكل عربى عبر الحدود الوطنية فخلقت ما لم تفلح بعض المنظمات العربية القومية – التى صممت خصيصًا لذلك – فى بنائه من تعاضد فى مجال الفعل اليومى ، ونجحت فى بناء شبكات ، لكنها ليست مثل الشبكات العربية للمنظمات الأهلية المختلفة الحقوقية والنسوية والنقابية – ، فهى ليست شبكة منظمات وإنما شبكة صغيرة من الأفراد الفاعلين يقبل فكرتهم جموع واسعة من المواطنين. فهى تعكس حركة الناس الإنسانية التضامنية ويصاحبها زخم تفتقده المؤسسات السياسية ذاتها فى ظل حالة من العزوف السياسى عن المشاركة فيها وضعف تمثيلها لما يمكن أن نطلق عليه "الأغلبية الصامتة".

٦ – أنها حالة فريدة من الكيانات الجمعية الرخوة وعلاقة هذه اللجان بالسلطة تستحق التأمل والتحليل فى ظل المصادرة لقوى سياسية عديدة مع ركود بل وتراجع التحول الديمقراطى فى مصر ،فإذا كان الفهم السائد أن السلطة تهمش قوى سياسية من اليمين أو اليسار أو الوسط الإسلامى فإن هذه اللجان عمليًا –بدرجة أو بأخرى –تهمش السلطة على مستويين: فهى أولًا تهمش السلطة كمسعى وهدف فلا تريد الوصول للحكم ولا ترغب فى منازعة النظام هيمنته الكاسحة ، وثانيًا هى لا تدخل فى نزاع مع النظام ولا تريد أن تحصل على شرعية منه ، بل هى تقفز فوقها وتتسلم قضايا كبرى تخاذل النظام عن تحمل مسئولياتها كالوقوف ضد التطبيع مع العدو الصهيونى أو ضبط الاستيراد ومقاومة النزعة الاستهلاكية.

٧ - أن تلك اللجان بحركتها للمقاطعة بنيت على مشروعية تاريخية نضالية فى العالم الثالث هى تراث المقاطعة التاريخى للمستعمر والممتد عبر القرن العشرين ويقترن بفكرة التحرر الوطني.

ولا شك أن توظيف للإنترنت والرسائل الهاتفية الجوالة للالتحام مع جهود المجتمع المدنى العالمي(حركة مقاطعة عالمية) ولمعاداة الصهيونية ومقاومة الهيمنة الأمريكية يعنى أن المحلى لا يمكن فصله عن العالمى لا فى تحليل الهيمنة فحسب بل فى تفعيل المقاومة أيضًا.

٨ - تمكنت اللجان من خلق مساحات لجهود "لاسلطوية" بديلة للتغيير الداخلى الديمقراطى فى تلك المساحات للحركة الوطنية الشعبية الديمقراطية فكانت تلك اللجان "وسيط- آلة - أداة - مساحة" للدفاع عن الديمقراطية بآلياتها كافة ، (مثال التطور من مقاطعة البضائع لتأسيس لجان لمقاومة المشروع الصهيونى تتيح لحظة مؤتمر ها توزيع بيانات لحماية المستهلك من الجباية الحكومية (مثال حملة شعبية ضد جمع رسوم القمامة على فواتير الكهرباء) فى داخل أروقة المؤتمر التضامنى العالمى فى نقابة الصحفيين ديسمبر ٢٠٠٣ على سبيل المثال) لهو مشهد يعنى أن كسر الحلقة المغلقة يفتح آفاق ومستويات متنوعة ومتضافرة للفعل الديمقراطى بل وتكتسب "المساحة المكانية للفعل أو للحدث " طبيعة خاصة تجمع لا القوى السياسية المتناحرة فى المجال الحزبى فقط بل قوى المجتمع المدنى المحلى مع العربى والعالمى ، وعبر الأجيال المختلفة.

٩ - أنه فى ظل تراجع سلطة الدولة تفرض دراسة هذا التجلى للعمل الشعبى مراجعات لكتابات التنظير السياسى التى تأسست على فكرة تفعيل الناس وتقليل دور الدولة خاصة الأدبيات الاشتراكية و"اللاسلطوية" (المسماة خطًا بالفوضوية) ومراجعة الفقه السياسى الإسلامى الذى ركز على سلطان الأمة وقام بالتنظير لتمكين الناس واستقلال مؤسسات الجماعة عن هيمنة الدولة المؤسسية والاقتصادية ، والتى تكتسبت أهمية نظرية اليوم وتشهد صعودًا فى الاهتمام بها فى أحدث أدبيات النظرية السياسية الغربية التحليلية خاصة فى السنوات الأخيرة استجابة لاحتياجات نظرية لفهم وتفسير تحولات مشابهة (وإن كانت على نطاق أوسع وفى ظل ظروف مختلفة) فى أوروبا الشرقية فى عقد التسعينيات ، والتى يمكن تطوير بعض أفكارها لترشيد تلك المبادرات الشعبية العربية بل وجعلها مصدرًا لفكر جديد عن التحول الديمقراطى وقنواته وإشكالياته يتجاوز مؤشرات الانتخابات الشكلية (الفاقدة للشفافية والنزاهة) ليبدأ من الناس ويستعيد للنظرية الديمقراطية جذورها الشعبوية الجماهيرية ، وتجاوز

اللغط الأيديولوجى إلى التحليل المفاهيمى العلمى باعتباره الأيديولوجيات - علميًا- أنساقًا مفاهيمية صالحة للتطوير والتفعيل وعبور الحدود بينها من ناحية ، ومع الأنساق المفاهيمية الدينية التقدمية من ناحية أخرى بما يمكننا من استشراف بلورة لاهوت تحرير عربى حضارى يقوم على تطوير الفعل الشعبى باتجاه مشاركة ديمقراطية أوسع ، فلا شك أن الأبعاد الدينية- الإسلامية والمسيحية - هى عنصر أساسى فى هذا التضامن العربى القوى مع قضية فلسطين بجوار عوامل قومية وجغرافية وإنسانية ، ودعم مواجهة العدوان بالطرق المشروعة والشرعية كما فى الحالة العراقية ، وهو مجال يطول البحث والاجتهاد فيه تجاوزًا للتصنيف الأيديولوجى الجامد الذى حكم العقل العربى ومنعه من توظيف موارده الفكرية النظرية - المفاهيمية ، والتاريخية النضالية لتحقيق نهضة اجتماعية وسياسية شاملة.

خـــاتمـــة

لقد كان هدف هذا البحث إلقاء الضوء على هذه "الحالة" دون مبالغة ودون تقليل من أهميتها ودلالاتها على الخريطة السياسية والديمقراطية ، وما قدمناه هو إطلالة للاقتراب من مساحة لم تنل حظها من البحث والدراسة لا فى ذاتها ولا باعتبارها جزءًا من تجليات المواطنة والانخراط السياسى خارج الأطر الرسمية أو المؤسسية المسماة بالمدنية ، متجاوزين الولع البحثى بصيغ التنظيم السرى المعارض أو غير القانونى فى العالم العربى كشكل أساسى للمعارضة أو المقاومة السياسية ، والذى شغل معظم الباحثين عن تلك الظاهرة الفريدة والجديدة والواعدة والسلمية المدنية غير المؤطرة.

و نأمل أن تكون هذه الأفكار التى تولدت من خلال النظر فى الواقع والمتابعة لعمل هذه اللجان وأنشطتها والمشاركة فيها منطلقًا لاهتمام بحثى فى المستقبل فى الدائرة الأكاديمية يبنى تراكمًا معمقًا على تلك الأفكار والملاحظات ، ويتناول خريطة الدوائر التى ينشط فيها المواطن فاعلًا ، فتجمع بين بحث التصور الذاتى للمواطنة بمستوياتها الوطنية والقومية والعالمية/ الإنسانية (دوائر الهوية ومستويات المسئولية) من ناحية ، والدراسة الإمبريقية للسلوك السياسى الطوعى التلقائى التشبيكى من منظور علم الاجتماع السياسى وعلم النفس الاجتماعى من ناحية أخرى ، وهو الوجه الآخر الغائب فى التيار العام من الدراسات السياسية العربية التى تدور حول دراسة الدولة والنظم السياسية بالأساس حتى عندما تهتم ببحث علاقتها بالمجتمع المدنى الذى يظل فى غالبه مؤسسيًا.

إن التغيير من أجل بناء مجتمع متقدم ديمقراطى حقيقى يبدأ من الفعل اليومى للمواطن ، وينبغى أن ينهض على جهود الحركات الوطنية المخلصة داخل كل قطر ،وعلى عملها الموحد فى مجمل الأقطار العربية ، ويستوجب بناء آليات جديدة غير تقليدية وفعالة للتمثيل والتعبير والتداول والمشاركة ، وإقرار قواعد الشفافية والمحاسبة ، واحترام حقوق المواطن باعتباره إنسانًا - فى المقام الأول - إذ أن هذا الأمر هو المدخل الوحيد لمواجهة ما يحيط بنا من مخاطر ، فالجماهير قادرة على التصدى لمخططات الهيمنة والتسلط الأجنبية ، شرط أن تشعر حقًا أنها تدافع عن وجودها وحقوقها ، وأن لها مصلحة فعلية فى الدفاع عن الأوطان ومواجهة التحديات المتجددة.

❊ ❊ ❊

obeikan.com

obeikan.com

٣١ المواطنة المصرية والعروبة : حصاد هجرة العمالة المصرية ..

د. محمد سعد ابو عامود

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على تطور علاقة المواطنة المصرية بالأمن القومى العربي، وتحولات هذه العلاقة ، بدءا من مرحلة هجرة العمالة المصرية إلى الدول العربية منذ السبعينيات من القرن العشرين، ووصولا إلى بداية القرن الحادى والعشرين، ما شهدته هذه الفترة من متغيرات إقليمية ودولية هامة ، وإلى أى حد تأثرت هذه العلاقة بهذه المتغيرات ، وصولًا إلى طرح رؤية مستقبلية لهذه العلاقة فى ضوء الأوضاع القائمة للعلاقات العربية – العربية ، وفى ظل الأوضاع العالمية الحالية.

وتثير دراسة هذا الموضوع بالمفهوم المتقدم العديد من الإشكاليات النظرية والعملية، ومن أهم الإشكاليات النظرية ما يتعلق بمفهوم المواطنة والذى تبلور فى سياق خبرة تاريخية سياسية معينة ؛ تمثلت فى ارتباطه بمفهوم الدولة القومية كما تبلور منذ اتفاقية صلح عام ، ١٦٤٨ والتطورات الجديدة التى شهدها العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين، والتى كان لها تأثيرها الواضح على محتوى المفاهيم السياسية التى استقر التعامل بها على مدى ما يزيد من قرنين من الزمان ؛ بما فى ذلك مفهوم الدولة القومية ومفهوم المواطنة ، حيث أفرز هذا التغير العديد من الأطر الجديدة لمفهوم المواطنة ؛ كالإطار الإقليمى والعالمي.

ومن الإشكاليات النظرية الأخرى إشكالية العلاقة بين المواطنة المصرية وهوية مصر العربية ، والتداخل التاريخى بين الأفق العربى للمواطنة المصرية والأفق الإسلامى ، هذا بالإضافة إلى الجدل الذى يثور بين حين وآخر حول هوية مصر العربية ، على المستوى المصري ، وعلى المستوى العربي.

وعلى المستوى العملى تثير الدراسة العديد من الإشكاليات ؛ لعل أبرزها ما يدور حول ممارسة حقوق المواطنة على المستوى القطرى والمستوى العربي، وهو ما يدخل الدراسة إلى نطاق إشكالية أوسع نطاقا وهى إشكالية الممارسة الديمقراطية على المستوى القطرى ، وعلى المستوى العربى ؛ وهو الأمر الذى يثير العديد من التساؤلات فى نطاق هذه الدراسة منها إلى أى حد يتمتع المواطن بحقوق المواطنة فى الدول القطرية ؟ وهل الدولة القطرية هى الإطار الملائم لممارسة هذه الحقوق؟

وإن كان المواطن قد لا يتمتع بممارسة حقوق المواطنة على المستوى القطرى ؛ فكيف يمكن له أن يمارس هذه الحقوق على المستوى العربي؟ ويدخل فى إطار هذه التساؤلات أن كانت النظم السياسية العربية ليست نظما ديمقراطية، فكيف تستطيع أن تتوافق حول حقوق المواطنة على المستوى العربي، إن كانت لا توفر البيئة الملائمة لممارسة هذه الحقوق على المستوى القطرى ؟

وفى ظل المتغيرات الجديدة التى تواجه النظم السياسية العربية والتى أدت إلى بروز دوائر ، وأطر جديدة للمواطنة بعضها أوسع من نطاق الدولة القومية ، والبعض الآخر أضيق نطاقًا بحيث يعود إلى ما قبل الدولة القومية، وهو الأمر الذى يمثل تحديًا جديدًا أمام الدولة القطرية العربية القائمة ؛ فهى إما أن توسع من نطاق حقوق المواطنة للإنسان العربى ، أو تدخل فى نطاق تفاعلات أوسع من الدائرة العربية لتواجه بإشكالية الذوبان فى الآخر ، أو تتراجع إلى مرحلة ما قبل الدولة القطرية حيث يسود الإطار الطائفى والعرقى ؛ ومن ثم تواجه بإشكالية التحلل.

ولا يدعى الباحث أنه سيجيب عن كافة هذه التساؤلات فى نطاق الحيز المسموح به فى هذه الدراسة ، ولكن هذا لا يمنع من القول بأن مثل هذه التساؤلات سوف تشكل الإطار الفكرى الذى سيتم من خلاله دراسة موضوع هذا البحث ، والذى سوف نتناوله من خلال النقاط التالية :

أولًا : فى تحديد مفهوم المواطنة.
ثانيًا : إشكالية المواطنة فى الوطن العربي.
ثالثًا : تطور علاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربي.
رابعًا : تحولات علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربي.
خامسًا : فى تفسير تحولات علاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربي.
سادسًا : نحو رؤية مستقبلية لعلاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربي.
خاتمة الدراسة : المواطنة المصرية والعروبة ومستقبل الديمقراطية.

أولًا : فى تحديد مفهوم المواطنة

فى هذا القسم من الدراسة سوف نبدأ بعرض موجز للمفهوم ، وتطوره المعاصر ، ثم نحدد مفهوم المواطنة الذى سنستند إليه فى هذه الدراسة.

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة " بأنها علاقة بين فرد ودولة يحددها قانون تلك

الدولة ، بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فى تلك الدولة". وتؤكد دائرة المعارف البريطانية على " أن المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات، وعلى الرغم من أن الجنسية غالبًا ما تكون مرادفة للمواطنة حيث تتضمن علاقة بين فرد ودولة إلا أنها تعنى امتيازات أخرى خاصة، منها الحماية فى الخارج، وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة ، بأنها على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقًا سياسية مثل حق الانتخاب ، وتولى الوظائف العامة "[١].

وتذكر موسوعة الكتاب الدولى أن المواطنة هى عضوية كاملة فى دولة أو بعض وحدات الحكم ، وأن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولى المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات ؛ مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم[٢].

وتطرح دراسة حديثة حول مقومات المواطنة رؤية تتلخص فى الآتي:

١- المواطنة تجسيد لنوع من الشعب يتكون من مواطنين يحترم كل منهم الفرد الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذى يزخر به المجتمع.

٢- من أجل تجسيد المواطنة فى الواقع، على القانون أن يعامل ويعزز معامل كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء فى المجتمع على قدم المساواة ؛ بصرف النظر عن انتمائهم القومى ، أو طبقتهم ، أو جنسيتهم ، أو عرقهم ، أو ثقافتهم أو أى وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات.

٣- على القانون أن يحمى ويعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أى تعديات على الحقوق المدنية والسياسية ، كما أنه عليه ضمان قيام الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الإنصاف.

٤- على القانون أن يمكن الأفراد من المشاركة بفعالية فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فى حياتهم، وأن يمكنهم من المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات السياسية فى المجتمعات التى ينتسبون إليها.

٥- وكما أن المواطنة توفر حقوقًا للفرد ؛ فإنها تفرض عليه واجبات تجاه الدولة منها واجبات قانونية محددة بالقانون ، ومنها ما يمثل التزامات معنوية كالولاء والانتماء للدولة[٣].

ويشير أحد الباحثين العرب أن مفهوم المواطنة يتطلب وجوده إقرار مبادئ والتزام بمؤسسات وتوظيف أدوات وآليات تضمن تطبيقه على أرض الواقع، كذلك لا بد من وجود

الحد الأدنى من الشروط التى تسمح بمراعاة مبدأ المواطنة فى دولة ما من عدمه، ويحدد هذا الحد الأدنى بوجود شرطين ضروريين هما:

١- زوال وجود مظاهر حكم الفرد والقلة وتحرير الدولة من التبعية للحكام ؛ وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية الدستور الديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع.

٢- اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة ، أو الذين لا يحوزون جنسية دولة أخرى (البدون) ، والمقيمين على أرض الدولة وليس لهم فى الحقيقة وطن غيرها مواطنين ؛ متساوين فى الحقوق والواجبات ، كما أنه من الضرورى أن تتوافر ضمانات وإمكانيات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة ، وتولى المناصب العامة.

٣- إلى جانب الأبعاد القانونية والسياسية اللازمة لمراعاة مبدأ المواطنة هناك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. والممارسة الفرضية مبدأ المواطنة يتطلب توافر حد أدنى من هذه الحقوق ؛حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاؤه لوطنه، وتفاعله الإيجابى مع مواطنيه نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية له، عند أداء واجباته فى الدفاع عن الوطن ، ودفع ضرائبه والمساهمة فى صنع الحضارة الإنسانية[٤] .

المواطنة المتعددة

تشير إحدى الدراسات الحديثة إلى فكرة أن المواطنة فردية ، وأنها مجرد علاقة بين الفرد والدولة قد انتهت. وفى هذا الصدد تفرق هذه الدراسة بين المواطنة المتواجدة فى المجتمعات المتماثلة ، وما يطلق عليه المواطنة الوظيفية ؛والأولى توجد فى شكلين : **الأول** ، هو أن تكون مزدوجة من خلال أفراد يحملون جنسيات مزدوجة أو ولاءات مزدوجة ، **والثانى** ، تتمثل فى مؤسسات المجتمع المدنى أما المواطنة الوظيفية فهى أكثر تعقيدًا ولها أربعة أنواع ؛ **النوع الأول** ، هو الأكثر شيوعًا والذى يتمثل فى نموذج الدولة الفيدرالية والذى تتعدد فى نطاقه دوائر المواطنة ، **والنوع الثانى** ، هو النموذج شبه الفيدرالى والذى ينقسم إلى نوعين يمثل تفويض السلطة والثانى تقسيم السلطة ، **والنوع الثالث** هو الذى تكون فيه المواطنة بين الأفراد والمجالس البلدية والدولة ، حيث يوجد ولاء ذاتى ، وولاء محلى ، وولاء للدولة ككل ، **والنوع الرابع** ، الذى تكون فيه المواطنة فردية للدولة أو تكون عالمية.

ويمكن القول بـأن المواطنة المتعددة تتمثل أكثر فى النظم الفيدرالية أو شبه الفيدرالية ؛ حيث إن هناك العديد من مستويات المواطنة ؛ ففى المستوى الأول ، يجىء ولاء الفرد لذاته والثانى ولاؤه إلى المجالس البلدية والمجتمع المدنى كشكل فرعى من أشكال الدولة، ثم هناك الولاء إلى الدولة ككل ممثلا فى نظام الحكم فيها ، لذا يجب أن يكون هذا النظام نظامًا ديمقراطيًا. نهاية بالمستوى الرابع من المواطنة وهو الولاء للعالم ككل وذلك لشعور الأفراد بأنهم يعيشون فى كوكب واحد ، وبالتالى فإنهم ينتمون إلى هذا الكوكب، ولعل العصر الحديث فى ظل العولمة تبرز فيه فكرة المواطنة المتعددة .

وتثير المواطنة المزدوجة العديد من الإشكاليات ، حيث يؤكد رجال القانون صعوبة ممارسة المواطنة المزدوجة فى الواقع العملى ؛ إذ كيف يمكن أن يكون هناك مواطن له حقوق المواطنة فى الدولة (أ) ، وله حقوق مواطنة مماثلة فى الدولة (ب) ؛ فما هو الحل إذًا لو أن دولة منهما احتاجته فى الخدمة العسكرية ؟ وماذا يفعل إذا وقعت هاتان الدولتان فى حرب معًا.

وتوضح هذه الدراسة أن الفقه القانونى الدولى قد وضع خطوطًا إرشادية لتلك الحالة ؛حيث إن لكل دولة الحق فى أن تعطى أو لا تعطى الحماية الدبلوماسية ، وبالتالى حق المواطنة لأى فرد كما قدما مبدأ المواطنة الفعالة، وهى اختيار أى دولة تكون مألوفة أكثر بالنسبة للمواطن ، وتكون هى التى يحق له فيها ممارسة حقوقه كمواطن فقط .

وقد ظهرت أهمية تلك المبادئ القانونية إبان زيادة موجات الهجرات من دولة إلى أخرى ، وبالتالى زيادة عدد المواطنين الذين لهم صفة المواطنة الثنائية أو المزدوجة [٥] .

ومن خلال العرض المتقدم يمكن أن نشير إلى النقاط التالية ذات الصلة بمفهوم المواطنة فى هذه الدراسة:

١- المواطنة علاقة قانونية بين الفرد والدولة ؛ وهى علاقة تقوم على مجموعة من الحقوق السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، التى يجب أن توفرها الدولة للمواطنين جميعا على قدم المساواة ، ويقابل هذا التزامات وواجبات يجب على المواطن الوفاء بها.

٢- إن مفهوم المواطنة بالمعنى المتقدم يتطلب الأخذ بالنظام الديمقراطى ، وإنه فى غياب هذا النظام يصعب أن نتحدث عن المواطنة ؛ لأن ممارسة المواطنة تتطلب آليات وضمانات ومؤسسات لا تتوافر إلا فى ظل النظام الديمقراطي.

٣- إن مفهوم المواطنة وإن كان له جوهره القانونى فإن له أبعاده المادية ، والمعنوية، المادية

تتمثل فى المجتمع الذى يوفر للفرد متطلبات الحياة الملائمة، والمعنوية تدور حول الولاء والانتماء ، والجانب الأخير من الجوانب يصعب إخضاعه لمعيار معين ؛ لأنه يتشكل من خلال الثقافة السياسية للفرد.

٤- إن المتغيرات الجديدة التى شهدها العالم قد أبرزت مفهومًا جديدًا للمواطنة ؛ وهو مفهوم المواطنة المتعددة ؛ وهو ما يعنى أن هذا العصر يشهد دوائر عديدة للعلاقات بين الفرد والسياسة ، وأن المواطنة بالمفهوم الكلاسيكي- والتى تدور حول علاقة الفرد بالدولة- هى إحدى هذه الدوائر وأنها ليست الدائرة الوحيدة للمواطنة.

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن المواطنة هى تعبير عن نمط معين من أنماط العلاقة بين الفرد والدولة وهذا النمط له عدة أبعاد أهمها ما يلي:

١- البعد القانونى والذى يتمثل فى التنظيم القانونى للحقوق السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية التى يجب أن تكفلها الدولة للمواطنين على قدم المساواة ودون أى نوع من التمييز بينهم على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو الثروة، ويقابل هذا التنظيم القانونى للالتزامات التى يجب على المواطن الوفاء بها تجاه الدولة، على أن تكون هذه الالتزامات واضحة ومحددة من حيث المضمون ومن حيث أسلوب القيام بها.

٢- البعد المادى والذى يتمثل فى قدرة الدولة على أن توفر للفرد متطلبات الحياة الملائمة.

٣- البعد المعنوى ، والذى يتمثل فى شعور الفرد بعلاقة من الولاء والانتماء للدولة ، بما يؤدى إلى الاحترام والالتزام الطوعى للقانون، والاهتمام بالعمل العام والرغبة فى القيام بأعمال تطوعية لخدمة المجتمع الذى يعيش فيه حتى لو تطلب الأمر تضحية بجانب من جوانب مصالحه الخاصة، وصولا إلى الاستعداد للتضحية بالنفس فى سبيل الدفاع عن الدولة ضد ما تتعرض له من تهديدات.

والواقع أن المواطنة بالمفهوم المتقدم لا يمكن تصورها إلا فى نطاق دولة القانون ، وهى الدولة التى تخضع فيها السلطة السياسية لأحكام القانون، حيث يبين القانون أسلوب تشكيل مؤسسات النظام السياسى ، وكيف تعمل ، والعلاقة فيما بينها، وعلاقتها بالمواطنين ، إضافة إلى كافة حقوق المواطنين فى مواجهة السلطة السياسية ، ودولة القانون بالمفهوم المتقدم ؛ تتبلور فى صورة النظام الديمقراطى الذى يقوم على المشاركة والمحاسبة وتداول السلطة سلميًا.

ومن ثم يمكن القول بأن هناك علاقة وثيقة بين مفهوم المواطنة والنظام السياسى ؛ بمعنى كلما اقترب النظام السياسى من النموذج الديمقراطى ، ساعد ذلك على تحقق المواطنة بأبعادها القانونية والمادية والمعنوية ، والجدير بالذكر أن الأبعاد المادية والمعنوية لا تقل أهمية عن البعد القانونى للمواطنة ؛ لأنها تعبر فى واقع الأمر عن مدى الالتزام بالبعد القانونى للعلاقة بين الفرد والدولة فى الواقع العملي.

ثانيًا : إشكالية المواطنة فى الوطن العربي

سبق وأن أشرنا إلى أن المواطنة كما تبلورت كمفهوم من خلال تطور لفكر السياسى ، وكما تجسدت فى الواقع تتطلب توافر نظام ديمقراطى ، وإذا ما نظرنا إلى واقع النظم السياسية العربية ؛ فإننا نجد أنها أقرب إلى النظم غير الديمقراطية بدرجات تتفاوت من نظام لآخر ، ومن ثم فإن الشرط الضرورى اللازم لممارسة المواطنة وتجسيدها فى الحياة السياسية شرط غائب ، الأمر الذى أدى إلى بروز العديد من المشكلات السياسية ، والتى وصلت إلى حد تفجر الصراعات الداخلية والتى وصلت إلى الحروب الأهلية.

والفكر القومى العربى تبنى مقولة إن الدولة القطرية العربية ليست هى الإطار الملائم لممارسة الديمقراطية وحقوق المواطنة ، وأن هذه الحقوق لا يمكن أن تتجسد عمليًا إلا فى إطار دولة الوحدة العربية، دون أن يوضح كيفية حدوث هذا ومتطلباته فى نطاق هذه الدولة[٦]. من ناحية أخرى فإن الإنسان العربى تتنازعه عدة دوائر من الولاء والانتماء ؛ الدائرة الأولى- دائرة محلية ، والثانية- الدولة القطرية ، والثالثة- الدائرة العربية ، والرابعة- الدائرة الإسلامية ذات التداخل التاريخى بالدائرة العربية فى العديد من الأقطار العربية[٧]، ومن ثم فإن إشكالية المواطنة فى الوطن العربى إشكالية مركبة ؛ فعلى مستوى الدولة القطرية تغيب الشروط الضرورية اللازمة لتجسيدها ، وعلى المستوى الفرد فإن دوائر ولائه وانتمائه المتعددة تضيف أبعادا جديدة لهذه الإشكالية ، فإذا ما أضفنا الطابع الصراعى للعلاقات العربية العربية ، فإنه عادة ما يؤدى إلى خلق العديد من القيود على تجسيد الشعور بالانتماء والولاء إلى الدائرة العربية التى تعد بنظر الباحث الدائرة المركزية للمواطنة العربية ، وإذا ما أضفنا المتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة والتى تمثل ضغوطا شديدة على الدائرة العربية والنظم السياسية العربية ، فإنها تؤدى إلى مزيد من التعقيد لإشكالية المواطنة فى الوطن العربي، فهذه الضغوط والتى تمثل تهديدًا مباشرًا للدولة العربية القائمة ، قد دفعها إلى الانعزال عن الدائرة العربية ، أو الانخراط فى إطار دائرة أوسع أو الارتداد إلى مرحلة ما قبل الدولة القطرية ، حيث الطائفية أو الجهوية.

من ناحية أخرى تبرز فى الوطن العربى فى الفترة الأخيرة ولغياب الديمقراطية إشكالية الأقليات ، والعمالة الوافدة المقيمة لفترات طويلة والتى تمثل نسبة كبيرة من السكان فى بعض الدول العربية تفوق فى بعض الحالات عدد السكان الأصليين ، هذه العمالة صارت تطالب بحقوقها ، خاصة مع بدء ظهور الجيل الثانى منها والذى ولد على الأرض العربية.

ومن ثم فإشكالية المواطنة فى الوطن العربى تشتمل على عدد من الإشكاليات السياسية المعقدة والمركبة ، التى تتطلب دراسات مفصلة للتوصل إلى الأساليب الملائمة للتعامل معها ، والتخفيف من آثارها السلبية ، وفى هذا الصدد نشير إلى بعض الأفكار التى تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتأمل منها ما يلي:

١- إن نقطة البدء فى حل إشكالية المواطنة فى الوطن العربى تبدأ من خلال توفير متطلبات ممارسة المواطنة للإنسان العربى على المستوى القطرى ؛من خلال تطوير النظم السياسية العربية باتجاه النظام الديمقراطي.

٢- ثم يعقب هذا توفير هذه المتطلبات للإنسان العربى على المستوى العربى ككل ؛ باعتبار أن هذا الأمر يقدم علاجًا لإشكالية الخلل السكانى التى تواجه بعض الدول العربية ، كما أنه يقدم علاجا لإشكالية الأقليات، فالنظام الديمقراطى له من الآليات والوسائل التى تكفل تحقيق التوازن السياسى بين كل عناصر المجتمع.

٣- تطوير الثقافة السياسية العربية بما يتلاءم ومتطلبات ممارسة حقوق المواطنة، استنادًا إلى مبادئ المساواة والعدل والإنصاف.

٤- إعادة بناء العلاقات العربية العربية على أسس جديدة تيسر التعاون والتفاعل الإنسانى بين الشعوب والأفراد على مدى الأرض العربية.

٥- التوصل إلى صياغة عربية مشتركة لإدارة علاقات العرب الدولية بما يساعد على استيعاب الضغوط الخارجية وتوجيهها بما يتواءم والمصالح العربية.

ثالثًا : تطور علاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربي

ترتبط علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى تاريخيًا بالفتح العربى الإسلامى لمصر ، فدخول المصرى إلى الإسلام كان يعفيه من الخراج المفروض على الذمى ولا يلزمه إلا بدفع ضريبة العشر فقط ، وهو ما كان يعنى من الناحية الأخرى تثبيت نوع من الملكية الفردية للأرض، وعندما فرض الخراج على المصريين جميعا مسلمين أو ذميين ، فإن اعتناق الإسلام كان يعفى المصرى من جزية الرأس الباهظة التى كانت تجبى من الذميين ، كذلك كان دخول

التاجر المصرى فى الإسلام يؤدى إلى انخفاض الضريبة التى يدفعها إلى النصف، إضافة إلى ذلك فإن اعتناق المصرى للإسلام، كان يضمن له وضعًا اجتماعيًا أفضل، من حيث إنه كان يتحرر من الفوارق الاجتماعية والقانونية التى كانت تفصل بين الذمى والمسلم ، ويذكر أن ربع من تبقى من المصريين المسيحيين تحولوا إلى الإسلام فى أعقاب الثورة الشاملة التى استمرت ثمانية أشهر ، والتى حضر الخليفة المأمون بنفسه ليشرف على إخمادها (٨٣١- ٨٣٢) وأدخل المأمون بعد هذه الثورة عددا من الإصلاحات أهمها تخفيف الضرائب ، ومنح الفلاحين حق ملكية رقبة الأرض[٨].

ومن ثم فالدخول إلى الإسلام كان يترتب عليه قيام علاقة مواطنة بين الفرد والدولة الإسلامية، إذ يترتب على ذلك حقوق معينة والتزامات وواجبات معينة تختلف عن حالة الذمي، ولم يتحول سكان مصر إلى أغلبية مسلمة بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلادى ، وقد ارتبط انتشار الإسلام بالتعريب أى انتشار استخدام اللغة العربية واضمحلال اللغة القبطية[٩]، وهو أمر منطقى لأن شعائر الإسلام تؤدى باللغة العربية، ولسنا هنا فى مجال مناقشة موضوع انتشار الإسلام والتعريب فى مصر، ولكننا نشير فقط إلى أن هناك تدخلًا واضحًا بين علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى الإسلامى، وهو الأمر الذى سوف تكون له آثاره على تطور هذه العلاقة بعد ذلك ، حيث تعامل المصريون مع الدائرة العربية فى إطار دائرة أوسع هى الدائرة الإسلامية ، كما أن الدائرة العربية تفاعلت مع مصر من ذات المنطلق ، ولعل ما أشار إليه الجبرتى من قيام أبناء الحجاز بالدعوة إلى الجهاد من أجل مصر عند مجىء الحملة الفرنسية يؤكد هذا.

وإذا رجعنا إلى العصر الحديث فإن أحد الباحثين يرصد ثلاث جولات من الحوار النارى حول عروبة مصر منذ الثلاثينيات وحتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين[١٠].

الحوار الأول كان فى نهاية الثلاثينيات وكان قطباه د. طه حسين وساطع الحصرى ؛ والذى كان منشأه حديث للدكتور طه حسين مع جماعة من الشبان العرب نشرته مجلة المكشون البيروتية ، وما تضمنه من تعبير عن تيار المصرية ذى الوجهة الفرعونية حيث قال:" إن المصرى مصرى قبل كل شىء ، فهو لن يتنازل عن مصريته مهما تقلبت الظروف: " فكان رد ساطع الحصرى قويًا ، وقد نشر فى مجلة الرسالة عام ١٩٣٨م حيث قال : "إن دعوة المصريين إلى الاتحاد مع سائر الأقطار العربية لا تتضمن بوجه من الوجوه حثهم على التنازل عن المصرية ، وأن دعاة الوحدة العربية لم يطلبوا من المصريين ضمنًا أو خرافة أن يتنازلوا عن مصريتهم ، بل إنهم يطلبون إليهم أن يضيفوا إلى شعورهم المصرى الخاص شعورًا عربيًا عامًا

وأن يعملوا للعروبة بجانب ما يعملونه للمصرية ، كما أنه ليس هناك دليل على أن العروبة والمصرية ضدان لا يجتمعان وعنصران متعاكسان لا يمتزجان" [١١]. واستمر الحوار فى التصاعد ؛ حيث بلغ أقصى جدله فى رد ساطع الحصرى على قوله بأن الأكثرية الساحقة من المصريين لا تمت بصلة إلى الدم العربى بل تتصل مباشرة بالمصريين القدماء ؛ حيث مسألة الحصرى أن يذكر أمة واحدة ترتبط بالدم فعلًا ؛ فهناك حقيقة خاصة ، وهى أن جميع الأبحاث العلمية تدل على أنه لا يوجد على وجه البسيطة أمة خالصة الدم ، كما انتقد الحصرى قول د. طه حسين بأن تاريخ مصر مستقل تمام الاستقلال عن تاريخ أى بلد آخر ووصف ذلك بأنه انشتات صارخ على الحقائق الواقعية" فتاريخ مصر اختلط اختلاطًا عميقًا وتشابك تشابكًا كبيرًا مع تاريخ سائر البلاد العربية، خلال القرون الثلاثة عشر الأخيرة على الأقل كما نفى ما ردده طه حسين بأن اللغة ليست كافية لإقامة الوحدة ، ونفى أيضا قوله إن الوحدة العربية دعوة عاطفية وأكد أنها لمنفعة للشعوب العربية.

كما أنه انتقد د. طه حسين فى خلطه بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية، حيث يرى الحصرى أن الوحدة العربية ترمى إلى توحيد الشعوب الناطقة بالعربية، فى حين أن الوحدة الإسلامية ترمى إلى توحيد الأمم التى تتكلم لغات مختلفة بالرغم من تدينها بدين واحد وقال : إن آثار هذا الخلط يوجد فى كتابات بعض الساسة من الأوروبيين المستعمرين ، الذين ينظرون عادة إلى هذه المسائل من وجهة نظر أطماعهم الاستعمارية، ويسعون إلى رسم جميع الحركات القومية والوطنية بوصمة التعصب الدينى ؛ ليثيروا الرأى العام الأوروبى عليها[١٢].

ويعلق أحد الباحثين على هذا الحوار بقوله: "وقد كان لهذا الحوار أثر فى تنمية الوعى القومى العربى فى مصر ؛ فمتابعة الحوار ساهمت فى إزالة الخلط بين المفاهيم لدى المصريين ؛ بالإضافة إلى أن تصدى الحصرى القوى للقيادات التى تنفى عن مصر عروبتها، أكد بصورة واضحة وجلية عروبة مصر، والدور الهام الذى تقوم به مصر فى العالم العربى ، مما أعطى دفعة قوية للفكرة العربية فى مصر[١٣].

وتربط العديد من الدراسات بين نمو الوعى القومى العربى فى مصر ، والقضية الفلسطينية ؛ والتى حظيت منذ بدايتها باهتمام الشعب المصرى وجذبته نحو العروبة ، وبعد معاهدة ١٩٣٦م وحصول مصر على قدر من استقلالها فى سياستها الخارجية ؛ صار الاهتمام بالقضية الفلسطينية رسميًا وشعبيًا ، والذى تطور تدريجيا ليصبح اهتمامًا عامًا بالعالم العربى وقضاياه المختلفة[١٤].

ومن المثير للانتباه أن فترة الثلاثينيات شهدت تكون عدة لجان وجمعيات فى مصر من أجل خدمة قضية فلسطين، والتى بلورت اهتمام الشعب المصرى بهذه القضية وتعاطفه مع الشعب الفلسطينى [١٥]. وقد امتد هذا الاهتمام إلى المستوى الرسمى ففى ١٤ سبتمبر ١٩٣٧م ألقى واصف بطرس غالى وزير الخارجية المصرى كلمة أمام لجنة الانتداب فى عصبة الأمم ، والتى اجتمعت لبحث القضية الفلسطينية حيث قال:" إن مسألة فلسطين تهم مصر حكومة وشعبًا إلى أقصى حد بالنظر إلى علاقات الجوار القائمة بين البلدين وإلى العلاقات التاريخية والدينية التى تربط مصر والأماكن المقدسة بروابط أخوية قائمة على أساس وحدة اللغة والدين التى تربطنا بالشعب الفلسطيني"[١٦].

ويشير أحد الباحثين إلى أن هذا الاهتمام الرسمى بقضية فلسطين مع الاهتمام الشعبى بها يعد مؤشرًا هامًا على تطور الفكرة العربية فى مصر تطورا إيجابيًا ملحوظًا ؛ حيث أدت قضية فلسطين إلى زيادة وعى مصر بعروبتها ، والروابط التى تجمع بينها وبين الأقطار العربية[١٧] ؛ وهو ما عبر مصطفى النحاس رئيس الوزراء فى كلمته أمام مجلس الشيوخ فى ١٣ يوليو ١٩٣٧م بقوله : " وتحرص الحكومة المصرية على صلات الود والإخاء وتبادل المنافع التى تربط بين مصر والشعوب العربية..... ويهمنى أن يثق المجلس الموقر بشديد عنايتى بالعمل على صيانة حقوق العرب ومصالحهم فى هذه البلاد التى تشمل الأماكن المقدسة التى تربطنا بها ذكريات دينية وتاريخية مجيدة "[١٨].

ويشير أحد الباحثين إلى أن حزب الوفد (وهو حزب الأغلبية) استضاف المؤتمر التأسيسى لجامعة الدول العربية ودخلت مصر عضوًا مؤسسًا فيها، وأصرت على أن تكون القاهرة مقرًا للجامعة، وفى لحظة تاريخية مصيرية أخرى قررت مصر خوض حرب فلسطين، وكان فى الحكم وحده حزب الأقلية السعدي ، وفى كلتا الحالتين لم يكن لحزب الأغلبية ، ولا حزب الأقلية أن يتخذا هذا الموقف لولا معرفتهما الحقيقية لنبض الجماهير المصرية[١٩].

أما الحوار الثانى حول عروبة مصر فقد دار فى أوائل الخمسينيات ووصل الحوار إلى قمته أثناء الإعداد للدستور الجديد فى أواخر ١٩٥٥م ، وقد صدر دستور ١٩٥٦م متضمنا النص الصريح على أن مصر جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، وكان جمال عبد الناصر قبل ذلك قد ضمن كتابة فلسفة الثورة حديثا عن الدائرة العربية بوصفها أول وأهم دوائر الحركة بالنسبة لعلاقات مصر الإقليمية والدولية، وحسم الحوار للمرة الثانية لصالح حقائق التاريخ والجغرافيا والثقافة ، أى لصالح عروبة مصر، وكانت معارك الثورة المصرية فى السنوات العشرين التالية تكريسا سلوكيا وعمليا لهذه الخلاصة ، وتحقق خلالها أول مشروع عربى

وحدوى فى التاريخ الحديث واشتركت مصر فى كل أحداث المنطقة ، وأرست الخطوط العريضة لعلاقات العالم العربى بالقوى الكبرى ، وقدمت نموذجا لعمليات التغيير الاجتماعى والتنمية الشاملة احتذت به معظم الأقطار العربية ، باختصار كان انغماس مصر العربى وتفاعلها العضوى كاملا وفعالا ، وأصبحت عروبة مصر أمرًا مسلمًا به داخل وخارج العالم العربي، أو هكذا بدا الأمر[٢٠].

أما **الحوار الثالث** حول عروبة مصر فقد فجره توفيق الحكيم ولويس عوض ود.حسين فوزى فى عام ١٩٧٨م واستمر لمدة ثلاثة شهور فى عاصفة فكرية، وكانت البداية بمقال لتوفيق الحكيم يدعو فيه إلى حياد مصر وابتعادها عن المشاكل السياسية العربية ، وإلى أن تتفرغ للقيام بدورها الحضارى فى خدمة العرب ونظرا لأهمية ما جاء فى هذا المقال بالنسبة لموضوع دراستنا نورد بعض الفقرات ذات الأهمية بنظر الباحث.

يقول الحكيم "لن تعرف مصر لها راحة ، ولن يتم لها استقرار ، ولن يشبع فيها جائع إلا عن طريق واحد ، يكفل لها بذل مالها لإطعام الجائعين والمحتاجين ، وتكريس جهدها للتقدم بالمتخلفين ، وتوجيه عنايتها إلى الارتقاء بالروح والفعل فى مناخ الحرية والأمن والطمأنينة ، وهذا لن يكون أبدًا ما دامت الأموال والجهود تضيع بعيدًا عن مطالب الشعب ، بدافع من مشكلات خارجية ودولية تغذيها الأطماع الداخلية والشخصية..... " ويصل إلى أن الطريق الذى يحقق هذا هو حياد مصر ، ويرى أن ذلك الحياد سوف يكون لصالح العالم ولصالح العرب، فمصر هى القلب الحضارى للعرب ، وكل شىء فيها هو ملك للعرب وفى خدمتهم ، والحاجة الملحة للعرب والعروبة اليوم هى النهضة الحضارية التى تكفل لهم القوة الحقيقية ، وهذه ينبغى أن تكون رسالة مصر التى تلقى على عاتقها ويطالبونها بها ، ويعملون على أن تتفرغ لها مصر، وتكرس كل جهودها من أجلها وحدها ، فلا تشغلها عنها مشاغل حربية أو مشاكل سياسية ، مما يستطيع غيرها القيام به ، فعند العرب اليوم المال والرجال ، ولا شك أنهم قد شبوا عن الطوق ، ولم يعودوا فى حاجة إلى إلقاء المشاكل والمشاغل على كاهل مصر لتشل فكرها وتنزف دماءها ويجوع أولادها فإن قلب مصر المفتوح دائما للعرب هو قلبها الحضاري[٢١].

ولقد فجر هذا المقال حوارًا فكريًا حول عروبة مصر ودورها العربى ، وانتهى رمزيًا بمقال بعنوان كلمة أخيرة لا أخرى فى جريدة الأخبار يوم ١٢/ ٥/ ١٩٧٨م.

وحول نتيجة هذا الحوار تشير إحدى الدراسات إلى أن هذا الحوار قد كشف عن عمق وأصالة الفكرة القومية والانتماء العربى بين الغالبية الساحقة من المثقفين المصريين ، وبالرغم

من جو الاستعداء المتبادل بين الحاكم ووسائل الإعلام فى مصر من ناحية وفى دول عربية أخرى من ناحية ثانية بعد مبادرة الرئيس السادات ، فإن الأغلبية الساحقة من الذين شاركوا فى الحوار شجبوا دعوة الحياد والعزلة وادعاءات التشكيك فى عروبة مصر ، فلم يتجاوز من دعوا إلى الحياد ١٠٪ من مجموع المتحاورين ، ولم يتجاوز من أنكروا هوية مصر ٥٪ هذا رغم تلاؤم الجو السياسى العام لمثل هذه الآراء ، فى المقابل كانت نسبة المعترضين على حياد مصر والمدافعين عن هويتها العربية والاتجاهات الوحدوية عموما ٨٥٪ ، هذه النسب ومحتوى الحوار لا تترك مجالا للشك فى أين يقف شعب مصر[٢٢].

على مستوى آخر كشف الحوار عن المرارة التى يحس بها معظم المصريين تجاه أشقائهم العرب ، فلدى قطاعات عديدة من الشعب العربى فى مصر شعور بأنهم محاصرون بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وإنهم فى هذا الحصار يحتاجون إلى العون من أشقائهم العرب ، وخاصة الدول النفطية ، وهم يسمعون عن الثروات الضخمة التى تودع فى البنوك الأجنبية ، أو تستثمر فى الدول الغربية ، أو تبدد فى مشاريع مظهرية ، وبصرف النظر عن صحة أو دقة ما يسمعون فإن رجل الشارع لا يملك إلا أن يحس بالمرارة والإحباط ، وكذلك كشف الحوار عن مصدر آخر من مصادر المرارة لدى المصريين، -وخاصة العاملين منهم فى الدول العربية - فكرامة بعضهم تمتهن من جراء التفرقة فى المعاملة، أو السلوك الاستعلائى من جانب بعض مواطنى الدول المضيفة.

من ناحية أخرى كشف الحوار أن كون مصر جزءًا من أمة عربية أكبر لا يتنافى أو يتناقض مع خصوصيتهم النوعية كمصريين ، وأن هذه الخصوصية تتواجد بدرجات مختلفة لدى بقية شعوب الأمة العربية ، وأن فى التنوع مع الانسجام إثراءً وقوة[٢٣].

رابعًا : تحولات علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربي

إذا ما افترضنا أن علاقة المواطنة تقوم على أساس أخذ وإعطاء أى حقوق مصانة مقابل واجبات والتزامات مضمونة ، وأن نطاق علاقة المواطنة قد امتد إلى الدائرة العربية ومنذ الثلاثينيات وحتى الآن ، فإن هذه العلاقة شهدت تحولات واضحة خلال هذه الفترة ويمكن أن نحددها على النحو التالي:

١- بدأت علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى من خلال الفتح العربى الإسلامى ، حيث ترتب على دخول المصريين الإسلام بروز أبعاد هذه العلاقة بين الفرد المصرى والدولة الإسلامية ، حيث ترتب على ذلك حقوق للفرد يتعين على الدولة توفيرها

وضمان تحقيقها ، والتزامات من جانب الفرد تجاه الدولة يتعين عليه الوفاء بها ، والواقع أن هذه العلاقة تأثرت بالتحولات التى طرأت على طبيعة السلطة السياسية فى الدولة الإسلامية من الخلافة الشورية الراشدة إلى الملك الخصوصى فى عهد الدولة الأموية ، والملك المقدس فى عهد الدولة العباسية ، وصولًا إلى الدولة العثمانية(٢٤)، ومن ثم فإطار العلاقة التاريخى كان فى نطاق دائرة الإسلام ، ونظرًا للمكانة التى يحتلها الدين فى ثقافة المصريين السياسية ، فقد ظلوا على ولائهم لدولة الخلافة حتى سقوطها ، بل وعند سقوطها طرح البعض مصر كبديل لهذه الخلافة ، وهو الأمر الذى قوبل بالرفض ولم يتحقق.

٢- حدث تحول نوعى مهم فى هذه العلاقة منذ عقد الثلاثينيات فى القرن العشرين ، حيث بدأت الدائرة العربية تحتل مكانة واضحة فى نطاق الاهتمام المصرى وهذا التحول النوعى كانت له أسباب عديدة ، لعل أهمها اختفاء دولة الخلافة العثمانية بعد الحرب الأولى ، إعادة رسم خريطة المنطقة السياسية من جديد، وهو الأمر الذى أعاد هيكلة الأوضاع الإقليمية من جديد ، ومثل هذا الوضع تهديدًا واضحًا للأمن القومى المصرى خاصة مع بروز المشكلة الفلسطينية ، وبغض النظر عن أسباب هذا التحول إلى أنه أدى إلى خلق تفاعلات مباشرة بين مصر والدائرة العربية سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى ، ولعبت الأداة الثقافية فى بداية هذه الفترة دورًا مهمًّا فى هذا المجال.

٣- استنادًا إلى نتائج الحوار الفكرى الأول والثانى سنلمس أن المصريين قد تحملوا بالتزامات عديدة تجاه الدائرة العربية ؛ وهذه الالتزامات شملت المستوى الشعبى والمستوى الرسمى على السواء ، ولا يمكن تجاهل ما قدمته مصر والمصريون فى هذا المجال للأمة العربية ، سواء على المستوى الشعبى ، أو الرسمى والملاحظ أن هناك توافقًا بين المستوى الشعبى ، والرسمي فى هذا الصدد ؛ سواء فى العهد الليبرالى الملكى أو فى العهد الناصري.

٤- وإذا ما عدنا إلى نتائج الحوار الفكرى الثالث فى السبعينيات سنلحظ أنه بالرغم من الالتزام الواضح بالهوية العربية لمصر، إلا أن هناك شعورًا بالمرارة على المستوى الشعبى والرسمي. وقد تكون هناك مبررات موضوعية للموقف العربى من مصر الرسمية فى العهد الساداتى -خاصة بعد مبادرة السلام- إلا أن امتداد هذا الشعور إلى المستوى الشعبى له تفسير هو أن الإنسان المصرى قد شعر بأنه قد أوفى بالتزاماته

العربية كمواطن عربى إلا أن الدائرة العربية لم توفر له الحقوق الملائمة مقابل هذا الوفاء بالالتزامات ، فقد حملت تجربة الإنسان المصرى المباشرة فى التعامل مع الدائرة العربية خبرة سلبية لأسباب عديدة سنوضحها فى موضوع لاحق من هذه الدراسة ، إلا أنه أيًّا كانت الأسباب فإن المحصلة النهائية كانت سلبية ؛ وما دعوة توفيق الحكيم إلى الحياد - وإن كنا نختلف معها- إلا تعبير عن هذه الخبرة السلبية ، كمحصلة نهائية للتفاعل مع الدائرة العربية على المستوى الشعبى ؛ وهو الأمر الذى كان له أثره على الأهمية النسبية لهذه الدائرة من دوائر المواطنة المصرية ، حيث برزت الدائرة الإسلامية كبديل لهذه الدائرة ؛ لهذا السبب ولأسباب أخرى.

٥- ومن خلال العرض المتقدم يمكن القول بأن القضية الفلسطينية كانت عاملًا مهمًا فى ازدياد قوة وأهمية الدائرة العربية بالنسبة للمصريين ، ويرجع هذا إلى عامل الجوار الجغرافى المباشر من ناحية وإلى الروابط الإنسانية والتاريخية والدينية التى تجمع بين المصريين والفلسطينيين ، والملاحظ أن هذه القضية لا زالت حتى اليوم إحدى العوامل المهمة المحركة للشعور بالانتماء إلى الدائرة العربية ، وإن اختلفت الأساليب والوسائل فى التعامل مع القضية الفلسطينية من مرحلة إلى مرحلة أخرى ، وترجع هذه الاستمرارية إلى ارتباط هذه القضية بالأمن القومى المصري.

٦- قدم العهد الساداتى خبرة مهمة فى مجال علاقة مصر بالدائرة العربية ، فبقدر ما كشفت سنوات القطيعة عن عجز العرب بغير مصر عن مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية ، بقدر ما أدركت مصر محدودية المشروع الخاص بها بعيدا عن أمتها العربية ، وإن كانت مصر قد مضت فى طريق منفرد وحدها ، فلا شك أنها أدركت أن هذا المشروع يمكن أن يفجر مصر من الداخل ، كما فجرت مشاريع خاصة أخرى أقطار عربية أخرى من الداخل[٢٥].

٧- مع عودة مصر إلى العرب وعودة العرب إلى مصر فى الثمانينيات بدأت مرحلة جديدة من مراحل التفاعل بين مصر والدائرة العربية ، وقد اختلفت أوضاع مصر وأوضاع الدول العربية ، فمصر الثمانينيات والتسعينيات ليست مصر الخمسينيات والستينيات ، وكذلك الدول العربية ، إلا أن هذا لم يمنع تكرار حدوث سلبيات مرحلة السبعينيات فى تعامل المواطن المصرى مع الدائرة العربية ، فالمصريون الذين قاتلوا إلى جانب العراقيين فى الحرب الإيرانية العراقية ، والمصريون الذين قامت على أكتافهم الجبهة الداخلية العراقية طوال فترة الحرب ، واجهوا معاملة قاسية بعد

انتهاء الحرب ، وصارت مسألة التوابيت التى تحمل جثمان القتلى المصريين فى العراق ظاهرة خطيرة[٢٦].

من ناحية أخرى ازدادت حدة المنافسة التى واجهتها العمالة المصرية فى أسواق العمل العربية النفطية من جانب العمالة الوافدة من دول عربية أخرى خاصة العمالة الفلسطينية ، هذا بالإضافة إلى اتجاه سياسات التوظيف فى الدول النفطية إلى توظيف العمالة الآسيوية وتفضيلها على العمالة المصرية لرخص أسعارها وارتفاع مهاراتها، والجدير بالذكر أن انخفاض مهارات العمالة المصرية يرجع إلى انتقال أفضل العناصر من المعلمين وأساتذة الجامعات للعمل فى الدول العربية ، الأمر الذى كان له مردود سيئ على جودة العملية التعليمية فى مصر.

ثم جاء الغزو العراقى للكويت والذى مثّل صدمة كبيرة للمصريين قيادة وحكومة وشعبًا، حيث مثّل الغزو ضربة قوية للجهود المصرية التى بذلت خلال عقد من الزمان لإعادة بناء التضامن العربى والعلاقات العربية العربية ، كما أنه ألحق أضرارًا مباشرة بالإنسان المصرى ، حيث ضاعت حصيلة عمل سنوات طويلة لآلاف المصريين الذين كانوا يعملون فى الكويت والعراق ومنطقة الخليج ، وقد ألحقت نتائج الغزو الممتدة بعد ذلك أضرارا كبيرة بالمصريين ، فقد أدى الضعف الاقتصادى الذى لحق بالدول النفطية إلى تعثر خطط التنمية فى هذه الدول أو توقفها ، الأمر الذى أفقد آلاف المصريين وظائفهم ، أو أدى إلى تخفيض أجورهم ، هذا بالإضافة إلى فقدانهم للأمان الوظيفى بحكم سياسات توطين الوظائف التى اتجهت إليها معظم هذه الدول ، والتى طبقتها بحزم على المصريين.

خامسًا : فى تفسير تحولات علاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربي

لا يمكن عزل التحولات التى شهدتها علاقة المواطنة بالأفق القومى خلال الربع الأخير من القرن العشرين عن إشكالية المواطنة بصفة عامة فى الوطن العربى والتى سبق وأن عرضنا لجوانبها المختلفة، ومن ثم فإننا نستند فى تفسيرنا لتحولات علاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربى - خلال الفترة محل الدراسة - لمفهوم المواطنة الذى قامت عليه الدراسة آخذين فى الاعتبار إشكالية المواطنة فى الوطن العربي.

وإن كانت المواطنة تقوم على علاقة بين الفرد والدولة وقوامها حقوق وواجبات ، تستند إلى قواعد قانونية تحقق العدل والإنصاف والمساواة ، فلنتوقف بداية عند هذا المستوى من مفهوم المواطنة ونفحص واقع الممارسة فى مصر والوطن العربى ، حيث إن هذه الممارسة تعد

عاملًا حاسمًا فى تفسير تحولات علاقة المواطنة المصرية بالأفق القومى العربي.

ويمكن أن نعرض لذلك على النحو التالي:

١ - بالنسبة لمصر

لسنا هنا فى مجال تقديم عرض تحليلى موسع للنظام السياسى المصرى وواقع الممارسة السياسية فى فترة الرئيس السادات ، ولكننا بحاجة إلى تحديد أهم الجوانب المتعلقة بالممارسة السياسية المصرية خلال هذه الفترة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وفى هذا الإطار يمكن أن نشير إلى ما يلي:

(أ) تبلورت توجهات الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م فى أربع سياسات مترابطة متكاملة هى : الانفتاح الاقتصادى ، الديمقراطية التعددية داخليا ، التصالح مع إسرائيل إقليميا ، الوفاق مع الغرب -خاصة الولايات المتحدة- عالميا[٢٧].

وقد ترافق مع هذه السياسات خطاب سياسى رسمى أدى إلى زيادة توقعات المواطنين عن مردود هذه السياسات ، وقد روج الإعلام المصرى لذلك بشكل مبالغ فيه ، خاصة وأن تصورات الرئيس السادات لمردود هذه السياسات لم تقم على أسس موضوعية ، بل على افتراضات شخصية ، وقد جاءت المحصلة الأولية لهذه السياسات متواضعة بل وفى بعض الأحيان متناقضة مع التوقعات ، الأمر الذى سبب أزمة خطيرة للنظام السياسى المصرى على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وكانت أحداث ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧م ابلغ تعبير عن هذه الأزمة التى واجهت النظام ، والتى جعلت الرئيس السادات يتراجع نسبيا عن بعض الإصلاحات السياسية التى كان قد بدأ فى تطبيقها ، والتى كانت أقرب إلى ما يمكن أن نسميه بالديمقراطية الموجهة [٢٨] ، حيث تصور إمكانية احتواء القوى السياسية فى المجتمع فى إطار محدد غير مسموح بتجاوزه ، وعندما بدا أن هذه القوى قد خرجت عن هذا الإطار ، بدأت عملية التراجع ، وكان لا بد من إيجاد أسباب أو مبررات لأزمة ١٩٧٧م الحادة والتى كان لها تأثير سلبى على الرئيس ، فالرجل الذى حقق انتصار أكتوبر ١٩٧٣م لم يتوقع يوما ما أن يتحرك الشعب ضده من الإسكندرية لأسوان وهو ما حدث بالفعل ، ومن ثم فلا بد من مراجعة السياسات التى أدت إلى هذا ، وبدلًا من أن يتجه صانع القرار إلى هذه المراجعة فقد بحث السادات عن عدو لسياسته ، ومن ثم ألصق مسئولية ما جرت بقوى اليسار المصرى ، وهو الأمر الذى نفته الأحكام القضائية التى صدرت بعد ذلك [٢٩] ، ومن ثم بدأت المواجهة مع اليسار تتخذ أبعادا أوسع عما كان قائما من قبل ، وبدأ تحريك قوى الإسلام السياسى فى

مواجهة اليسار ، وهو الأمر الذى أدى بعد ذلك إلى وقوع بعض الأحداث الطائفية التى لم تعرفها مصر من قبل[٣٠] ، وصولًا إلى الدخول فى مواجهة مع النظام بعد ذلك من جانب هذه القوى وتفاقمت الأزمة حتى بلغت ذروتها فى قرارات سبتمبر ١٩٨١ ثم حادث المنصة.

والواقع أن هذه التطورات قد أحدثت هزة شديدة فى علاقة المواطنة على مستوى الدولة المصرية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا ، ومن ثم نستطيع القول بأن المواطن المصرى لم يتمتع بحقوق المواطنة فى بلده بالدرجة الملائمة بل تعرضت هذه الحقوق للتآكل على المستوى الاجتماعى والاقتصادى بفعل الأزمة الاقتصادية ، وتعرضت للطمع السياسي.

وفى ظل القطيعة العربية لمصر ، والتراشق الإعلامى الذى ساد هذه الفترة فإن صورة المواطن المصرى لدى العرب تبلورت فى كونه لا يتمتع بحقوقه فى بلده ، ومن ثم كيف يطالب بهذه الحقوق على المستوى العربى ؟!

(ب) تجمع الدراسات السياسية المعنية بفترة الرئيس السادات على أنه كان ينظر لمسألة العروبة نظرة برجماتية فى الأساس[٣١] ؛ فمن بين الأبعاد الثلاثة للمسألة (وهى الهوية والقومية والمصالح) لم يهتم إلا بالمصالح وفى هذه كان تحديد المصالح من منطلق مصرى كما تصورها هو. وبالتالى فالسادات لم يكن يحارب من أجل هوية مصر العربية أو القومية العربية ، إلا بقدر ما كان يخدم ذلك مصلحة مصرية وفى اللحظة التى يلوح له فيها أن هوية مصر العربية أو القومية لا تخدم هذه المصلحة ، فقد كان يبدو مستعدا ليس فقط لإدارة ظهره لهما ، بل أيضا الاستخفاف بهما وربما محاربتهما[٣٢].

وبالتالى فقد حدد السادات إطارًا معينًا لعلاقات مصر العربية وهو المصلحة المصرية كما يراها ، ولقد ركز على الجانب الاقتصادى بعد حرب ١٩٧٣م ، وكان يرى أن مصر شريكا للدولة العربية التى حققت طفرة فى دخولها النفطية بعد حرب ١٩٧٣م ، وقد وجد فى مسألة تصدير العمالة المصرية إلى دول النفط وسيلة من وسائل تخفيف الضغوط الداخلية على النظام بعد الحرب ، كما حصلت مصر على مساعدات وقروض من الدول العربية ، إلا أن تفجر أزمة ١٩٧٧م فى مصر، جعلت الخطاب السياسى الرسمى الساداتى فى بحثه عن مبرر لهذه الأزمة ، يركز على أن العرب لم يقدموا الدعم الكافى لمصر ، بالرغم من دورها فى تفجر هذه الثورة العربية [٣٣]، وهنا ظهرت بعض العبارات الشهيرة والمتداولة فى الحياة السياسية المصرية والتى تعبر عن المرارة تجاه العرب كالقول بأن العرب على استعداد لأن يحاربوا حتى آخر قطرة من الدم المصري، وأن العرب يعايرون مصر بفقرها ... إلخ هذه العبارات.

والواقع أن الدول العربية قدمت مساعدات مالية كبيرة لمصر قبل حرب أكتوبر وبعدها[٣٤] بل إنها لعبت دورًا مهمًا فى حرب أكتوبر وتحملت الدول النفطية بمخاطر كبيرة نتيجة قرار الحظر النفطي، هذا القرار الذى كان عاملًا مهمًا من عوامل الإنجاز الإيجابى لحرب أكتوبر . حقيقة أن هذه الدول حققت ثروات كبيرة بعد ذلك ، إلا أنها تحملت أعباء كبيرة قبل الحرب وأثناءها وبعدها ، وربما تكون المساعدات التى قدمتها كانت أقل من المتوقع من جانب الرئيس السادات ، إلا أن هذا لا يعنى أنها لم تقدم لمصر شيئا ، وإن كان هناك خطئًا ما قد حدث فهو يرجع إلى عدم وجود رؤية استراتيجية مصرية وعربية لمعالجة أوضاع مصر فى مرحلة ما بعد الحرب .

وقد ألحقت هذه السياسات أضرارا كبيرة بالدائرة العربية لمواطنة المصرية ، فالتركيز على المصالح الاقتصادية أدى إلى إخضاع علاقة المواطن المصرى بالدائرة العربية للمعايير الاقتصادية ، والتى كانت فى كثير من الأحيان فى غير صالح المصريين ، كما أن استعداء العرب خلق بيئة غير حاضنة للتفاعلات المصرية العربية خاصة بعد مبادرة السادات وتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل ، خاصة وأن خروج مصر من نطاق المعادلة العربية الإسرائيلية ألحق أضرارًا كبيرة بالدول العربية.

٢ - بالنسبة للدول العربية

إن كانت هناك عوامل نابعة من السياسات المصرية فى السبعينيات قد ألحقت أضرارًا بعلاقة المواطنة المصرية فى الدائرة العربية ، إلا أن هناك عوامل أخرى نابعة من النطاق العربى - بصفة عامة - والدول النفطية - بصفة خاصة - فعلى المستوى العربى لم يتوافر نظام عربى قادر على كفالة حقوق المواطنة لأبنائه بالقدر الملائم وإن كان الأمر كذلك فكيف يكون الوضع بالنسبة للوافدين من خارجه.

وبالنسبة لدول النفط العربية فمعظم هذه الدول كانت لم تحقق الدرجة الملائمة من التطور السياسى والاجتماعى الاقتصادى الذى يتيح لها كفالة حقوق المواطنة ، بل تعرضت لصدمة اجتماعية شديدة نتيجة الانتقال المباشر من حالة البداوة الفطرية إلى مرحلة التصنيع ، ولعل مشكلة البدون التى تعرضها معظم دول الخليج تعبر عن وضع حقوق المواطنة فى هذه الدول أصدق تعبير ، ومن ثم فلم يكن من المتوقع أن تكفل هذه الدول بظروفها القائمة القدر الملائم من حقوق المواطنة للوافدين المصريين إليها.

من ناحية أخرى واجهت الدول العربية موقفًا مفاجئًا وغير مسبوق فى تاريخ العلاقات العربية - العربية ، وهو موقف توقيع أكبر دولة عربية لاتفاقية سلام مع العدو الرئيسى

للعرب وهو إسرائيل ، وأيًّا كانت المبررات التى استند إليها القرار المصرى فى هذا الصدد ، إلا أن هذا لا يمنع من كونه مثل صدمة شديدة للدول العربية ، الأمر الذى أحدث ارتباكا واضحًا فى السياسات العربية ، وأدى إلى حدوث خلل فى التوازنات العربية – العربية آنذاك ، هذا الوضع ألحق أضرارًا بالغة حول صورة مصر والمصريين الإدراكية فى العقل العربى ، حقيقة أن ردود الأفعال العربية الناتجة عن ذلك كانت انفعالية وغير مدروسة ، إلا أن المحصلة النهائية كانت سلبية بالنسبة لمصر والمصريين والعرب.

وخلاصة ما نصل إليه من خلال العرض المتقدم يتمثل فى أن عدم تمتع المواطن المصرى بحقوق المواطنة بالقدر الملائم فى دائرته القطرية ، وعدم توافر الظروف الملائمة فى الدول العربية لوجود وممارسة هذه الحقوق ، إضافة إلى حالة العداء والصراع بين النظم السياسية العربية ، كل هذه العوامل تفاعلت معًا ، لتصل فى المحصلة النهائية إلى إلحاق أضرار واضحة بعلاقة المواطنة المصرية بالدائرة العربية.

سادسًا : علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى : الواقع والمستقبل

إن كانت علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى ، قد لحقت بها أضرار واضحة على نحو ما تقدم ، فإن ثمة متغيرات جديدة شهدتها المنطقة وشهدها العالم كان لها تأثير واضح على علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى ، وأول هذه المتغيرات التطورات التى شهدتها القضية الفلسطينية من حيث تعثر التسوية السلمية ، وتفجر انتفاضة الأقصى، والاجتياح الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية وما تعرض له الفلسطينيين من إرهاب إسرائيلى منظم ، وثانى هذه المتغيرات الأزمة العراقية والتى بلغت ذروتها بالاحتلال الأنجلو أمريكى للعراق وتفجر المقاومة العراقية ، هذان العاملان كان لهما أبلغ الأثر فى بروز روح الانتماء العربى للمواطن المصرى ، وهو ما عبر عنه من خلال مظاهرات التأييد للفلسطينيين وإدانة الغزو الأنجلوأمريكى للعراق ، والدعوة إلى تقديم العون والمساعدة للشعب الفلسطينى والعراقى وقيام بعض المنظمات الأهلية بجهود واضحة فى هذا المجال .

فى إطار المعطيات الإقليمية والعالمية الراهنة والاحتمالات المختلفة لتطورها يمكن أن نشير إلى السيناريوهات التالية دون ترتيب لإمكانية تحققها ، باعتبار أن كل سيناريو من هذه السيناريوهات يحمل فى طياته عوامل تدفع لتحققه وعوامل أخرى تعوق ذلك ، ومن ثم فتحقق سيناريو من هذه السيناريوهات يتوقف على محصلة التفاعل بين العوامل الدافعة والعوامل المعوقة.

١ - سيناريو العزلة

ومحتواه أن يقتصر نطاق المواطنة المصرية على الدائرة المصرية ؛ والعوامل الدافعة نحو هذا السيناريو تتمثل فى الخبرات المصرية السلبية السابقة فى التعامل مع الدائرة العربية ، واستمرار تردى الأوضاع العربية وتدهور الإمكانات والقدرات العربية ، وارتفاع تكلفة الالتزامات الناتجة عن الانخراط فى هذه الدائرة.

أما العوامل المعوقة لتحقق هذا السيناريو فتتمثل في : بروز طبقة رأسمالية مصرية جديدة ونموها ؛ الأمر الذى يجعل الدائرة المصرية غير كافية بالنسبة لطموحاتها ، علاقة الاعتماد العربى المتبادل التى ظهرت بصورة واضحة خلال الأزمات التى شهدتها المنطقة ، ازدياد حدة التهديدات الإقليمية والدولية ، بالإضافة إلى المتغيرات الخاصة بالعولمة ، والتى تدفع باتجاه الانتفاع وبناء التكتلات الكبيرة وازدياد التواصل الإنسانى عبر الحدود وعبر الزمان والمكان.

٢ - السيناريو الإسلامى

ومحتواه أن تتسع دائرة المواطنة المصرية لتتجاوز الأفق العربى إلى الأفق الإسلامى ، بمعنى إحلال الدائرة الإسلامية محل الدائرة العربية باعتبارها الدائرة الأوسع والأشمل ، والعوامل الدافعة نحو هذا السيناريو تقوم على أساس أن هذه الدائرة لا تلغى الدائرة العربية ، بل تشملها ، كما أن الفضاء الإسلامى هو الأوسع ، الأمر الذى يوفر عمقًا استراتيجيًا أفضل للحركة ، كما أن نطاق الإمكانات والموارد هو الأوسع ، هذا بالإضافة إلى أن القوة المحركة للإسلام كدين لأغلبية سكان المنطقة تجعل الرابطة الإسلامية فى إطار هذا السيناريو هى الرابطة الأقوى.

والعوامل المعوقة لهذا السيناريو ترجع إلى الآثار التى يمكن أن تنجم عنه على المستوى الداخلى بالنسبة لنسيج المجتمع المصرى المتماسك ، وضعف التنسيق بين الدول الإسلامية والخلافات المذهبية الإسلامية، العدد الكبير للدول الإسلامية ؛ الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة التوصل إلى توافق فى المصالح ،هذا بالإضافة إلى اختلاف الثقافات واللغات بين المجتمعات الإسلامية ؛ الأمر الذى يضيف صعوبات عديدة على التفاعل المصرى مع هذه الدائرة ، هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يثيره هذا السيناريو من ضغوط دولية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها ؛ الأمر الذى يجعل تكلفة هذا السيناريو تكلفة مرتفعة يصعب تحملها.

٣ - سيناريو الإحياء العربى

ويقوم على أساس إمكانية إحياء الدائرة العربية من خلال علاج سلبياتها ، والتوصل إلى

صياغة ملائمة لعلاج هذه السلبيات وأوجه الضعف القائمة، وبناء علاقة المواطنة على أسس سليمة سواء على المستوى القطرى أو على المستوى العربى ، والعوامل الدافعة نحو هذا السيناريو تتمثل فى الروابط التاريخية والثقافية والإنسانية القائمة بالفعل ، والروابط المصلحية التى يمكن تحقيقها ، هذا بالإضافة إلى حجم التهديدات الواضح الذى يواجه الدول العربية كافة ، والتى لا تستطيع أى دولة عربية منفردة مواجهتها أو التعامل معها ، كما أن متغيرات العصر تدفع نحو بناء التكتلات الإقليمية ، فلماذا تكون إمكانية تكوين تكتل عربى كبير يكفل حقوق المواطنة للمواطن العربى هى الاستثناء.

العوامل المعوقة هى حالة اليأس والإحباط السائدة الآن فى الواقع العربى رسميًا وشعبيًا خاصة بعد الاجتياح الإسرائيلى لأراضى السلطة الوطنية الفلسطينية وتنكيل إسرائيل بالفلسطينيين دون أن يكون أى دولة عربية القدرة على تقديم يد المساعدة لهم ، وكذلك بعد الاحتلال الأنجلو أمريكى للعراق والتهديدات الأمريكية المستمرة للدول العربية والضغوط التى تتعرض لها النظم العربية فى ظل سيطرة اليمين المحافظ على الإدارة الأمريكية ، هذا بالإضافة إلى الخبرات السلبية السابقة النابعة من الدائرة العربية ، والصعوبات التى تواجه عملية التطوير والإصلاح السياسى فى الدول العربية والتى قد تتحول إلى وصولها إلى نظم تعترف بحقوق المواطنة وتوفر الضمانات اللازمة لممارسة هذه الحقوق.

٤ – سيناريو الانخراط فى إطار إقليمى غير عربى

ومحتوى هذا السيناريو هو توسيع نطاق دائرة المواطنة المصرية إلى إطار إقليمى يشمل أطرافًا غير عربية ، ولا يمنع هذا من وجود أطراف عربية أخرى ، وبالتالى فالأسس التى يقوم عليها هذا الإطار تختلف عن الأسس التى تقوم عليها الدائرة العربية ، وذلك كالإطار المتوسطى أو الشرق أوسطي.

والعوامل الدافعة لهذا السيناريو تتمثل فى وجود خبرة تاريخية مصرية سابقة للتفاعل مع هذه الأطر ، ووجود اتجاه فكرى مصرى يعبر عن هذا السيناريو ، كما هو الحال بالنسبة للإطار المتوسطى ، كما أن مثل هذا الإطار يخفف من الضغوط الدولية والإقليمية ، بالإضافة إلى أنه لا يعنى قطع الصلة نهائيا مع معظم الدول العربية.

والعوامل المعوقة ترجع إلى عدم توافر الروابط الثقافية الملائمة ، والتهديد المباشر للهوية الوطنية نتيجة الانخراط فى مثل هذا الإطار ، وغياب الرابطة الإسلامية التى تعد إحدى المكونات الرئيسية للثقافة السياسية فى المجتمع المصرى ، بالإضافة إلى الشك وعدم التأكد من نوايا الأطراف غير العربية.

والملاحظ من خلال العرض المتقدم أن ثلاثة سيناريوهات من هذه السيناريوهات تقوم على فكرة المواطنة المتعددة التى سبق وأن أشرنا إليها ، فى حين أن سيناريو واحدًا يقوم على المفهوم الكلاسيكى للمواطنة ، ويرجع هذا إلى المتغيرات العالمية القائمة فى الواقع السياسى المعاصر وإلى تقديم مفاهيم جديدة أو محتوى جديد للمفاهيم القديمة فى المجال السياسي.

ويبقى أن نشير إلى أن العامل الحاسم بالنسبة لمستقبل علاقة المواطنة المصرية بالأفق العربى يتمثل فى مدى القدرة على إعادة بناء الدائرة العربية على أسس جديدة تتوافق ومتطلبات العصر ، وتكون قادرة على التعامل مع التهديدات التى تتعرض لها المنطقة العربية والإنسان العربى ، ويدخل فى هذا الإطار تطوير النظم السياسية العربية بحيث تتحول إلى نظم تقر بحقوق المواطنة وتوفر الضمانات اللازمة لممارسة هذه الحقوق وتوفر الأطر الملائمة لوفاء المواطن بالتزاماته ، كما يدخل فى هذا الإطار مدى قدرة الدول العربية على بناء تكتل عربى يضم كافة الدول العربية ، ويكفل القدر الملائم من حقوق المواطنة للإنسان العربى فى نطاق هذا التكتل العربي.

الخاتمة – المواطنة المصرية والعروبة ومستقبل الديمقراطية

من خلال العرض المتقدم تبين أن مفهوم المواطنة متعددة الأبعاد هو المفهوم السائد فى هذا العصر ، بفعل المتغيرات الجديدة التى يشهدها الواقع المعاصر ، وهذا المفهوم لا يلغى الإطار التقليدى لمفهوم المواطنة والمتمثل بعلاقة الفرد بالدولة قانونيا وماديًا ومعنويًا ، وإنما يتطلب تطوير علاقة المواطنة التقليدية ، بما يتواءم مع المتغيرات الجديدة ؛ لأن هذا التطوير من شأنه أن يحقق التوازن المطلوب للدوائر المتعددة للمواطنة ويزيل ما يمكن أن تثيره هذه الدوائر المتعددة لعلاقة المواطنة من إشكاليات.

ولعل أول النتائج الواضحة من خلال هذه الدراسة تتمثل فى أنه لا يمكن المطالبة بحقوق المواطن فى الدوائر الأخرى ، قبل تحقيق هذه الحقوق وترسيخها على مستوى الدولة ، بل الأكثر من هذا فإن قدرة الدولة على الوفاء بالجوانب المادية والمعنوية للمواطنة على المستوى الوطنى أو القطرى ، تساعد على اكتساب مواطنيها لحقوق المواطنة فى الدوائر الأخرى ، فوفاء الدولة بالجوانب المادية والمعنوية والتى تقوم على توفير احتياجات الفرد الأساسية من تعليم وصحة وغذاء وإسكان يساعد على توفير إنسان منتج فعال لديه المهارات والقدرات المتميزة التى يتولد عنها اكتساب الحقوق فى الدوائر الأخرى.

ومن ثم فعلاقة المواطنة المصرية بالدائرة العربية وغيرها من الدوائر الأخرى تتوقف على مدى القدرة على تطوير النظام السياسى المصرى باتجاه النموذج الديمقراطى الفعال ؛ الذى لا يقتصر على توفير الحقوق على المستوى القانونى فحسب وإنما الذى يستطيع تجسيد هذه الحقوق والالتزامات المترتبة عليها فى الواقع العملى ، بحيث يشعر بها الإنسان المصرى ويعيش ويتربى عليها فى وطنه الأم أولًا ، عندئذ ستتوافر للدولة المصرية المصداقية أولا ، والآليات الملائمة للدفاع عن حقوق مواطنيها فى الدائرة العربية وغيرها من الدوائر ؛ لأن النظام الديمقراطى تتولد عنه منظومة حقوقية متكاملة تشمل المواطن فى الداخل والخارج.

ويكتسب هذا الأمر أهمية نسبية خاصة على مستوى الدائرة العربية فنجاح النظام السياسى فى تقديم نموذج سياسى ديمقراطى فعال يترسخ من خلال علاقة المواطنة ، يمكن أن يكون نموذجا لدول عربية أخرى تستطيع الاستناد إليه فى عملية التطوير الديمقراطى والإصلاح السياسى الاقتصادى والاجتماعى الثقافى ؛ الذى صار يمثل ضرورة ملحة لهذه الدول خلال المرحلة الحالية ، بل ويمكن أن يتمحور الدور المصرى العربى على المستوى السياسى فى نطاق بناء هذا النموذج وتقديم الخبرة والمشورة للدول العربية الأخرى من أجل بناء نظمها السياسية على أساس الكفاءة والفعالية وحكم القانون ومبادئ النظام الديمقراطى الذى يرسخ أسس علاقة المواطنة ، وفى حالة كهذه سيكون المردود إيجابيا بالفعل على علاقة المواطنة المصرية فى دائرتها العربية ، والواقع أن مثل هذا الدور المصرى قد صار دورا مطلوبا على المستوى العربى ؛ لأنه يلبى احتياجا عربيا واضحا فى هذا الشأن ، وفى ظل الظروف القائمة الآن ، ولأن المخاطر الناتجة عن غياب هذا الدور سوف تكون ذات آثار خطيرة على مصر وعلى المنطقة العربية بأسرها ، ففى ظل غياب نموذج خارجى لا يتلاءم وظروف مجتمعات هذه الدول ؛ الأمر الذى قد يؤدى إلى انفجار نظمها السياسية من الداخل ، وهو ما يعنى المزيد من تدهور الأوضاع العربية ، والمزيد من التهديدات والمخاطر.

فكيف يمكن بناء هذا النموذج ؟ وكيف يمكن الترويج للأسس الذى يقوم عليها ؟ وكيف يمكن وضعها موضع التطبيق ؟

هذه أسئلة قابلة للبحث والدراسة .

هوامش الدراسة

(١) على خليفة الكوارى ، مفهوم المواطنة فى الدولة الديمقراطية ، المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٦٤ ، فبراير ٢٠٠١م ، ص ١١٧ : ص ١١٨.

(٢) Harester ، New York، The Found Ations Of Citizen Ship، Dawn Oliver And Dreek Heater P.p.209:210.، 1994، Wheatsheaf

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٨.
كذلك انظر:
- David Held، Between State And Civil Cociety: Citizenship, In:Geoff And Rews (edit), Citizenship, London. Lawrenceawishart Limited، 1991، P.P. 20:12.

(٤) على خليفة الكوارى ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٥) .Dreek Heater, What Is Citizen Ship, London, Polity Press, 1999, P.P. 117:123.

(٦) خالد الحروب ، مبدأ المواطنة فى الفكر القومى العربى ، المستقبل العربى العدد ٢٤٦ ، فبراير ٢٠٠١م ، ص١٢٨ - ١٣٣.

(٧) هشام ترابى النظام الأبوى وإشكالية تخلف المجتمع العربى ، ترجمة محمود شريح ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٢م ، ص ٢٦ - ٢٧.

(٨) د. طاهر عبد الحكيم ، الشخصية الوطنية المصرية: قراءة جديدة لتاريخ مصر ، القاهرة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ٩٧.

(٩) المرجع السابق ، ص ١٠٠ - ١٠١.

(١٠) د. سعد الدين إبراهيم (إشراف) ، عروبة مصر حوار السبعينات ، القاهرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٨م ، ص ١٩ - ٢٠.

(١١) د. فؤاد المرسى خاطر ، حول الفكرة العربية فى مصر: دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م ، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(١٢) المرجع السابق ، ص ١٠٥ - ١٠٨.

(١٣) المرجع السابق ، ص ١٠٨.

(١٤) عبد العاطى محمد ، تطور الفكرة العربية فى مصر ، د. سعد الدين إبراهيم (إشراف) ، مرجع سابق ، ص ٥٤.

(١٥) د. فؤاد المرسى خاطر ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩.

(١٦) نقلا عن المرجع السابق ، ص ١١١.

(١٧) المرجع السابق ، ص ١١١.

(١٨) نقلا عن المرجع السابق ، ص ١١٠.

(١٩) عبد العاطى محمد ، مرجع سابق ، ص ٥٦ - ٥٧.

(٢٠) د. سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ١٩ - ٢٠.

(٢١) توفيق الحكيم ، الحياد ، الأهرام ، ٢ مارس ١٩٧٨م.

(٢٢) د. سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٢٠.

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٢٠.

(٢٤) د. محمود كامل ، الإسلام والعروبة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦م ، ص ١٢٨- ١٣٠.

(٢٥) د. سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣م ، ص ٢١٩- ٢٢٠.

(٢٦) أثار الكاتب الصحفى إبراهيم سعده التنبيه فى عدة مقالات نشرها أخبار اليوم فى عام ١٩٩٠ – ١٩٩١م.

(٢٧) د. سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢- ٢٣٣.

(٢٨) حول النظام السياسى المصرى فى العهد الساداتى انظر:

- محمد سعد أبو عامود ، الاتصال بالجماهير وصنع القرار السياسى فى مصر ٧٠ – ١٩٨١م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ٣٥٠- ٤٠٠.
- حول الأحكام القضائية الخاصة بأحداث يناير ١٩٧٧م انظر : حسين عبد الرازق ، مصر ١٨ و١٩ يناير: دراسة سياسية وثائقية ، القاهرة ، دار شهرى ، الطبعة الثالثة.

(٢٩) حول الأحداث الطائفية فى مصر خلال العهد الساداتى انظر: مجموعة مؤلفين ، المسألة الطائفية فى مصر ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٠م ، ص ٢٤٠- ٢٤٨.

(٣٠) د. سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢.

(٣١) المرجع السابق ص ٢٥٢.

(٣٢) حول الخطاب الساداتى بخصوص الدولة العربية انظر: المرجع السابق ، ص ٢٥٤- ٢٥٦.

(٣٣) حول الدعم العربى المقدم لمصر فى العهد الساداتى انظر: د.على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧م ، ص ١٤٩- ص ١٥٤.

obeikan.com

٣٢ المواطنة المصرية فى عالم مفتوح .. المنازعة بين الهيمنة الأمريكية والعولمة

د. عمرو الشوبكي

مقـــدمـة

من المؤكد أن مفهوم المواطنة فى مصر ودلالته السياسية والرمزية قد شهد تحولات عميقة منذ بداية العقد الماضى وخاصة فى أعقاب ما عرف بثورة الاتصالات و"السماوات المفتوحة" و" غياب" الحدود ، وبدء الحديث عن ميلاد مواطن عالمى جديد يؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويناضل من أجل نشرها على امتداد الكرة الأرضية ، بصرف النظر عن الحدود التى تفصل بين بلدان العالم.

والحقيقة أن فكرة وجود مواطن بلا حدود قد تزامنت منذ بداية الألفية الثالثة مع وجود "قوة بلا حدود" (متمثلة فى الولايات المتحدة) تسعى عبر الاستخدام المتصاعد لقدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية فى فرض نظم جديدة - وخاصة فى العالم العربي- تدعى أنها ستحترم حقوق المواطن. وستعمل على ازدهار الوطن.

ولعل هذا الوضع ما جعل هناك منذ البداية نظرة معقدة لفكرة " مواطن بلا حدود " ، فقد تزامنت ليس فقط مع تصاعد دور القوة العسكرية الأمريكية ، إنما أيضًا مع ما يبدو أنه "أجندة الخارج" المفروضة على الداخل بصورة لا تخلو من أساليب الترهيب والترغيب.

بالمقابل فإن تلك النظرة "الوظيفية" لضغوطات الدول الكبرى - وخاصة الولايات المتحدة - على المنطقة العربية من أجل فرض هذا " المواطن الصالح " لا يمكن أن تصمد كمتغير وحيد فى تشكيل الصورة النمطية السائدة تجاه العالم الخارجى ، فمن الصعب تجاهل مساحات الإعجاب الهائلة التى أبداها قطاع كبير من المواطنين المصريين بهذا " المواطن العالمي" والذى تظاهر من أجل قضاياه فى أوروبا والولايات المتحدة نتيجة قناعته الإنسانية بهذا العالم الواحد وذلك المواطن العالمي.

وعليه فمن الصعب اختزال قضايا المواطن العالمى فى وجود قوة استعمارية أمريكية تحاول أن تفرض نموذجها الخاص على العالم ، بقدر ما أن معظم القوى التى تواجه المشروع الأمريكى عالميًا هى أساسًا تلك القوة التى تؤمن بمفهوم المواطن العالمى الذى لا تحكمه حدود الجغرافيا ولا قيود التاريخ.

والحقيقة أن هناك كثيرًا من الكتابات النظرية التى خرجت فى مجال النظم السياسية والعلاقات الدولية ، بل وفى حقل الإعلام والاتصالات والتى تحدثت عن "نهاية الإقليم" ، وعن "عالم بلا سيادة"[1] قبل أن تتضح ملامح المشروع الكونى الأمريكى للمنطقة العربية والعـالم.

وهنا سيصبح من الصعب فصل "المواطن المصري" عن هذا الجدل حول "المواطن العالمي" بدعاوى أنها دعوة أمريكية ، أو أنها تقضى على خصوصيتنا الثقافية ؛ فلقد أصبح هذا المواطن عرضة لتأثير تلك الأفكار العالمية ، بصرف النظر عن مدى تطابق ردود أفعاله أو مفاهيمه معها ، إلا أننا من الصعب فى كل الأحوال أن نفرض "منظومة حمائية" للأفكار كما نفعل فى التجارة على البضائع القادمة من الخارج لكى نحمى البضائع الوطنية ، دون أن نبذل الجهد الكافى من أجل تطويرها وجعلها قادرة على المنافسة عالميًا.

ورغم أن هناك كثيرًا من التعريفات التى نظرت إلى الإقليم باعتباره نمطًا للرقابة على الأفراد وعلى التطور والعلاقات الاجتماعية[2] ، إلا أن الواقع السياسى والاجتماعى الجديد الذى شهده العالم جعل إمكانات فرض رقابة صارمة على ما يأتى من الخارج وعلى ثقافة العولمة مسألة غير واردة.

والحقيقة أن " نمط الرقابة " الذى تحدث عنه عالم السياسة الفرنسى برتراند بادى فى كتابه "نهاية الإقليم" ، يختلف فى الواقع من مجتمع إلى آخر ، ليس فقط على مستوى أشكال الرقابة أو وسائل القمع ، إنما أيضًا فى الواقع الثقافى والسياسى الذى ينتجه هذا النمط من الرقابة الداخلية فى مواجهة فكرة المواطن العالمي.

ولعل من المؤكد أن هذه التجليات مختلفة مصريًا عن نظيرتها الأوروبية ، حتى لو كان الاستقطاب - وربما الاحتقان - الذى تثيره يختلف عن نظيرتها فى الغرب ، إلا أنه من المؤكد أنها أخذت حيزًا كبيرًا من الجدل الفكرى والسياسى ، وأصبحت فى كثير من الأحيان هى النقطة الأولى فى "جدول أعمال " الحوارات السياسية المصرية التى تمترست فى جوهرها حول الموقف من الخارج ، ومن التساؤل حول اعتبار الإصلاح السياسى قضية محض داخلية أم هى أيضًا قضية خارجية فى عالم بدا أنه بلا حدود ؟

سنحاول فى هذه الورقة أن نأخذ تداعيات الاحتلال الأمريكى للعراق كمتغير فارق ، ساهم فى وضع الجدل السياسى حول قضايا حقوق المواطن والديمقراطية فى مصر فى اتجاه "بوصلة" الخارج ، وبدا أن هذا العالم المفتوح لا يتكون فقط من مجتمع مدنى عالمى وقوى

سياسية وشركات كبرى عابرة للقوميات ، وأيضا إعلام مرئى ومسموع عابر للحدود والقارات ، إنما أيضًا آلة بطش عسكرية أمريكية متعولمة ، واستثنائية القوة ، مثلت وجهًا آخر لتلك العولمة ، وفرضت نفسها على خلفية مناقشات قضايا الإصلاح السياسى وحقوق الإنسان فى مصر والعالم العربي.

أولا : المواطنة المصرية فى كنف البيئة المحلية

عصر الاستقلال والتحرر الوطنى

تطورت فكرة المواطنة فى أعقاب تأسيس محمد على للدولة المصرية الحديثة ، وأصبحنا مع بدايات القرن الماضى - وتحديدًا فى أعقاب ثورة ١٩١٩م ، وصدور دستور ١٩٢٣م - أمام مفهوم قانونى للمواطنة قائم على المساواة فى الحقوق والواجبات بين كل المصريين بصرف النظر عن اللون والعرق والدين ، وبدا أن نضال الشعب المصرى من أجل احترام الدستور والمساواة فى الداخل ، هو فى نفس الوقت نضال من أجل تحقيق الاستقلال ومواجهة المحتل الخارجي.

والحقيقة أن التحديات التى واجهت المواطن المصرى من أجل الحصول على حقوقه السياسية والديمقراطية كانت نتاج واقعه المحلى وخبرته الوطنية حتى لو كانت متأثرة فى بعض جوانبها بالنموذج الليبرالى الغربى ، ولكنها اختلفت فى طبيعتها عن تلك الأفكار التى راجت مؤخرًا حول المواطن العالمى وحقوق الإنسان فى عالم متعولم.

والمؤكد أن نضال قطاعات واسعة من أبناء الشعب المصرى فى ذلك الوقت -من أجل الحرية والمساواة والاستقلال- كان نضالًا فى مواجهة استبداد الداخل والخارج معًا ؛ أى فى مواجهة السلطة الحاكمة متمثلة فى الملك ، وفى مواجهة السلطة العليا متمثلة فى الاحتلال البريطاني.

والحقيقة أن الجدل الذى شهدته الساحة المصرية حول مفهوم المواطنة ، والنضال الشعبى من أجل الحصول على حقوق كاملة للمواطن طوال حقبة التحرر الوطنى فى الأربعينيات - وعصر المد القومى فى المرحلة الناصرية ، وأخيرا مرحلة الرئيس السادات- كان يدور أساسًا بين أطراف سياسية محلية لدى كل منها نسق أيديولوجى متكامل الأركان: الخطاب القومى الناصرى ، والإسلامى ، والماركسى ، والليبرالي.

وقد نجح عصر النضال من أجل التحرر الوطنى فى مصر طوال النصف الأول من القرن الماضى أن يضم كل ألوان الطيف السياسى المعارض للاحتلال والقصر ، فضمت الحركة

الوطنية المصرية أفضل وأنزه وأكفأ عناصر النضال الوطنى والسياسى فى البلاد ، وكانت "الجبهة المناوئة" من عملاء القصر والاستعمار تضم أسوأ وأفسد عناصر الأمة من السياسيين وأشباه المثقفين ، وجاءت ثورة يوليو ولمعت فى عصرها مواهب فكرية وسياسية وفنية كبيرة ، وبدا أن مشروع "الداخل" القومى والتحررى يضم جانبًا كبيرًا من أفضل عناصر هذه الأمة فلمعت أسماء مثل ثروت عكاشة ، ومحمد حسنين هيكل ، ولطفى الخولى ، ولويس عوض ، ومحمود الإمام ، ومحمود شلتوت ، كما طفت على سطح الحياة الفكرية دوريات فكرية وثقافية رفيعة المستوى ، ونشاط مسرحى وأدبى بدا استثنائيًا فى تاريخ مصر المعاصر.

كما ظهر قادة سياسيون وعسكريون كبار المستوى كعزيز صدقى ، وصدقى سليمان ، ومحمود فوزى ، ومحمود رياض ، ومحمد فائق ، وأمين هويدى ، وعبد المنعم رياض ، غيرهم كثيرون.

وقد حاولت الثورة فى ذلك الوقت أن تقدم " نموذجًا" قادرًا على جذب كثير من مثقفى العالم العربى وطلابه وسياسييه إلى أهدافه ، وتركز مفهوم المواطنة على قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية بمعناها الجماعى ، فخاطبت المجتمع قبل الأفراد ، وأعلت من قيم المساواة بين المواطنين على حساب القيم الفردية المعروفة فى المجتمعات الليبرالية.

وقد حاولت الثورة أن تصل إلى هؤلاء المواطنين وتربط بينهم وبين الدولة ، من خلال بناء تنظيم سياسى قادر على فرز عناصر جديدة يدخلها فى حيز النشاط السياسى ، فكانت منظمة الشباب والتنظيم الطليعى إحدى أبرز محاولات الثورة فى البناء السياسى وأنجحها من أجل الوصول إلى " ديمقراطية شعبية " فى ظل عصر كانت الحدود الفاصلة بين الداخل والخارج محددة المعالم ، وكانت مفاهيم الاستقلال الوطنى تشمل الحيزين السياسى والاقتصادى ، وغلبت نظرة الريبة والصراع بين الغرب المستعمر والشرق المتحرر.

وقد أدت هذه العلاقة الصراعية إلى أن تنظر النخبة الوطنية المصرية إلى الخارج باعتباره -أساسًا- خطرًا استعماريًّا ، فحرصت على "تحصين" نفسها من خطره وشيدت نظامًا سياسيًّا قائمًا على الحزب الواحد ، تداخل فيه الأمن مع البيروقراطية والسياسة ، وكانت هناك قيود كثيرة على العمل السياسى المستقل.

ومع ذلك فقد أعطت طبيعة المرحلة وظروف العصر -التى تميزت بهيمنة مفهوم السيادة الوطنية ودور الدولة القومية كفاعل وحيد على الساحة السياسية والدولية- مناخًا موضوعيًا لتماسك مشروع البناء فى "كنف البيئة المحلية" ، والذى نجح فى بناء تنظيم سياسى قائم على

الحزب الواحد -كما حدث فى الغالبية الساحقة من تجارب العالم الثالث - قادر على استقطاب كثير من أفضل العناصر المؤمنين بمبادئ الثورة جنبًا إلى جنب مع هؤلاء الراغبين فى الحصول على مزاياها ومكاسبها.

وقد ظل طوال تلك الفترة خصوم التجربة الناصرية على الساحة العربية من قوى سياسية أخرى - ككثير من الليبراليين والإسلاميين وبعض الشيوعيين - يحركهم أساسًا إطار أيديولوجى محلى فى مواجهة إطار أيديولوجى آخر هو نتاج أيضًا لتلك التربة المحلية ، وحتى لو تحالف بعض خصوم يوليو مع قوى خارجية ، إلا أن من المؤكد أن البناء العقائدى لكثير من هؤلاء الخصوم (كالإسلاميين والليبراليين المرتبطين بحزب الوفد) كان يعتمد على إحلال نسق فكرى وسياسى محلى مستمد من البيئة الوطنية محل نتاج آخر لنفس هذه البيئة وتفاعلاتها حتى لو اختلفت مواقف كل نسق من كيفية التعامل مع " نسق الخارج " الغربي.

وقد جاء عصر السادات ليؤكد نفس الآلية السابقة ، فالرئيس الراحل عبر عن توجه مصرى ارتبط بتوجهات أيديولوجية وسياسية ترى فى التحالف مع الخارج الأمريكى والغربى الطريق للتخلص من المشكلات المصرية ، واختلف معه خصوم سياسيون على نفس الأرضية الوطنية السابقة ، وضمت كل ألوان الطيف السياسى العربي: ناصريين وقوميين ، إسلاميين ، شيوعيين ويساريين ، ليبراليين ووفديين.

ولعل الملفت فى تلك الفترة أن الخطاب الرسمى والإعلامى لمصر كان قد دخل فى معارك سياسية عنيفة مع كل قوى الداخل بمختلف تياراتها ، والتى كان فيها انتقاد الولايات المتحدة أو اتفاقية كامب دافيد من المحرمات.

ورغم كثير من " الاتهامات التخوينية "التى أطلقت على الرئيس السادات عقب توقيعه على اتفاقات كامب دافيد ، إلا أن من المؤكد أن مشروعه السياسى كان مشروعًا من داخل المنطقة ، بل إن هذا الهجوم الشديد الذى شنه على معارضيه ، والخطوط الحمراء التى وضعها أمام أى مساس بحلفاء الخارج الغربيين قد دل على وجود قدرات "داخلية" على صناعة مبادرات سياسية وطنية -أيًا كان الموقف منها- من الداخل إلى الخارج ، وكان من الصعب أن نقول إن مشروع السادات كان "طبخة خارجية" فرضتها قواعد نظام عالمى ، بقدر ما عكست رؤيته للالتحاق بالعالم الغربى ، والتحالف مع الولايات المتحدة كشريك ولو صغيرًا فى معادلات القوة الدولية.

وقد ظلت قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسى وحقوق المواطن داخل الإطار الوطنى ، وطرحت باعتبارها همومًا داخلية قدمها معارضو الرئيس السادات من قوى يسارية

وليبرالية وبعض التجمعات الإسلامية ، فى مواجهة مؤيديه الذين اعتبروا مشروعه بداية تحول وطنى فى تاريخ مصر المعاصر.

ويبدو أن الرئيس السادات كان لديه ما يقدمه للغرب ، ولم يشعر أنه مهدد بفعل عوامل الضغط الخارجى ، وهذا ربما ما لم يعد واردًا الآن حين أصبحت كثير من الأنظمة العربية – ولو فى أقصى اليمين والمحافظة – موضع شك وعدم قبول من قوى الخارج الأمريكية ، فلم تعد هناك أثمان سياسية تدفع فى مقابل الرضا الأمريكى كما جرى فى السبعينيات حين كان تحول مصر من معسكر ومن نموذج إلى آخر يمثل فى حد ذاته قيمة كبيرة تستحق " المكافأة " أو "المعونة" والدعم ، أما الآن وفى حقبة "حكم الخارج الأمريكى" فإن القضية أصبحت قدرة وكفاءة وإمكانية قوى وأنظمة الداخل على التأثير والتفاعل النقدى مع منظومة الخارج العـالمية .

والحقيقة أن مفهوم المواطنة وقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسى لم تكن منذ ثورة ١٩١٩م المصرية وحتى بداية العقد الماضى إلا قضايا تخص أساسًا الشأن الداخلى ، أما دور الخارج فقد اقتصر على تقديم نموذج قد يستلهمه البعض أو يرفضه ، أو ينظر إليه البعض الآخر نظرة توفيقية تتفق معه فى جوانب وترفضه فى جوانب أخري.

وقد قدم أحيانًا هذا الخارج دعمًا لأنصاره فى الداخل من حلفاء الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة ، ولكنه لم يقدم مشروعًا متكاملًا اعتمد على شرعية نظام عالمى جديد تعولم فى كثير من قيمه على المستوى الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، حيث تميز القرن الماضى بوضوح الحدود الفاصلة بين الوطنى والعالمى ، والداخلى والخارجى ، خاصة أن كل من حاول عبوره وتعاون مع " المحتل الخارجى " كان يوضع فى خانة العملاء فى نظر الغالبية الساحقة من المواطنين.

ويلاحظ مثلًا أن حلفاء الخارج فى المنطقة العربية وعلى رأسها دول مثل مصر والسعودية ، أو خصومه كأنظمة "الصمود والتصدى" العربية التى عارضت سياسات الرئيس السادات تحت دعاوى تقدمية عديدة ، ظلوا يشعرون جميعًا طوال السبعينيات أن منظومة القيم الثقافية والسياسية التى يحكمون بها شعوبهم هى مسألة داخلية أقرب لقضايا السيادة الوطنية ، ورفع البعض راية النضال ضد كامب دافيد وإسرائيل ، وارتكب تحت حجتها جرائم مخزية بحق شعوبه ، وكانت ربما الحالة الصدامية فى العراق نموذجًا فريدًا لبقاء "البناء الداخلى" بمنأى عن التهديدات الخارجية طوال عقد السبعينيات والثمانينيات فسحق المواطن العراقى ، وظل

الخارج يتعارك مع القشرة السياسية والأيديولوجية التى تغلف جوهر هذه الأنظمة فيحاول أن يدفعها يمنيًا أو يسارًا ، أو يتحالف معها فى معركة هنا أو صفقة هناك ، ولكن دون أن يتعمق فى صلب البناء الداخلى بمعناه القيمى والسياسى على السواء.

وفى الحقيقة يمكن القول إن التحولات التى شهدها العالم منذ العقد الماضى وتحديدًا عقب انهيار الاتحاد السوفيتى والنموذج الاشتراكى وعولمة منظومة جديدة من القيم تتعلق بحقوق المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان ، أصبحت هناك صعوبة فى فصل هموم الداخل عن تحديات الخارج وأجندته.

ثانيًا : المواطنة المصرية فى عالم مفتوح .. أو المنازعة بين الهيمنة الأمريكية والعولمة الإنسانية

تغيرت أوضاع العالم منذ سقوط حائط برلين وانهيار الكتلة الاشتراكية ، وبدأنا نشهد ظهور قيم عالمية جديدة ، تقوم على عولمة اقتصادية وسياسية شملت منظومة متكاملة من القيم الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وقد جاء طرح مفهوم حقوق المواطن فى مصر مرتبطًا بتلك العولمة الجديدة للقيم والسياسات ، وظهور ما عرف بعولمة القيم وعولمة القوانين كنتاج لتصاعد دور المجتمع المدنى العالمى والمواطن العالمي.

ولعل النظرة المدققة فى خبرات عولمة القيم وعولمة القوانين تقودنا إلى ألا نتخذ مواقف معارضة ، فالقيم التى تتجه مواثيق شرف المجتمع المدنى العالمى إلى عولمتها لا نختلف حولها فهى تؤكد على الديمقراطية ، والشفافية ، والمحاسبية ، والمصداقية ، والحريات وغير ذلك مما ينادى به المجتمع المدنى حاليًا فى إطار أى مجتمع من المجتمعات ويصعب الخلاف حولها ، وفى الوقت نفسه ينبغى أن نكون على وعى بأنها جزء من عمليات العولمة الاقتصادية ، وفى أحد أركانها هى مخرجات لمؤسسات اقتصادية عالمية ـ أبرزها محاولات عولمة القوانين والتى مصدرها البنك الدولى ـ وهى فى جزء آخر منها مصدرها مخرجات لجهود المئات وأحيانًا الآلاف من مؤسسات المجتمع المدنى (مواثيق الشرف الأخلاقية) ؛ والتى يمول اجتماعاتها مؤسسات تمويل كبرى أمريكية وأوروبية ، وإن كان البعض منها (مواثيق الشرف العربية والأفريقية) قد جاءت لتعكس الاستقلالية والخصوصية الثقافية ، وقضايا التنمية فى المقام الأول .

العلاقة إذن معقدة متداخلة ، وتعكس تأثيرًا وتأثرًا بين قوى العولمة والمجتمع المدنى العالمى وهى فى الوقت نفسه تبرز تحديين أمام المجتمع المدنى العالمى ؛ أحدهما: يتعلق بالثقافة والقيم المشتركة بين الثقافات ، ويثير أمامنا كيفية التعامل مع التنوع الثقافى والتعدد القيمى ، والثاني : يثير العلاقة بين الداخل والخارج بمعنى توفير قواعد قانونية متماثلة متحررة أمام المجتمع المدنى فى بعده القومى لكى ينطلق إلى آفاق أرحب على المستوى العالمي[٣].

وقد تشكل مفهوم حقوق المواطنة فى ظل العولمة بصورة مختلفة عما شهدناه فى عصور سابقة ، فالعولمة التى يراها البعض هى الاتجاه لدمج العالم فى منظومة واحدة ، لا تمثل توجهًا جديدًا يحدث لأول مرة ، ولكنه حدث من قبل باستخدام السيطرة العسكرية والسياسية والقوة ، إلا أن الجديد فيه هو السرعة التى يحدث بها الدمج ، والآليات الجديدة والتكنولوجية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، والتى تستخدم لتحقيق دمج العالم فى منظومة واحدة[٤].

وقد انعكست هذه التحولات على مواقف القوى والاتجاهات السياسية العربية المختلفة من قضايا ، الخارج وعلى رأسها الموقف من التحديات الخارجية وتحديدًا من المشاريع الأمريكية "لتطوير" العالم العربى و"دمقرطته" ، والتى أدت إلى ذوبان كثير من الحدود الأيديولوجية بين التقسيمات العقائدية السابقة ، وأصبح هناك تقارب بين كثير من "قوى الداخل" بتفريعاتها القومية والإسلامية والليبرالية واليسارية فى مواجهة " قوى الخارج " التى تبنت ضمنًا أو صراحة ما تروج له الإدارة الأمريكية حول زرع الديمقراطية وحقوق المواطن وغيرهما من تلك المفاهيم.

ويمكن القول إنه منذ العقد الماضى أصبح المواطن فى مصر يعيش فى ظل عالم جديد وواقع محلى يختلف عن ذلك الذى عاشه طوال سنوات التحرر القومى وبناء الدولة الوطنية الحديثة ، وصار التداخل بين الداخل والخارج لا يعكس فى كثير من الأحيان خيارًا أيديولوجيًا فقط ، إنما أيضًا واقعًا جديدًا لعالم جديد بدأ يتشكل عالميًا عقب سقوط حائط برلين ، وعربيًا بعد سقوط برجى نيويورك.

وقد صارت النخب العربية الرسمية تشعر لأول مرة بتهديدات الخارج ، وتغيرت كثير من مفردات خطابها فى التعامل مع " الخارج " ، ورُفع الحظر فى مصر مثلًا عن كل صور النقد المقبول وغير المقبول ضد الولايات المتحدة ، وأصبح هناك كثير من الكُتّاب المؤيدين للحكومة يهاجمون مشاريع الخارج الأمريكية بصورة أكبر أحيانًا من كتاب المعارضة القومية

والإسلامية ، وظهر أيضًا كثير من الكُتّاب الليبراليين الذين أبدوا درجة واسعة من الاختلاف مع بعض كتاب الداخل الحكوميين فى التعامل مع الاحتلال الأمريكى للعراق ، وبدت كتابات نوعية محدده من الكتاب الليبراليين أكثر تقدمية من كتابات بعض قوى الداخل القومية والإسلامية والرسمية ، فيما يتعلق بقضايا الإصلاح السياسى الداخلى ، وبالذات بعد ظهور الخبرة العراقية التى أظهرت لأول مرة فى التاريخ العربى المعاصر أن شر الداخل كان أسوأ بكثير من شر الخارج ، وأن تحالف معظم قوى الداخل العراقى مع "الشر الأقل" من المستحيل وصفه بالخيانة.

والحقيقة أن التفاعل بين الوطنى والعالمى قد أخذ مساحة واسعة من الجدل الفكرى فى مصر خاصة ما يتعلق بقضايا حقوق المواطن ، وأصبح هناك حالة من الاضطراب بين الإيمان بتلك القيم الإنسانية ، وبين الرفض لسياسات الهيمنة الأمريكية.

ولعل المعضلة الحقيقية فى الواقع المصرى أن هذه التجليات المتعددة الأوجه للعولمة ، قد تداخلت مع سياق سياسى محلى يحول دون وجود تفاعل صحى مع الخارج سواء بسبب القيود الديمقراطية ، أو بسبب العجز عن الدخول فى علاقة تشاركية ونقدية مع الغرب لا تقوم على الطاعة المطلقة أو "التكفير المطلق" ، وهو ما أدى إلى تعميق الهوة بين "المواطن المحلى" وما يمكن أن نطلق عليه مجازًا "المواطن العالمي" ، وصعَّب من فرص مساهمة المجتمع المدنى المصرى فى مسيرة المجتمع المدنى العالمي.

وقد أضعفت القيود السياسية والقانونية الكثيرة المفروضة على منظمات المجتمع المدنى من نشاطها ، ومن قدراتها على الفعل والمبادرة ، وبالتالى على الحركة والتأثير ، مقارنة بنظيرتها الأوروبية ، إضافة إلى أن خطاب الخصوصية بمعناه المنغلق ، قد وجد تربة ملائمة للنمو والازدهار ، نتيجة السياسات العدوانية الأمريكية فى المنطقة ، فأصبح الاحتماء بصيغ التضامن الإسلامى أو الوطنى بمثابة خط دفاع فى مواجهة " الهجمات الأمريكية " التى نجحت فى أن تحول معركة الداخل المصرية بين قلة تعتبر أن الوصول إلى مفهوم حقوق المواطنة لن يتم إلا عقب الإلحاق بمشاريع " زرع الديمقراطية " الأمريكية فى المنطقة ، وبين أكثرية تحدثت فقط عن " المواطنين " المسلمين والعرب باعتبارهم ضحايا المشاريع الأمريكية ، وأن البدائل التى تخصهم ليس ها فى كثير من الأحيان أى علاقة بما يخص الإنسانية كلها ، إنما هى فى أغلب الأحيان " بدائل " لمقاومة الهيمنة الأمريكية ، وليس بناء مواطن حر يختار بإرادته كيفية التفاعل مع العالم الخارجي.

وقد عجز التيار الثالث الذى يدعو إلى المساهمة فى المسيرة العالمية ، والإيمان بقيم إنسانية مشتركة يحملها " المواطن العالمى " الذى خرج بالملايين ليعبر عن رفضه لاحتلال العراق وفلسطين ، فى أن يكون بمثابة البديل بين خطاب الخصوصية المغلقة الذى يقدم ثقافة "حمائية " للمواطن من الأخطار الخارجية حتى لو كانت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وبين خطاب الإلحاق السياسى بخطاب الولايات المتحدة ذى الشكل الديمقراطى عن طريق مزيد من الطاعة والاستجابة للأجندة الأمريكية ، على اعتبار أن الديمقراطية وصفة تقدم وليس عملية تطورية تناضل الشعوب من أجل تحقيقها.

وقد جاءت حرب العراق لتوضح أن علاقة الديمقراطية وحقوق المواطن بالخارج لا تمثل مجرد تفاعل مع مجتمعات وثقافات أخرى - خاصة الغربية منها- إنما أيضًا ارتبطت بمشاهد العنف والدمار الذى بدا مصاحبًا " للديمقراطية الأمريكية " المحمولة جوًا إلى أكثر من بقعة من العالم.

وعلية فإن الانقسام التقليدى الذى عرفه المجتمع المصرى فى فترات سابقة بين سلطة سياسية ومعارضة وطنية ، قد تحول إلى انقسام أعمق بين نخبة الداخل والخارج ، وأصبح لكلّ منهما موقف خاص من قضايا الديمقراطية ، وحقوق المواطن اتضح من خلال تناقض مواقفهما من الاحتلال الأمريكى للعراق.

وقد ساعدت هذه التغيرات الإقليمية فى ربط قضايا الإصلاح السياسى بمسألة دور الخارج ، وتحديدًا الولايات المتحدة باعتبارها لا تحمل بالأساس " نموذجًا ديمقراطيًا " إنما قوة الفرض والإجبار ، وغاب فى كثير من الأحيان الجدل حول أولوية الإصلاح السياسى باعتباره قضية داخلية وأن تعثره يمثل عاملًا حاسمًا وراء تصاعد أو نجاح دور الخارج فى الهيمنة على مقدرات المنطقة.

ولعل هذا ما جعل أبرز محاور الجدل وربما الاحتقان السياسى الأبرز يدور حول مسألة التدخل الخارجى فى شئون مصر الداخلية ، وانقسام النخبة السياسية المصرية فى ظل هذا العالم المفتوح حول قضايا الخارج بدءًا من الإصلاح السياسى وحقوق الأقليات ودور منظمات حقوق الإنسان وما عرف بقضية سعد الدين إبراهيم ، وانتهاءً بقضية احتلال العراق وإسقاط نظام عربى ، واعتقال قائده بفعل قوى احتلال خارجية وليس نتيجة خيار شعبى داخلي.

١ - نفاذ رؤى الخارج إلى الداخل أو انقسام النخبة المصرية حول "الوافد الخارجي"

عاشت الحياة الحزبية المصرية عقودًا طويلة من الزمن وهى تتصارع حول أجندة محلية

ذات طموحات وطنية تناضل تارة من أجل إسقاط النظام الملكى ، وتسعى تارة أخرى من أجل إرساء قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وحتى حين تبنت بعض هذه القوى خطاب " الأممية الاشتراكية " كان هذا الخطاب يخص بعض أنظمة الحكم فى الجانب الشرقى من العالم ، وتبشر به بعض القوى الحزبية والسياسية فى الجانب الغربى منه ، وعادت وغادرت معظمها نصوصه الأممية لصالح "وطنيات" محلية عرفت أحيانًا باسم "الشيوعية الأوروبية" ، وفى أحيان أخرى باسم "اشتراكية التسيير الذاتى" ، وفى أحيان ثالثة باسم "الاشتراكية الوطنية".

وهكذا كان من الصعب اعتبار الخطاب الأممى الماركسى فى نسخته المصرية أنه انعكاس لحالة "عولمية" سادت الكرة الأرضية بشمالها وجنوبها ، وبشرقها وغربها ، على عكس المشهد الحالى حين هب على المجتمعات الوطنية فى كل بقاع الأرض نسق فكرى وسياسى جديد ، هاجم بدون هوادة حصون الدولة الوطنية وأثر فى طبيعة الجدل السياسى والحزبى السائد فى هذه المجتمعات.

وقد تضمن هذا الخطاب مفاهيم سياسية واقتصادية جديدة تمحورت سياسيًا حول احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات الدينية والعرقية ، واقتصاديًا حول قضايا تحرير التجارة العالمية ورفع الحواجز الجمركية.

وإذا كان من المؤكد أن هذا الخطاب العالمى قد تعرض لانتقادات حادة بعضها كان صحيحًا ؛ خاصة فيما يتعلق بالمحاولات الأمريكية غالبًا لتوظيفه سياسيًا ، والبعض الآخر قد جانبه الصواب خاصة ما يتعلق برغبة البعض فى مواجهة العولمة بمزيد من العزلة عن العالم ، والعمل فى نفس الوقت على وضع ترسانة هائلة من الحصون القانونية والسياسية لفرض هذه العزلة .

وقد اجتاح هذا الخطاب دول الجنوب والشمال معًا ، وإن كان تأثيره على الأولى مختلفًا شكلًا ومضمونًا عن الثانية ، ولم تشكل مصر استثناء من هذه الحالة فقد شهدت فى السنوات الأخيرة جدلًا سياسيًا من نوع جديد لم تعهده من قبل ، وتمحور حول قضايا بدت وكأنها "واردة" من الخارج ، ولم تكن فى كثير منها صناعة محلية.

وعلى الرغم من أن صور الإجماع الوطنى والحزبى فى مصر تركزت غالبًا على مواجهة تحديات الخارج المتمثلة عادة فى التحديات الإسرائيلية والأمريكية ، إلا أنها امتدت منذ بدايات الألفية الثالثة لتتفاعل مع " أجندة " متكاملة قادمة من الخارج تتجاوز حقل السيادة والكرامة والاستقلال الوطنيين لتصل إلى حقول اجتماعية وثقافية متنوعة.

وقد تركزت "أجندة العولمة" فى مصر طوال العام الماضى على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق الأقليات ، حيث تفاوتت ردود فعل الأحزاب السياسية تبعًا لكل قضية على حدة ، وتبعًا للتيار السياسى الذى يناقشها.

وقد اتخذت أحزاب المعارضة الرئيسية موقفًا متعاطفًا من معظم التقارير الدولية التى أصدرتها منظمات حقوق الإنسان فى مصر وخارجها ، وانتقدت أوضاع والديمقراطية وحقوق المواطنين.

وقد اقتربت مواقف حزب التجمع كثيرًا من مواقف حزب الوفد فيما يتعلق " بالأجندة " الدولية فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، كما أبدى الحزب الناصرى تعاطفًا ملحوظًا مع هذه "الرسالة الدولية " - وإن بصورة أقل حماسا من التجمع والوفد- أما الحزب الوطنى الحاكم فقد رفض من الأصل الاعتراف بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان ،كما رفض أيضًا التدخل فى شئون مصر الداخلية من خلال تقارير " منظمات مشبوهة " تعمل على زعزعة الاستقرار فى البلاد ، كما وجه انتقادات حادة لمنظمات وجمعيات حقوق الإنسان المصرية ، واعتبرها مجرد أدوات "مدفوعة الأجر " لمخططات خارجية تستهدف النيل من مصر وشعبها.

وعلى خلاف الموقف من قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة جاء موقف الأحزاب المصرية من قضية حقوق الأقليات -والجدل الذى أثير حول وجود اضطهاد دينى للأقباط- موحدًا ؛ حيث أعلنت جميع الأحزاب السياسية المصرية رفضها التام لما جاء فى التقارير الدولية والمحلية فى هذا الخصوص.

ومع ذلك فإن الأمر لم يمنع قيام تيارات أخرى وصحف حزبية ومستقلة ، بإلقاء اتهامات الخيانة والعمالة على كثير من منظمات حقوق الإنسان ، واعتبرتها مجرد منفذ للسياسات الأمريكية ، وأنها " تتآمر على أمن مصر وسيادتها ". ورغم أنه من الصعب قبول الاتهامات التى راجت ضد جمعيات حقوق الإنسان واعتبرتها كأنها هى المسئولة عن تلك الحملة ، إلا أنه من المؤكد أن الخلاف الواضح بين هذه " الجماعات الكوكبية " وبين الأحزاب الوطنية كان واضحًا وذا دلالة ، ويصعب معه التسليم ، بأن كلا الطرفين يمثل نسيجًا واحدًا لمجرد أنهما يعارضان الحكومة ويطالبان بالإصلاح السياسى ، فأحيانًا ما اختلف الجانبان حول العديد من القضايا ، وأحيانًا ما اتفقا حول قضايا أخري.

فعلى سبيل المثال ، فقد تفاعلت الأحزاب السياسية المصرية وبعد أقل من عام عن "معركة الأقليات" ، مع "مبادرة" المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الخاصة بالإصلاح السياسى

والدستورى فى مصر حيث عقدت أحزاب المعارضة ولأول مرة فى تاريخها مؤتمرًا صحفيًا فى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٠م فى مقر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من أجل الدعوة إلى إجراء إصلاحات سياسية فى البلاد.

وتعد هذه هى المرة الأولى التى تبدو فيها أحزاب المعارضة الوطنية وكأنها فى حاجة إلى "دعم خارجي" تمثل فى منظمة غير حكومية تعتبر جزءًا من منظومة قيم فكرية وسياسية "عالمية" كالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

ولعل المفارقة التى تتضح فى هذا الإطار تكمن فى اتفاق الحكومة وأحزاب المعارضة على مواجهة بعض مظاهر هذا الخطاب العالمى الجديد حول بعض القضايا ، كالحرب الأمريكية فى العراق ، أو الحديث عن اضطهاد الأقباط ، أو الدعم الفج الذى تقدمه الإدارة الأمريكية لمركز ابن خلدون ورئيسه سعد الدين إبراهيم ، ولكن فى أحيان أخرى تحاول هذه الأحزاب أن تواجه هيمنة الحزب الحاكم بإبراز تقارير المنظمات الدولية الخاصة بانتهاكات الحكومة المصرية فى مجال حقوق الإنسان ، وأحيانًا ثالثة تبالغ الدولة المصرية فى إبراز بعض التقارير والأخبار الصحفية "العالمية" - حتى غير ذا القيمة منها - التى تشيد بأداء الحكومة المصرية ، أو فى تصريح أو مكالمة هاتفية من هذا القائد أو ذلك الزعيم الغربى الذى يشيد فيها بحكمة القيادة السياسية المصرية ، وبدا فيها الخارج بمثابة الحكم الذى يحمل "صكوك الشرعية " التى يضفيها على أنظمة الداخل.

وقد أدى هذا الوضع إلى غياب خطاب مواطنة مصرى متماسك ينطلق أساسًا من ضرورة احترام حقوق الإنسان والديمقراطية كقيمة عليا ، وكشرط من شروط النهضة الاقتصادية والسياسية فى الداخل ، وبصرف النظر عن إملاءات الخارج الذى تحول فى هذا السياق إلى صورة ولى الأمر الذى فى يده المنح والمنع ، ويمتلك عصا الترهيب وجزره الترغيب ، وتعطلت بالتالى - أو بالنتيجة - الفرص الحقيقية لبناء خطاب مصرى يحترم حقوق المواطنة كخيار مبدئى ، ويرغب أيضًا بالمساهمة فى مسيرة الفكر الإنسانى فى احترام حقوق المواطن ، كخيار أصيل نابع من ثقافته ، ومن تصورات الجزء الأكبر من نخبته السياسية.

٢ - المشهد العراقى : المواطنة الغائبة أو انكسار الداخل وتقدم الخارج

ويمكن القول إن الدلالة الأبرز للمشهد العراقى عشية سقوط بغداد تتمثل فى أن هزيمة الداخل " كانت بالأساس هى السبب الرئيسى وراء " انتصار الخارج " ، فاحتلال العراق ليس فقط حدثًا عدوانيًا ارتكبته الإدارة الأمريكية بحق شعب عربى إنما هو بالأساس نتيجة

فشل وهزيمة مشروع الداخل العراقى وتحوله إلى قوة احتلال عجزت عن أن تواجه قوة الاحتلال الخارجى ، ووضعت العراق فى وضع يختلف عن مجمل الأوضاع التى عرفها العالم العربى طوال القرن الماضى فى علاقاته بالمستعمر الخارجي.

وقد افتقد نظام صدام حسين لكل أسس الشرعية السياسية والأخلاقية فى الداخل والخارج ، وارتكب كل ما لا يمكن تصوره من جرائم فى حق شعبه والشعوب العربية ، وبدا الغزو الأمريكى فى أعين كثير من العراقيين وكأنه مخلص من الطغيان والاحتلال الداخلى ، وبدا معه "احتلال الخارج" أقل سوءًا ودموية من "احتلال الداخل". "فاستناد النظام إلى أكثر السياسات قبحًا فى الحكم والسيطرة ، ونهب ثروات البلاد وتبديدها على مغامرات عسكرية شتى ، واسترضاء دوائر اجتماعية وحزبية محدودة وعلى كبت التنوع الطبيعى العرقى والمذهبى والسياسى الذى يشكل نسيج المجتمع العراقى تجعل مهمة الدفاع عنه مسألة مستحيلة"(٥).

فقد هجر هذا النظام ما يزيد على أربعة ملايين عراقى على امتداد المعمورة ، وارتكب فى حق من لاحت له ولو من بعيد شبهة المعارضة جرائم من الصعب تصورها فى القرون الوسطى ، وأعيد انتخاب صدام حسين قبل الحرب بنسبة ١٠٠ ٪ من الأصوات فى مشهد ينتمى إلى المضحكات المبكيات.

وقد أدت هذه الأوضاع إلى تسهيل مهمة "محتلى الخارج" ؛ لأن "احتلال الداخل" قد جعل التربة العراقية غير قادرة ليس فقط على المواجهة ، إنما أيضًا مليئة بمشاعر الانكسار والعجز ، وفقدان الثقة فى كل مشاريع "الداخل" العربية ، خاصة وأن النظام المخلوع قد قهر شعبه ووضعه فى سجن كبير تحت حجة أنه يواجه الاستعمار والولايات المتحدة ، وأنه "نموذج" لأنظمة التحرر القومى من استعمار الخارج .

ويمكن القول أيضًا إن هزيمة النظام العراقى الصدامى ، شكلت هزيمة كبرى لفكرة سيادة الدولة العربية التى هى ناقصة ومنكشفة أصلًا ، وفتحت باب التدخل العسكرى الأجنبى فى المنطقة العربية على مصراعيه ، وعليه فإن تعيير حرب تحرير العراق لا يتصادم وحسب مع مفهوم سيادة الدولة ، بل يؤسس لنماذج أخرى من التدخل بغية فرض تغييرات كبرى على الدول العربية(٦).

وهنا يكمن الحد الفاصل بين مرحلتين مختلفتين فى التاريخ العربى تتمثل فى الفارق بين نتائج الاحتلال الأمريكى للعراق ، وبين نتائج الاحتلال البريطانى والفرنسى لمعظم الأقطار العربية منذ القرن ١٩.

فقد ظلت معظم حركات التحرر طوال النصف الأول من القرن الماضى أقرب إلى المشاريع السياسية - أو الأحلام السياسية - التى لم تجرب فى الواقع بعد ؛ لأنها كانت فى معظمها خارج الحكم ، وخارج المؤسسات الرسمية المتواطئة مع الاحتلال.

وعليه فإن احتلال القرن الماضى استدعى تلقائيًا قوى حملت رايات التحرر والنضال من أجل الاستقلال ، وامتلكت مشروعًا -وأحيانًا حلمًا- سياسيًا لنهضة واستقلال شعوب العالم الثالث ، ومساهمتها الإنسانية والأخلاقية فى صياغة خطاب إنسانى عالمى جديد - قائم على المساواة بين الشعوب ، ورفض الاحتلال والتمييز بين المجتمعات على أساس العرق واللون أو الدين- ظلت علامة على نضال هذه الحركات طوال القرن الماضي.

ولعلها تكون هى المرة الأولى فى تاريخ النظام العربى التى ينقسم فيها قطاع كبير من المثقفين فى مصر حول الموقف من احتلال دولة عربية ، رغم أن المحتل هو الولايات المتحدة التى تمثل - وفق كثير من الأدبيات القومية والإسلامية - عدوًا للأمة العربية.

ولعل خطورة هذه التحولات أنها مثلت فى الحقيقة انقسامًا سياسيًا حادًا فى قلب النخبة الثقافية المصرية ، وتحولًا استراتيجيًا عن المسار الطبيعى للتاريخ العربى الحديث الذى تضامن فيه العرب مع بعضهم لمواجهة الاستعمار والاحتلال الأجنبى ؛ خاصة الدولة العبرية الحليف الاستراتيجى للولايات المتحدة.

ولذا يمكن القول إن الانقسام العميق الذى حدث على الساحة المصرية حول الغزو ثم الاحتلال الأمريكى للعراق قد عبر فى الحقيقة عن طبيعة العلاقة الجديدة التى فرضها النظام العالمى الجديد على المنطقة والعالم ، وفى تحويل جوهر الاحتقان السائد داخل مختلف الدول الوطنية إلى انقسام بين الداخل والخارج حول أجنده متعددة الجوانب تبدأ فى العالم العربى بالإصلاح السياسى والديمقراطى ، وتنتهى فى أوروبا بمواجهة العولمة الأمريكية والتمسك بالدولة الوطنية والاستثناء الثقافى كما يردد فى بلد مثل فرنسا مثلًا.

وإذا كان من المؤكد أن جانبًا كبيرًا من الشارع المصرى ومن المثقفين والسياسيين قد تعامل مع الغزو الأمريكى باعتباره استعمارا ، إلا أنه من المؤكد أن " حالة الإجماع الوطنى " التى عاشتها مصر والوطن العربى طوال نصف قرن من الزمان فى التعامل مع المحتل الأجنبى لم تكن بنفس الدرجة من الإجماع فى الحالة العراقية.

(أ) عصر ما بعد التحرر الوطنى أو فشل الداخل فى بناء نموذج لاحترام حقوق المواطن

عكس "النجاح" الأمريكى السهل فى إسقاط بغداد ، عجزًا عربيًا داخليًا عن مواجهة تحديات الخارج أو إصلاح أحوال الداخل على السواء. فالنجاح الأمريكى فى احتلال العراق

هو بمعنى أو بآخر نتيجة للفشل العربى ، وهنا يكمن الفارق بين الأوضاع العربية فى ظل نظام صدام والأوضاع العربية فى عصر مواجهة الاستعمار حيث امتلكت حركات التحرر القومى والوطنى شرعية سياسية وأخلاقية سمحت لها بالتأثير العربى والعالمى ، بصرف النظر عن الأخطاء الكثيرة التى وقعت فيها.

وهذا ربما ما جعل هناك مشروعية لتدخل مصر الحاسم لمنع غزو العراق فى عهد عبد الكريم قاسم للكويت عام ١٩٦١م ، ومثل هذا الدور غطاءً عربيًا فاعلًا منع التدخل الأجنبى فى المنطقة ، وحمى العالم العربى من الانهيار الداخلى عن طريق امتلاك القدرة أولًا على تصحيح أخطاء الداخل كمدخل أساسى لمواجهة تهديدات الخارج.

ولعل العجز العربى المطلق رسميًا وشعبيًا فى فرض أى إصلاحات أو تغيرات فى بنية النظام العراقى خاصة بعد هزيمته فى حرب الخليج الثانية ، سواء بمحاولة إقناع صدام حسين بالتخلى عن الحكم ، والعمل على تحسين علاقة العراق بجيرانه ، أو تقديم اعتذار عراقى قاطع للكويت وللعالم العربى عن جريمة الغزو ، وعن الضحايا الذين سقطوا فى حرب تحرير الكويت قد عجل بهزيمة الداخل أمام احتلال الخارج.

وهكذا فإنه من المؤكد أن مواجهة الخارج لن تأتى بعنف الشعارات الوطنية أو الدينية التى يرددها قطاع من النخبة المصرية فى مواجهة التدخل الخارجى ؛ فالمواجهة الحقيقية لن تأتى إلا ببناء نظام اجتماعى وسياسى ديمقراطى قادر على أن يصمد أمام تحديات الخارج ، وأن يتفاعل معه نقديًا لا أن ينعزل عن مساره الإنسانى تحت دوافع مختلفة تؤدى فى النهاية إلى تكريس الاستبداد.

والحقيقة أن الحرب الأمريكية على العراق ، والانتصار السريع لقوات التحالف ، وحالة اللامبالاة العربية الرسمية ، مع نتائج ودلالات الاحتلال قد عبرت عن عمق الأزمة التى يعيشها العالم العربى ، وعدم قدرته حتى الآن على التعامل مع الاحتلال الأمريكى باعتباره من أعراض المرض العربى ومن أسبابه ، وبالتالى فإن التخلص منه لن يكون بمواجهته بمعزل عن مواجهة الأوضاع العربية الداخلية.

وهنا ربما يكمن الفارق الرئيسى بين مواجهة المحتل الأجنبى فى بدايات هذا القرن ، ومواجهة المحتل الأمريكى الآن ، فالزخم النضالى الذى أطلقته حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث كله مثّل إلهامًا سياسيًا وأخلاقيًا كبيرًا لشعوب الجنوب حول " حلم الاستقلال " ونجحت هذه الحركات رغم الفارق بين قوتها العسكرية والمادية وجيوش المحتلين أن

تنتصر ، ولم يحسب الكثيرون فى كل بقاع العالم الثالث فروقات القوة بين الجانبين - على أهميتها - نظرًا لوجود قضايا عادلة دعمت من صمود حركات التحرر.

فالانتصار المصرى فى معركة السويس ، وانتصار فيتنام على العدوان الأمريكى بعد واحدة من أشرس معارك القرن ، وصمود المقاومين الفلسطينيين ضد بطش آلة الحرب الصهيونية كل ذلك لم يكن أساسًا نتيجة تقارب القدرات العسكرية لكلا الجانبين ؛ فلم يكن هناك وجه للمقارنة بين قدرات الجيش المصرى ـ على صموده ـ فى معركة السويس مع قدرات الجيوش الثلاثة الغازية: بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، ولم يكن هناك أدنى تقارب بين القدرة الفيتنامية العسكرية ونظيرتها الأمريكية ، وأخيرًا فإن الفارق بين تسليح المقاومين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلى أكبر بكثير من ذلك الذى كان يفصل بين الجيش العراقى والأمريكى ومع ذلك لا زال الفلسطينيون صامدين فى انتفاضتهم منذ أكثر من ثلاث سنوات رغم الفروقات العسكرية الهائلة التى تفصلهم عن جيش محتليهم.

ولعل ما ميز كل هذه المشاهد هو عدالة القضية التى دافعت عنها هذه الشعوب ، وساعدتها على تحقيق النصر أو استمرار الصمود فى المعارك التى خاضتها ضد محتليها.

وقد اتضحت منذ السبعينيات ملامح عصر ما بعد التحرر الوطنى فى المنطقة العربية -وفى معظم بلاد العالم الثالث- باختفاء القضايا النضالية الكبرى التى رفعتها هذه البلدان - باستثناء أخير فى فلسطين- وفى غياب معظم القادة التاريخيين لعصر التحرر الوطنى ، وأخيرًا فى تصاعد الاهتمام بقضايا "صغرى" ومعارك تفصيلية غير صفرية ، تتعلق معظمها بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتحسين مستويات المعيشة ، وهى كلها قضايا لا تتطلب الإجماع الوطنى خاصة وأن مصر قد تصورت أنها حلت قضيتها الكبرى بتسوية صراعها مع إسرائيل عقب توقيع الرئيس السادات على معاهدة صلح منفرد مع إسرائيل عام ١٩٧٩م ، وبالتالى غابت من ساحة الفعل والتعبئة السياسية كل القضايا الكبرى التى ناضل من أجلها الشعب المصرى منذ ثورة ١٩١٩م ، وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢م.

وقد تطلبت هذه القضايا الجديدة نظامًا سياسيًا غير شمولى يعتبر أن بناء قواعد ديمقراطية تنظم الخلاف والتباين بين فرقاء الساحة السياسية ، بمثابة شرط ليس فقط للنهضة والنمو ، وإنما أيضًا لإدارة علاقة صحية مع الخارج ، وتحسين القدرات الذاتية فى مواجهة الخارج ، أو اكتساب مهارة التحالف معه وليس السمع وتنفيذ الأوامر.

وقد عبر الانهيار العراقى عن عمق الأزمة التى تعانى منها " مشاريع الداخل " العربية ، صحيح أن الحالة العراقية لا يمكن مقارنتها بأى نظام آخر ، إلا أننا علينا أن نتذكر أن تجربة

البعث فى العراق كانت قبل وصولها للسلطة تجربة نضالية ثرية ، وقدمت للفكر العربى مفكرين مرموقين وسياسيين مناضلين ، تحول معظمهم بعد وصول بعث صدام للسلطة عام ١٩٦٨م إلى مجموعة من القتلة والفاسدين فى مشهد درامى نادر الحدوث ، تبخرت معه وعودهم السياسية ، وأحلامهم الأيديولوجية أمام بريق السلطة المطلقة وبطش الحاكم الأوحد .

ومن هنا فإن التحولات المأساوية فى تجربة حزب البعث تدل على أن الهزيمة والانكسار لم تصب فقط نظامًا ديكتاتوريًا عاديًا إنما أصابت واحدًا من مشاريع الداخل العربية التى وعدت شعوبها بالنهضة والرخاء ، وبالوحدة والحرية والاشتراكية ، ولم تجلب له إلا الخراب والدمار والقهر.

وهنا ربما كان الجديد فى عصر الاحتلال الأمريكى الذى جاء نجاحه ليعبر ليس فقط أو أساسًا عن فروقات القوى العسكرية التى تفصل بينه وبين النظام العراقى إنما بسبب هزيمة المواطن العراقى الداخلية ، والتى أفقدته الرغبة فى المواجهة فى ظل نظام صدام ، وأفقدته بعد ذلك الثقة - نتيجة الخبرة السلبية التى جلبتها التجربة البعثية على الشعب العراقى وعلى المنطقة - فى قدرة كل خطابات الداخل القومية والليبرالية ، بل وحتى الإسلامية على جلب خيارات عملية لنهضة العراق ، وليس فقط ترديد مجموعة من الشعارات الرنانة العاجزة عن البناء الواقعى والمواجهة الحقيقية.

وهكذا سيصبح من الصعب وصف ما جرى فى العراق بالخيانة ، أو وصف المشهد البغدادى بأنه استسلام للعدو ، فلأول مرة فى التاريخ العربى الحديث يشعر شعب وجيش عربى أن خطر الخارج ربما يكون أقل ضررًا من أخطار الداخل ، وأنه ربما يحمل المحتل الأمريكى مشروعًا لحكم العراق أقل سوءًا وأقل قسوة وضراوة من مشروع صدام حسين ، فكان هذا التحول بمثابة علامة فاصلة فى تاريخ العراق وربما المنطقة العربية ، خاصة أنها شهدت جدلًا فكريًا وسياسيًا توازى مع الحالة العراقية وبات من الصعب أن نقيمه بنفس الطريقة المبسطة التى قرأنا بها عصر التحرر الوطنى والاستقلال حين كان حلفاء الاحتلال هم فقط عملاء العالم العربى ، وأصبح الوضع مع العراق مختلفًا حين اضطرت كثير من فصائل المعارضة العراقية أن تتعاون مع القوات الأمريكية من أجل التخلص من نظام صدام حسين ، كذلك حين رأت بعض قطاعات من المثقفين العرب أنه لولا الغزو الأمريكى للعراق لما كان من الممكن أن يتخلص العراقيين من نظام صدام ، وأصبح معه الاحتلال الأمريكى أقل الخيارات سوءًا وليس بالضرورة أفضلها.

(ب) الانقسام المصرى حول دور الخارج : الاحتلال الأمريكى للعراق نموذجًا

شهدت الساحة الفكرية والثقافية المصرية جدلًا عميقًا حول الموقف من الاحتلال الأمريكى من العراق ، عكس لأول مرة رؤى جديدة من قضايا الخارج كالعولمة ، ومفاهيم السيادة الوطنية ، وغيرها من المفاهيم التى شكلت إحدى الأركان الرئيسية فى الفكر السياسى طوال القرن الماضي.

وقد اجتاحت الساحة الفكرية والسياسية المصرية خلافات حادة حول هذه القضايا التى بدا أن احتلال العراق هو القشة التى أشعلت نيرانها ، وعبرت عن قراءة وطنية محلية تضم كل ألوان الطيف السياسى بما فيها الجانب الأكبر من الكتاب الرسميين ، واعتمدت على الفصل القاطع بين الداخل والخارج ، معتبرة أن الاحتلال الأمريكى هو بالكامل شر مطلق ، وأن مقاومته بالوسائل المسلحة يجب أن تكون هدف العراقيين الوحيد ، بل إن القوى التى تواجه المقاومة المسلحة هى تقريبًا وحدها المعبرة عن الشعب العراقى ، أما القراءة الثانية فقد قبلت ضمنًا أو صراحة أجندة الخارج فى الإصلاح السياسى ، واعتبرت أن الإصلاح السياسى واحترام حقوق المواطن يمثلان فى حد ذاتهما قيمًا عليا يجب الدفاع عنها ، وبالتالى لا يوجد هناك ما يمنع من التحالف مع الخارج من أجل فرض هذه الإصلاحات على الداخل.

وقد جاءت المفارقة أن كثيرًا من الكتابات القومية أو الإسلامية تلاقت بالكامل مع كثير من الكتابات الرسمية فى مصر ، وبدا واضحًا أن عناوين صحيفة رسمية رئيسية تتشابه مع عناوين صحف معارضة أو مستقلة.

وقد شجعت صحيفة الجمهورية مواقف ليست فقط رافضة للاحتلال الأجنبى ، وإنما أيضًا تشجع على المقاومة المسلحة ضد المحتلين الأمريكيين فى مفارقة تبدو مدهشة ، خاصة إذا قارنا الوضع الحالى بكتابات الصحفيين الرسميين أثناء مرحلة الرئيس السادات ، حين كانت الإشادة بالولايات المتحدة وسياساتها من ثوابت الخطاب الرسمى المصرى فى ذلك الوقت .

وقد جاء على صفحات جريدة الجمهورية فى ١/ ٤/ ٢٠٠٣م ما يلي: " هل يمكن أن يكون هناك "حدث" أكثر جدية. وأبلغ إيلامًا.. بالنسبة للعرب كى يتوحدوا ويتفقوا على كلمة سواء.. مثل هذا الذى يجرى فى العراق الآن..؟؟ لا جدال أن عملية الغزو التى تقوم بها أمريكا وبريطانيا.. بكل هذا الجبروت وذلك الطغيان وتلك القسوة.. لم تعد تستهدف قيادة وأرضَ وعرض العراقيين فحسب ، بل إنها امتدت فورًا وتلقائيًا للنيل من الإرادة العربية ،

ونسف رغبة الطموح ومشاعر الأمل داخل أعماق أبناء الأمة جميعًا. وضح أن نبرة الانتقام عالية وعنيفة وأن حملة التحرير ليست سوى احتلال عسكرى ودينى واقتصادى وثقافى بكل ما تحمله من معان[٧].

وقد امتد رفض البديل الأمريكى إلى حلفائهم من العراقيين حين ذكرت صحيفة مايو (لسان حال الحزب الوطنى الحاكم) "أن المدعو أحمد الجلبى الذى يرأس ما سمى بالمؤتمر الوطنى العراقى فى ممارسة نشاطه وقد بدا كأنه أمريكى لحمًا ودمًا يتحدث لغتهم ويبرر أسباب احتلالهم"[٨].

وقد بدا رفض "بديل الخارج" قاطعًا فى الخطاب الرسمى المصرى الذى شهد تداخلًا واضحًا مع رؤى تيارات قومية وإسلامية وليبرالية اعتبرت مواجهة أجندة الخارج الأمريكية موقفًا ثابتًا فى خطابها السياسي.

فقد اعتبرت صحيفة حزب الوفد "الليبرالي" المعارضة أن رفضها للاحتلال الأمريكى للعراق معتمد على "ثوابت الداخل الوطنية والقومية ، وتكرر الحديث عن ضرورة دعم المقاومة العراقية المسلحة على اعتبار أنها "طريق الخلاص الوحيد من الاحتلال الأجنبي".

وقد جاءت عناوين صحيفة حزب الوفد أثناء الحرب وبعدها متمسكة بشكل كامل بهذه الثوابت ، وترفض قطعيًا الاحتلال -وهو طبيعي- ولكنها لا تتعامل معه كسبب إلا نادرًا ، ولا ترى أى جوانب إيجابية فى إسقاط أمريكا لنظام صدام حسين.

وربما يكون الخلاف الواضح الذى تفجر بين رئيس تحرير صحيفة "البداية" الصادرة عن حزب الوفد وأحد الأعضاء السابقين فى الهيئة العليا للحزب ، وبين قياداته وصحيفته اليومية يرجع فى جانب منه لهذا التناقض فى الموقف من الغزو الأمريكى للعراق ، ومن دعوا لمقاومته " لحساب صدام ". هذا الموقف وإن رفض بدوره الاحتلال الأمريكى للعراق إلا أن الفارق الأساسى بين أسبوعية البداية " الوفدية " ويومية الوفد كان حول تحميل الأولى النظام العراقى مسئولية ما جرى واعتبار أن التخلص من نظام صدام إنجاز بصرف النظر عن من قام بهذا الفعل ، وأن المعارضة العراقية لا يمكن اتهامها بالخيانة لمجرد أنها تعاونت مع "الخارج الأمريكي"[٩].

والمدهش أن صحيفة حزب الوفد قد روجت طوال الحرب لمجموعة من البيانات غير الدقيقة والتى بدت وكأنها بعد أكثر من ربع قرن تكرار لما سبق وأن انتقدته الصحيفة والحزب عن بيانات أحمد سعيد فى مصر أثناء حرب ١٩٦٧م ، فيوم سقوط بغداد روجت لدعاية وزير

الإعلام العراقى السابق الصحاف ، وبعد الاحتلال انضمت بشكل كامل "لأحزاب الداخل" الثلاثة (الوطنى والناصرى والتجمع) وقواه القومية والإسلامية التى نظرت للاحتلال فى أغلب الأحيان باعتباره "نبتًا شيطانيًا" جاء تعبيرًا عن جبروت القوة العسكرية الأمريكية وعدائها الدفين للشعوب العربية والإسلامية ، وبالتالى منزوع الصلة عن أوضاع الداخل العراقى ، وأخطاء وجرائم النظام المخلوع.

وقد تركز خطاب الداخل المصرى على مجموعة من القضايا حيث اعتبر بشكل واضح أن الاحتلال هو فقط نتيجة العدوان الأمريكى ، دون أن يحمل النظام العراقى المخلوع أى مسئولية عما حدث ؛ ولذا اعتبر المقاومة العسكرية المسلحة هى البديل وأن "الاعتراف بحكومة المارينز خيانة"[١٠]. كما اعتبر كل من تعاون مع الولايات المتحدة فى حكم الخائن وهو ما ينسحب على معظم قوى المعارضة العراقية التى اضطر كثير منها للتعاون مع الخارج للتخلص من بطش الداخل.

وقد جاءت كتابات أخرى لكثير من رموز التيار الليبرالى لتختلف مع الرؤية الوطنية التقليدية التى عبر عنها كثير من الكُتّاب الرسميين ، ولتثير جدلًا وردود فعل واسعة النطاق على الساحة الفكرية المصرية والعربية.

ولعل "لحظة الصدق والمراجعة بعد الزلزال العراقي" لأسامة الغزالى حرب كانت من أبرز هذه المقالات التى أثارت صخبًا واسعًا ، حيث اعتبرت أنه رغم رفض غالبية المصريين لصدام حسين ، إلا أنه لا يجوز بأى حال الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية عدوة العرب والحليف الأكبر لإسرائيل ضد شعب عربى "فالقضية ليست فى صدام حسين إنما فى الشعب العراقي".

ويضيف الكاتب أن هذا المنطق استند إلى "قيم" و "ثوابت" عربية وأيديولوجية كثيرة ، فهناك الاعتقاد بأن الخلاف الداخلى بيننا نحن العرب والمسلمين لا ينبغى أن يصل بنا إلى تفضيل الأجنبى الدخيل ، وبالتالى فإن من رأى أهمية إسقاط صدام كان يعتبر أن ذلك هو مهمة الشعب العراقى وليس الولايات المتحدة.

وقد رفض المقال هذه الرؤى ، واعتبر أن "الوضع السياسى الفعلى الذى ساد أرض العراق طوال السنوات العشر التى سبقت الحرب كانت بين حكم ديكتاتورى فاسد ، وبين قوى معارضة عديدة داخلية وخارجية" ، وبالتالى فإن التدخل الأجنبى كان هو البديل الوحيد المتاح لإسقاط نظام صدام حسين. " وأيًا كانت الطريقة التى سقط بها نظام صدام

حسين فإن الشعب العراقى رحب بذلك السقوط ، وتنفس هواء مختلفًا ! ولأول مرة منذ سنوات طويلة لم نشاهد العراق فى أشخاص صدام وعزة وعزيز والصحاف إنما فى مئات الآلاف من العراقيين العاديين الذين ينفضون عن كاهلهم عبء سنوات الاستبداد. وخرجت أولى مظاهراتهم من مسجد أبى حنيفة النعمان تطالب بخروج الاحتلال ، وتصرخ فى نغم واحد: إخوان سنة وشيعة ... هذا الوطن ما نبيعه"[١١].

ولعل من المؤكد أن الساحة الفكرية المصرية قد انقسمت بشكل أساسى حول الموقف من "الخارج" فى صورة تتجاوز كل التقسيمات التقليدية التى عرفتها طوال السبعينيات والثمانينيات بين ثنائيات المعارضة والحكومة ، واليمين واليسار ، والقوميين والإقليميين لصالح تباين عميق حول الموقف من الخارج عامة ، والمشروع الأمريكى خاصة.

صحيح أنه داخل هذا الموقف خرجت مجموعات متطرفة على هامش كلا التيارين ، بعضها دافع عن نظام صدام حتى النخاع باعتباره بطلًا قوميًا ، والبعض الآخر تمنى - بالمعنى النفسى والثقافى والسياسي- أن يكون الاحتلال هو الخلاص الوحيد لمشاكل العالم العربي.

ومع ذلك بقى هناك انقسام واضح وجديد بين الأقسام الرئيسية لدى كلا التيارين اللذين اتفقا على رفض الاحتلال من حيث المبدأ ، ولكنهما اختلفا حول قبول التغيير بيد الخارج طالما عجز الداخل عن إتمامه.

والحقيقة فإن التقدم الواضح الذى أحرزه التيار الذى قبل بدور الخارج فى ظل فشل الداخل يرجع إلى تغييرات عملية شهدتها البيئة المحلية ، وعولمة منظومة قيم جديدة تدافع عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وتدفع كثيرًا من المجتمعات إلى تبنيها بصرف النظر عن الموقف الأمريكى ، منها ومدى توظيفه لهذه القيم.

وقد ساهمت هذه التحولات -التى شهدها العالم منذ بداية العقد الماضى ومع انهيار الاتحاد السوفيتى وبلدان الكتلة الاشتراكية ، ومعها منظومة قيم فكرية وسياسية كاملة- إلى ظهور واقع اجتماعى وسياسى جديد يختلف عن ذلك الذى ساد المنطقة العربية والعالم إبان مرحلة التحرر الوطنى حين كانت الفواصل بين الداخل الوطنى والخارجى المستعمر لا تكمن فقط فى خيارات أيديولوجية أو فكرية إنما أساسًا فى مضمون اجتماعى وسياسى واقعى يعبر عنه كلا الجانبين.

فالأول كان يمثل حلم الداخل فى التحرر والديمقراطية وبناء مجتمع قائم على المساواة والعدالة ، والآخر يعبر عن مجتمع التمييز والقهر والاستغلال ، وكانت القوى المنضوية تحت

لواء تيار الداخل هى أفضل عناصر الأمة وأبرز مثقفيها ، على عكس مندوبى قوى الخارج الذين كانوا يضمون نكرات هذه الأمة وأسوأ من فيها.

والحقيقة فإنه من الصعب سحب هذا التقسيم على عراق صدام حسين ، بل وعلى كثير من الأوضاع داخل العالم العربى الآن ، حيث نجح النظام أن يستقطب أسوأ ما فى الأمة العراقية الشامخة والعظيمة ، وأن يضم مجرمين وقتلة يتاجرون بالشعارات القومية ، ويدخلون فى معارك خاسرة على مدار ما يقرب من ربع قرن ، ونجحت قوى الخارج فى استقطاب كثير من العناصر الأقل سوءًا ممن استقطبهم النظام المخلوع.

وعليه فإن القضية ليست فى التأكيد على الموقف الوطنى الطبيعى من رفض الاحتلال الأمريكى للعراق بشكل مبدئى كموقف أخلاقى وسياسى لا حياد عنه ، إنما فى ضرورة النظر لمجمل العوامل التى جعلت الجانب الأكبر من العراقيين ينظر إلى الاحتلال الأمريكى باعتباره أخف وطأة من الاحتلال الداخلى السابق.

وعليه فإن قراءة الحدث العراقى كنموذج للانقسام الجديد بين النخبة المصرية حول دور الخارج فى دعم حقوق المواطن وبناء الديمقراطية بدا عميقًا ومركبًا ، ولم يحل عصر السماوات المفتوحة هذا التناقض العميق بين أنصار الإصلاح عبر التحالف مع الخارج أو بدعم منه ، وبين من يعتبرون أن حقوق المواطن قضية أمريكية ، وأن حق المواطن المصرى فى الديمقراطية مسألة ثانوية أمام المعركة الرئيسية فى مواجهة الهيمنة الأمريكية واحتلال العراق والتدخل الخارجى فى شئوننا الداخلية.

وقد عجز التيار الذى ناضل من أجل ضرورة الإصلاح السياسى - قبل عصر السماوات المفتوحة والعولمة- فى فرض بديل ثالث يعتبر أن مواجهة الولايات المتحدة أو التحالف معها ، لن تكتب له أى فرصة للنجاح إلا عقب بناء نظام سياسى واجتماعى وثقافى ديمقراطى يحترم حقوق مواطنيه ، ويمتلك قدرات داخلية تمكنه من المواجهة الحقيقية ، أو التحالف بكرامة مع الخارج من أجل تعظيم المكاسب الوطنية.

ثالثًا : حقوق المواطن المصري : قضية داخلية فى عالم مفتوح ؛ أو نحو رسالة إنسانية لخطاب المواطنة المصرى

تعد قضية حقوق المواطنة والديمقراطية فى مصر مسألة داخلية ، تتعلق بحجم التطور الاجتماعى والسياسى ، ودرجة تأثير القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدنى ، ولكن ستظل هناك علاقة تفاعلية بين هذه البيئة الداخلية والواقع العالمى الذى تعيش فى إطاره ،

فالمسألة لا تعدو فى الحقيقة مجرد خيار أيديولوجى كما يؤكد فرقاء الساحة السياسية والفكرية المصرية بالإصرار على خيار مواجهة الخارج أو الإلحاق به ، أو على ابتكار كل وسائل الحماية الممكنة من " أخطار " العولمة ، دون النظر بصورة كافية إلى أن هناك واقعًا عالميًّا جديدًا أثر فى أداء النخبة المصرية سواء الرسمية منها ، والتى حرصت على أن تتوافق ولو شكليًا مع كثير من معايير هذه العولمة اقتصاديًا وسياسيًا ، أو المعارضة التى كثيرًا ما قبلت بدور الخارج فى رقابة دولية على الانتخابات ، أو أبرزت كثيرًا من التقارير الدولية التى تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان فى مصر ، فى اعتراف واضح بالمتغير الخارجى ، ولكن بالصورة التى تتوافق مع أجندة كل طرف ، وليس بالضرورة طموحات المواطن المصري.

والحقيقة أن احترام حقوق المواطنة يعنى فى الحقيقة تعظيم القدرات المصرية فى الاندماج النقدى فى هذا العالم الجديد سواء بالتحالف مع أقطابه الكبرى كالولايات المتحدة ، أو بالاختلاف وإدارة صراع سلمى غير صفرى معها ، دون أن يعنى ذلك فى الحقيقة أى موقف أيديولوجى أو سياسى لصالح الخارج ، بقدر ما يعكس محاولة لتهيئة تربة داخلية مواتية للنهضة والنمو الاقتصادى والسياسي.

ولعل معضلة خطاب المواطنة المصرى فى صورته الحديثة ، أنه ظل أسير خطاب الداخل بانغلاقه ، والخارج باستلابه ، ولم ينجح فى طرح خطاب مصرى ذى أفق إنسانى يكون قادرًا على المساهمة فى مسيرة حقوق المواطن العالمى ، وبدا فى معظم الأحيان منتظرًا دعم الآخرين ، أو متحفزًا لمواجهتهم ، وعجز أن يستخلص من واقعه الحضارى رسالة إنسانية تكون قادرة على التأثير فى الجدل العالمى حول حقوق الإنسان والديمقراطية.

ولعل مشهد الملايين الذين خرجوا فى العواصم الأوروبية بدوافع إنسانية وسياسية مختلفة رافضين الحرب على العراق رغم أنها حرب لن تقع فى بلادهم ولن تمسهم بسوء ، ولكنهم اعتبروا أن العدوان على حياة الآخرين هو عدوان عليهم ، وأن حرية الشعوب والثقافات والأديان الأخرى هى أيضًا جزء من حريتهم ، هذا المشهد قد ألقى -ربما- الضوء على أننا من الأمم القليلة فى العالم التى لم تدافع منذ عقود عن قضية أخرى عادلة خارج حدودها ، صحيح أن واقعنا ملىء بالمشكلات والهموم ، ولكنه أيضًا ليس أسوأ بكثير من بلدان أمريكا اللاتينية التى خرج مئات الآلاف من أبنائها لرفض الحرب الأمريكية على العراق فى تضامن إنسانى وديمقراطى مدهش.

والحقيقة أن خطاب التضامن المصرى ظل أساسًا مرتبطًا بالتضامن مع المسلمين فى فلسطين أو العراق ، لكونهم مسلمين ، وليس لأنهم أصحاب قضية عادلة ، حيث تراجعت

قيمة العدالة أمام أشكال التضامن الدينى ، وعجزنا أن نرسى مفهوم العدالة والمساواة كقيم عليا ، بصرف النظر عن الدين والعرق.

ورغم أن إعمال هذه القيم سيعنى فى الحقيقة طريقة أخرى للتعبير عن "التضامن الإنساني" مع هؤلاء المسلمين فى فلسطين وغيرها من بقاع العالم ، إلا أننا آثرنا فى النهاية أن نختبئ خلف شعارات الحرب الصليبية ، والتضامن الدينى ، وإعلان الجهاد ، دون امتلاك القدرة على تحويله إلى واقع ، ودون أن نمتلك أى أفق إنسانى يجعلنا قادرين عن المشاركة فى مسيرة البناء فى العالم كله.

والحقيقة فإن غلبة هذه المفاهيم قد جعلت فى كثير من الأحيان خطاب "المواطنة المصرى" يبدو وكأنه فى صراع مع خطاب المواطنة العالمى أو فى تجاهل تام لمساره ، وخرجت فى الحقيقة كثير من الكتابات التى رفضت قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والقانون الدولى ؛ نظرًا لانتهاك الولايات المتحدة لقواعدها ، وبالتالى أعطت دون أن تدرى شرعية لسطوة القوة ، وليس سطوة القانون.

والحقيقة أن هذا الخطاب من شأنه أن يجعل خطاب المواطنة المصرية وكأنه فى جزيرة منعزلة عن العالم ، رغم أن التفاعل معه ـ نقدًا أو توافقًا ـ أصبح شرطًا من شروط تطوير خطاب وطنى مصرى يحترم حقوق المواطن فى الداخل ، ويكون قادرًا على المساهمة فى مسيرة حقوق المواطن العالمى فى الخارج.

هوامش الدراسة

(١) Un Monde sans souveranite, Paris, Fayard 1999

(٢) Bertrand Badie, la fin des territoires, , Paris, Fayard 1995, p 11

(٣) أمانى قنديل ، المجتمع المدنى العالمى ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢م ، ص ٥٩ - ٦٠.

(٤) المصدر السابق ، ص ٣١.

(٥) حسن أبو طالب ، النظام العربى تحديات ما بعد احتلال العراق ، كراسات استراتيجية ، عدد ١٢٦ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ص ١٥.

(٦) المصدر السابق ، ص ١٦.

(٧) صحيفة الجمهورية ٩ / ٤/ ٢٠٠٣م.

(٨) صحيفة مايو ، ١٥/ ٤/ ٢٠٠٣م.

(٩) انظر على سبيل المثال صحيفة البداية عدد ١٩/ ٥/ ٢٠٠٣م.

(١٠) صحيفة العربى ١٣/ ٤/ ٢٠٠٣م.

(١١) صحيفة الأهرام ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٣م.

obeikan.com

❋ تعقيب ..

د. حسن ابو طالب

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرًا لأستاذى الجليل الأستاذ الدكتور أحمد يوسف وشكرًا للأستاذة الدكتورة نادية مصطفى ولكل العاملين فى مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد. وأشعر بالفعل بسعادة بالغة لوجودى فى هذه الجلسة ولهذا الكم الكبير من الحضور الذى كنا نفتقده فى كثير من الجلسات السابقة فى ندوات أخرى ، وهذا يعبر عن أهمية الموضوع وكيف أن هذا الموضوع يمس بالفعل اهتمامات قطاع كبير من المثقفين والسياسيين والمهتمين المصريين.

سأدخل فى التعقيب مباشرة ، و مهمتى قاسية إلى حد ما والبحوث الثلاثة عميقة وتطرح إشكاليات نظرية فكرية وعملية مهمة. وللتبسيط سوف أعرض ما تم فى البحوث الثلاثة باعتبار أن هذا محاولة لاستيعاب النقاط المتداخلة ما بين الأبحاث الثلاثة.

بالطبع سمعنا خلال اليومين الماضيين وأيضًا اليوم فى كافة المحاور السابقة تعبير "المواطنة المصرية" والذى هو موجود فى عنوان المؤتمر ، وفى الحقيقة كنت أريد معرفة كيف يمكن أن أفهم موضوع المواطنة فى حد ذاته ثم المواطنة المصرية ثم علاقة المواطنة المصرية بالأبحاث الثلاثة التى تم عرضها اليوم. باختصار يمكن القول إننى فهمت المواطنة - وقد توافقونى الرأى أو لا توافقونى - أن لها بعدًا قانونيًا ودستوريًا ولا بد أن تكون هناك وسائط مؤسسية رسمية أو مدنية للتعبير عنها ، وهى تحمل مجموعة من القيم والتوجهات ، وهى أيضًا تعبير عن علاقة بين الحقوق والالتزامات التى تكشف عن مكونات هذه المواطنة. لكن المواطنة فى دولة معينة لا يمكن التعبير عنها فى حد ذاتها وإنما لا بد لها من بيئة تعمل فيها ، وهذه البيئة معناها الجغرافيا والقضايا والأولويات ومصالح متضاربة ومتناقضة أحيانًا ومتكاملة أحيانًا أخرى . وبالتالى فالمواطنة لها بعد محلى وبعد جغرافى قطرى وبعد عالمي.

وقد حاولت الدراسات الثلاث أن تمس كل جانب من هذه الجوانب ؛ جانب يتعلق بالبيئة التى تتفاعل فيها مكونات وقيم المواطنة المصرية إزاء العدو كجزء من المكون الجغرافى

أو البيئة الجغرافية لمصر وللمواطنة المصرية ، والبعد القومى القطرى أى البعد العروبى ، ثم البعد المفتوح. وبالتالى يمكن القول إن الأبحاث الثلاثة تتكامل مع بعضها البعض من هذه الزاوية .

الأمر الثانى أن الأبحاث الثلاثة تمس ما يمكن أن نسميه بعض التعبيرات السلوكية أى سلوك المواطنة المصرية ، كما هو مجسد فى حالة المقاطعة المصرية تجاه العدو ، سلوك المواطن المصرى فى التعبير عن عروبته أو ما يتضمنه من مكونات و توجهات عروبية تجاه القضايا العربية المختلفة بما فيها مسألة محاولة أن يكون هناك درجة من الاحتكاك المباشر مع البيئة العربية ، ثم أيضًا خطاب سياسى يعبر عن نفسه فى لحظة من لحظات الجدل التى تقوم بها النخبة المصرية لتكشف مكونات أو اتجاهات أساسية فى داخل مفهوم المواطنة المصرية فى تفاعلها سواء قضايا دولية أو قضايا تمس الإقليم أو قضايا عربية.

فالأبحاث الثلاثة إذًا تعالج جوانب سلوكية وتعكس هذه الجوانب السلوكية فى صورة خطاب أو مقاطعة أو تعبيرات مؤسسية فى اتجاه هذه القضايا التى هى جزء من المستويات الثلاثة التى تتم فيها عملية المواطنة. وبالتالى نجد بعض الفروقات فى التعبيرات السلوكية ، فمثلًا الاستجابات تختلف ما بين مقاطعة واحتكاك مباشر مع العالم العربى ووجود نوع من أنواع الخطاب السياسى النابع من قضايا فرضت نفسها فى العام الماضى لكن فى الوقت نفسه نجد أن كلًا منها يعكس حجم النضج والوسائط التى يتم التعبير من خلالها. فحينما تكون القاعدة مغلقة أمام التعبير المجتمعى عن جزء معين من التوجهات العربية تجاه القضية الفلسطينية تجد اللجان الشعبية ، إذًا لدينا القدرة الشعبية على التعبير عن هذه المكونات من خلال اللجان الشعبية. وهذا معناه أن القدرة على التعبير عن مكونات المواطنة ليست مرتبطة بالضرورة بوجود الديمقراطية من عدمها ، ولكن وجود الديمقراطية يوسع آليات التعبير عن مكونات المواطنة ؛ فإذا وجدت ديمقراطية كاملة تكون مساحة التعبير أكبر وإذا لم توجد فإن المجتمع أو النخبة الفاعلة يحاول أن يعبر عن هذا المكنون حتى ولو لم تكن هذه السلوكيات محمية من قِبل الدولة أو المؤسسات بل تجد قدرًا من المعارضة.

وهذا يقودنا إلى السؤال: كيف تتشكل توجهات المواطنة ، سواء المواطنة المصرية أو غيرها؟ هذا سؤال نظرى ، ودعونا نتحدث عن الحالة المصرية.

أشار الدكتور محمد سعد أبو عامود إلى الحوارات الشهيرة حول عروبة مصر ، وأقول إن هذه الحوارات تمت بين النخب ، صحيح أن لها أثرًا على الجمهور المصرى ولكن – من وجهة

نظري- العشر سنوات من بعد ١٩٧٤م والتى كان فيها احتكاك مباشر بين العمالة المصرية والمجتمعات العربية أدت إلى نضج وعقلنة وترشيد التوجه العربى للقاعدة المصرية تجاه القضايا العربية. وفى عامى ١٩٧٨م و١٩٧٩م كان هناك بحثان شهيران كمحاولة لقياس توجهات الرأى العام العروبى لدى العمالة المصرية التى انتقلت بعد ١٩٧٤م إلى دول الخليج المختلفة ، هذان البحثان هما للدكتور نادر الفرجانى والدكتور علي ليلة . و فى هذه الفترة كان الإحساس السائد هو التوحد مع هذه البلدان وأن تكون هناك دولة وحدة عربية وأن يكون هناك انسياب فى عمليات الانتقال وانسياب فى عملية العمالة ، لكن بعد ذلك وبعد أن بدأت الأمور تتغير بدأت تظهر مسألة المنافسة وتتشكل المصالح ، فالانتماءات لا يمكن أن تلغى الشق المصلحى ، والمسألة ليست أمرًا مبتورًا تعبر عنه بدرجة من المثالية. وبالتالى بدأ يحدث ترشيد لتوجهات المواطنين المصريين تجاه العمل فى منطقة الخليج ، وهذا جزء من توجهات المواطنة. وأستطيع القول من خلال الدراسات التفصيلية إن عملية الإحلال التى حدثت فى بلدان الخليج للعمالة المصرية مرتبطة أصلًا بأشياء عديدة تعكس درجة تطور المجتمعات الخليجية نفسها. وما أود أن أؤكده هو أهمية الاحتكاك المباشر حتى للتعبير عن مكونات المواطنة - فى جانبها العربى ، وبدون هذا الاحتكاك يظل الأمر فى مجال التنظير وتفتَقَد الرشادة فى التعبير السلوكى عن هذا الموضوع.

جوهر بحث الدكتور عمرو الشوبكى هو فكرة العالم المفتوح أو حالة العولمة التى نعيش فيها بكل مكوناتها وبكل أدواتها التى أتاحت لنا درجة عالية جدًا من التفاعل مع مكونات هذا العالم المفتوح ، بغض النظر عما إذا كان ذلك برغبة الدولة أم لا ، سواء كانت مؤسسات الدولة كفئًا أم غير كفء ، فصار لدينا وسائط للتعبير ووسائط لإفراز أو إبراز بعض مكوناتنا سواء العربية أو غير العربية مع هذه الآليات ؛ اتصالات ، إنترنت ، فضائيات ، سوق مفتوحة وما على ذلك من الأمور التى نعلمها ونعيشها جميعًا. وهذا مرتبط بنظام قيمى آخر هو احترام حقوق الإنسان. والسؤال هنا هو: كيف تؤثر هذه المفردات سواء على الجانب الاتصالى أو على الجانب المتعلق بالآليات التى تفرضها العولمة وتعطيها لنا كهدية على مكوناتها فى حالة المواطنة سواء تجاه القضايا العربية أو تجاه القضايا الإنسانية. وأستطيع من ذلك القول إن غياب حد أدنى من الديمقراطية المحترمة فى هذا البلد يجعلنا دائمًا ذوى قدرات وآليات مع عدم القدرة على توظيفها بطريقة جيدة. فمن الناحية الدستورية نحن مع حقوق الإنسان لكن من الناحية القانونية هناك ملايين القيود وفى الخطاب العام الموجود حتى خطاب الدولة - فى جزء منه - يحمل احترامًا لقيم حقوق الإنسان ولكن الخصوصية المصرية تترجم بقانون يقيد بعض الحقوق.

وهنا يظهر السؤال : ما علاقة الخطاب المصرى بحالة المواطنة المصرية؟ وما طبيعة الجدل بين الداخل والخارج؟ ما طبيعة الحالة العراقية؟ فاليوم على سبيل المثال سمعنا خبرًا عن وجود مظاهرات فى ١٥ مدينة عربية تدعو للسلام فى الأرض المقدسة (فلسطين). ولكن هل خروج هؤلاء الأفراد للتظاهر لمناصرة الحق الفلسطينى هو جزء من المواطنة يرتب لها حقوقًا والتزامات على الفلسطينيين؟ أم أن هذا نوع من أنواع التعبير عن الحس الإنسانى تجاه قضايا يشعر فيها المرء - سواء يعيش فى إطار الديمقراطية أو غيرها - بأن لديه قدرة على أن يقف أمام الظلم أيًا كان هذا الظلم.

إن الخطاب المصرى يتحدث عن الإصلاح والديمقراطية ، وعند التنفيذ نجد أن الحوار الذى يقوده الحزب الوطنى يتم بسرية بحيث لا نعرف مفرداته ويتم مع كل حزب على حدة وتبدو المسألة أنها ليست حوارًا وإنما هى نوع من أنواع المساومات. إذًا هناك انفصال بين الخطاب وآليات التعبير الموجودة فى الخطاب ، وهذا يدفعنى إلى النظر إلى أهمية الخطاب فى حد ذاته والذى لا يكفى حتى ولو كان خطابًا مثاليًا ، وإنما لا بد من آليات ومن مؤسسات تنشئة اجتماعية ذات محتوى جيد . وبالتالى أتساءل : هل نستطيع القول إن لدينا خطابًا عوليًا للمواطنة المصرية ؟ هل لدينا خطاب محلى وخطاب قطرى للمواطنة المصرية ؟ ما العلاقة بينهما وما التعبيرات العملية بينهما ؟ أقول إنه طالما لا توجد تعبيرات عملية بينهما أو وسائط تستطيع من خلالها أن تعبر عن هذا المحتوى يكون هناك نقص فى تطوير محتوى هذه المواطنة .

الجزء الأخير هو أننى أشرت لمسألة لجان المقاطعة وأنه رغم ضيق المساحة الديمقراطية فإن بعض النخب تفاعلت فى المجتمع واستطاعت أن تستقطب جماعات لديها شعور بالانتماء وإحساس بعدالة هذه القضية. وأتساءل : ما المؤسسات التى تراجعت؟ فلدينا مؤسسات مدنية تدخل تحت مظلة المجتمع المدنى لم تشترك فى سياسة المقاطعة ، لكن هناك مؤسسات أخرى ظهرت وحدها. كذلك ما نوعية الشبكات؟ كيف تعكس نفسها على توجهات المواطن؟ وهل الشبكات تأتى قبل توجهات المواطن أم أن توجهات المواطن هى التى تخلق الشبكات؟ وهل بالضرورة هذه الشبكات - إذا كان لها بعد عربى وبعد دولى وبعد عالمي- تعبر عن تدخل الخارج بطريقة غير رسمية والتى نرفضها فى إطار الخطاب الرسمي؟ فمتى يمكن أن تكون هذه التدخلات الخارجية مقبولة ونرحب بها ومتى لا تكون مقبولة ولا نرحب بها؟

الأمر الأخير هو أن الآليات التطوعية دائمًا ما تعكس تصورات معينة ، ولكن من الذى يشكل هذه التصورات؟ هل تحرك الأفراد إزاء القضايا يعود إلى وعيها الذاتى فقط ، أم لوجود قضايا تفرض نفسها ، أم لوجود قدرة ذاتية على التحرك؟ أى التساؤل حول الآليات المدنية التطوعية وعلاقتها بالتصور الذى تعكسه ، وما انعكاس ذلك على ما يمكن تسميته بالفاعلية المجتمعية ككل ،وإلى أى مدى يمكن تطوير هذه الآليات لكى ندفع دائمًا –ليس فقط لتوسيع مساحة الديمقراطية فى مصر– ولكن أيضًا لتوسيع مساحة النضج الاجتماعى والإنسانى لدى المواطن المصرى ؛ فى الريف ، فى الحضر ، فى المناطق العشوائية ، فى المؤسسات التى نجد فيها درجة عالية من التردى فى الأفكار والتصورات والقدرة على التعبير عن الذات.

وأنتهي عند هذا الحد وأشكركم على حسن الاستماع .

❋ ❋ ❋

obeikan.com

obeikan.com

الحلقة النقاشية

- أ. السـيد ياسـين
- أ. صـلاح الدين حافـظ
- المستشار طارق البشرى
- د. نـازلى معوض أحمـد

١٣٤٣

obeikan.com

obeikan.com

الحلقة النقاشية ..

- أ. السيد ياسين
- أ. صلاح الدين حافظ
- المستشار طارق البشرى
- د. نازلى معوض أحمد

الدكتورة / نازلى معوض أحمد

أكرمتنى الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى بأن جعلتنى أوجد فى هذا المكان بين ثلاث قمم مصرية ، ومهما أقول فلن أستطيع أن أطاول قامة هذه القمم الثلاث. هذه الأيام الثلاثة للمؤتمر جعلتنى أردد بينى وبين نفسى مقولة (لو لم أكن مصريًا لوددت أن أكون مصريًا) ومركز البحوث والدراسات السياسية مر بمرحلتين قبل ذلك ، مرحلة النشأة والتكوين وكان مسئولًا عنها الأستاذ الدكتور علىّ الدين هلال ، لمدة ثمانى سنوات ، ثم شاء حسن حظى أن أكون مسئولة عن هذا المركز لمدة تقارب تسع سنوات فى فترة ما بعد التكوين وبداية النشاط ، وبعد ذلك تولت الدكتورة نادية مصطفى منذ عام ونصف ، وأقول قولة حق إن هذا المؤتمر هو أهم ما جرى من أعمال علمية فى هذا المركز ، فعلى مدار ثلاثة أيام دار ما يمكن أن نسميه بمنتهى الموضوعية ؛ العشق العلمى أو علمية العشق لمصر وللوطن ، وهذا جعلنى أتيقن أن كل ما قيل عن مصر من مأثورات شعبية لا يمثل إنشاءً لفظيًا بل هو حقائق واقعية ، فعندما قيل عنها إنها مصر المحروسة أرى أنها بالفعل مصر المحروسة ، بسر إلهى معين وعندما قيل عنها إنها أم الدنيا أرى أنها بالفعل أم الوطنية فى العالم ، وعندما قيل إنها قلعة الإسلام وقلعة المسيحية القبطية أرى بالفعل أنها هذه القلعة ، والدليل على هذا أن عبارة الوطنية أو عبارة المواطنة إنما لها حدود ضيقة وواضحة ، فالوطنية عاطفة طبيعية مكتسبة عند الإنسان منذ ميلاده تجاه أرض معينة من العالم بما فيها من حضارات وبما فيها من ثقافات ، هذه هى الوطنية ، فهى علاقة عاطفية مثلها مثل الأمومة والأبوة والأخوة ، فهى علاقة عاطفية طبيعية مكتسبة مع عمر الإنسان وهذا ينطبق على الحاكم والمحكوم ، والسؤال هو: أين تبدأ المواطنة ؟ تبدأ المواطنة بتفعيل هذه العاطفة فى الحياة المادية وفى الواقع المعاش فيظهر

بين المواطنين من هو حاكم ومن هو محكوم وهنا نبدأ قضايا المواطنة ، إذًا العملية كانت واضحة تمامًا فى ذهنى عندما بدأت الحضور والمواظبة على هذا المؤتمر ، وإذا بالمؤتمر يتحول الى قوة علمية ضاربة تصف الحال المصرى بكل مشتملاته ، فهو كان عبارة عن وصف مصر عام ٢٠٠٣م ، وفى هذا الشأن نلاحظ أن هناك بعض الاعتراض على أن التيار الإسلامى كان صاحب الصوت الأقوى ، فهناك أعلام قبطية كانت موجودة وأقنعتنا بقضاياها ، والتيار الإسلامى عندما تحدث ، تحدث لأن مصر هى العقل الإسلامى فى العالم ، فإن كانت الأماكن المقدسة فى مكان آخر إلا أن العقل الإسلامى موجود فى مصر السُنيّة ، أيضًا القبطية هى أساس المسيحية كديانة إلهية . ومصر هى معقل القبطية فى نطاق الديانة المسيحية ، وبالتالى كان شىء طبيعى جدًا أن نجد أن من يناقش الحال المصرى ومن يصف شئون مصر وشئون هذا الوطن العتيد هم المسلمون والأقباط.

وأنا لن أطيل لأنى أريد أن استمع لما سيقوله القمم المصرية الثلاث الموجودون على هذه المنصة ، وأكرر تشرفى الشديد واعتزازى بوجودى بينهم والحقيقة لا أملك غير أن أدعو للدكتورة نادية مصطفى وللفريق الصادق الذى يعمل معها بدوام المثابرة فى دراسة الشأن المصرى والحال المصرى فكفانا دراسة لغيرنا كفانا اهتمامًا بما وراء البحار وما وراء المحيطات؛ آن الأوان أن نهتم بأنفسنا وأن نرعى شئوننا رعاية صادقة ومخلصة رعاية عاشقة كما فعلنا على مدار الأيام الثلاثة السابقة ، والآن نبدأ الاستماع إلى التعليقات الختامية من أساتذتنا فى هذا المؤتمر وليس غريبًا أن يكون أستاذنا طارق البشرى وأستاذنا السيد ياسين موجودين ؛ لأنهم بالفعل كانوا أسود هذا المؤتمر إضافة إلى وجود أستاذنا الجليل صلاح الدين حافظ.

الأستاذ / السيد ياسين

نظرًا لطول اليوم ، سوف أحاول أن تكون ملاحظاتى فى غاية الإيجاز لأننى متشوق لسماع المستشار طارق البشرى ، والأستاذ صلاح الدين حافظ.

أولًا: أعتقد أنه بعد ٥٠ سنة من ثورة ١٩٥٢م آن الأوان للحديث بصراحة وآن الأوان لمراجعة النفس وممارسة النقد الذاتى ؛ لأنه بدون ممارسة النقد الذاتى ليس هناك مجال للتقدم، وأعتقد أن موضوع المواطنة هو موضوع أساسى ، وقد كان المركز موفقًا كل التوفيق فى اختيار الموضوع ، وسوف أبدأ بمدخل العلوم السياسية ، فهناك تصنيفات مختلفة للنظم السياسية ، وأنا أميل لتصنيف معين اعتقد أنه يتسم بالبساطة ويساعدنا على فهم الموضوع ، هذا التصنيف صاغة ليوس كوزر أستاذ علم الاجتماع السياسى الأمريكى عندما قال إن

هناك ثلاث فئات فى النظم السياسية هى النظم الشمولية والنظم السلطوية والنظم الليبرالية Totalitarianism, Authoritarianism, Liberalism . والسؤال هو: ما أهمية هذا التقسيم الثلاثى ؟ وأرى أن أهمية هذا التقسيم هو أن المواطن يسحق سحقًا كاملًا فى النظام الشمولى ، فالمواطن ليس له وجود فى النظام الشمولى والنموذج الأمثل للمجتمع الشمولى هو المجتمع السوفيتى الذى سقط سنة ١٩٨٩م وأساسه هو أنه لا وجود للفرد ولا حقوق للمواطن ، هذا بغض النظر عن أن النظام الشيوعى الإستالينى - اللينينى كان قد أعطى حقوقًا فى السكن الرخيص والحد الأدنى من الغذاء وما إلى ذلك لكن فى النهاية لم يكن المواطن السوفييتى مواطنًا ولم يكن الحكم لسيادة القانون ، وبالتالى نقول إن النظم الشمولية تسحق المواطن بحيث لا يكون له وجود . وفى النظم السلطوية ، المواطن قد تكون له حقوق اجتماعية ، كما كان فى المرحلة الناصرية ، ولكنه يفتقد الحقوق السياسية وهنا نقول - فى خلاصة من الخلاصات - إنه فيما يبدو أن المواطن لم يجد مكانه المستقل إلا فى المجتمع الليبرالى وفى ظل الليبرالية. وبالتالى فإن أى شمولية وأى عقيدة شمولية رسمية -سواء كانت الماركسية أو الإسلام- ستنتقص من حقوق المواطن ، ولدينا أمثلة تاريخية على ذلك لأننا هنا لا نتحدث عن كلام نظرى فهناك شمولية إسلامية فى إيران فى ظل ولاية الفقيه ، وبالتالى تصدر أحكام بالإعدام على أستاذ فى جامعة طهران وفى ظل هيمنة السلطة على النظام القانونى وذلك باسم الملالى الموجودين ، إذًا نجد أن المواطن الإيرانى مواطن منتقصة حقوقه ، وكما حدث فى تجربة السودان الإسلامية فى عهد الترابى ، حيث انتقصت حقوق المواطن ، إذًا ، إذا كانت هناك شمولية - طبقًا للتجارب التاريخية - وكانت هى العقيدة الرسمية للدولة ومفروضة على المجتمع يصبح المواطن منتقصة حقوقه ، ومن هنا يمكن القول إنه لا أمل لمواطنة حقيقية إلا فى ظل نظام ليبرالى يحترم التنوع والتعددية فى ظل مبادئ تداول السلطة ، وهذه مسألة أعتقد أنه لا بد أن نفكر فيها كثيرًا.

ثانيًا: أتساءل حول سبب الارتباط بين الدولة الإسلامية وإرث الاستبداد ، لماذا انتهت الشورى مبكرًا فى الدولة الإسلامية ؟ منذ السلطة الأموية وتحول الملك الإسلامى إلى ملك عضوض ، وهل الاستبداد أصبح سمة من سمات الثقافة الإسلامية ؟ ولماذا ؟ وما السبيل للخروج من هذا المأزق ؟ كيف يمكن إعمال مبدأ الشورى وهو مبدأ صحيح وسليم ؟ وكيف يمكن تأسيس مؤسسات للشورى ؟ وهل يمكن اقتباس التراث الليبرالى فى هذا المجال أم لا ؟

وبالنظر إلى دستور الولايات المتحدة الأمريكية نجد مادة خاصة بالـ impeachment وقد عزل نيكسون ، وأتساءل ، هل سبق أن عزل حاكم فى دولة إسلامية ؟ أم أنه يظل فى منصبه

أبدًا مؤبدًا إلى أن يقضى فيه حكم القضاء والقدر ، وهذه قضية مهمة والمسألة ليست فقط القول إن الشورى موجودة فى الإسلام وأن الشورى ليس لها مؤسسات ولم تمارس عبر كل عهود الدولة الإسلامية ، وبالتالى لا بد أن نفكر تفكيرًا قويًا أن موضوع الليبرالية هو الأساس لإقامة المواطنة.

والسؤال الحالى هو: ما الذى حدث خلال الـ ٥٠ سنة الماضية؟ حدث انقلابات عسكرية ، بعضها اتشح برداء الثورة المزعومة وأدت إلى سحق المواطن ونشأت أحزاب أيديولوجية كحزب البعث مثلًا سحقت المواطن سحقًا وحدث نوع من التطهير السياسى العرقى - إن صح التعبير- والنتيجة هى ٥٠ سنة من الدموية أفقدت المجتمع العربى قواه الحية ، حيث لم تكن فكرة التنوع مقبولة ، وبالتالى لا بد أن نبحث وأن ننقض ونتساءل لماذا دارت هذه الأحداث بهذا الشكل ؟

هناك دعوات للإصلاح السياسى واستعادة المواطنة وهذه الدعوات بدأت بالأساس بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م ، فيونيو ١٩٦٧م كانت إعلان عن عشوائية اتخاذ القرار السياسى والتخبط فى القيادة العسكرية ، ولذلك نشأت الموجة الثانية من موجات النقد الذاتى وظهر نقد شديد كنقد قسطنطين زريق - رحمة الله عليه - فى سنة ١٩٤٨م حيث قال (لا بد من كفالة الحرية العامة وتأسيس المواطنة) وأصدر كتابًا سنة ١٩٦٧م بعنوان (معنى النكبة مجددًا) وكان كتابه الأول بعنوان (معنى النكبة) ، وفى الكويت عقدت ندوة حول (أزمة التطور الحضارى فى الوطن العربي) ، وتعد هذه الندوة من أهم ندوات النقد الذاتى وأهم منها ندوة (الأزمة الديمقراطية فى الوطن العربي) ، والتى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية سنة ١٩٨٩م فى قبرص حيث كان هناك صعود للنقد وعدم رضاء بما يحدث. كل هذه الدعوات ظلت بدون فاعلية وكانت النظم لا تستجيب بسهولة إلى أن جاءت أحداث ١١ سبتمبر ونشأت إشكالية جديدة ؛ إشكالية تقول إن الحكومة الأمريكية لديها خطة لفرض الديمقراطية على الوطن العربى من خلال العراق كنموذج - كما يزعمون - وتعميم هذا النموذج والتدخل فى السياسات الثقافية ، وحتى فى الخطاب الدينى وفى التعليم الدينى ، هذا كله نتيجة لما نسميه التلكؤ الديمقراطى فى الوطن العربى ؛ نظم لا تريد الاستجابة للدعوات الشعبية ، وبالتالى كان يوجد ما يسمى (بالتناحة) القومية العربية إلى أن يفرض التغيير بل ويعملون كمخبرين لحساب أمريكا وهذا كلام خطير ، وبالتالى هذه النظم أدت إلى تخريب الأوضاع لمدة ٥٠ سنة وتتلكأ فى الإصلاح ، واليوم تظهر تصريحات فى السعودية إيجابية جدًا تنسحب إلى أهمية المواطنة والإصلاح والسؤال هو: أين كان كل هذا من قبل ؟ وبالتالى نحن

نريد فى الواقع أن نواجه مشاكلنا بصراحة لأن بداية الديمقراطية هى تأسيس المواطنة ، وأرى أن ثمة مشكلة ثقافية فى هذا الموضوع وهى أنه لا يعذر أحد بجهله بالقانون ، والشعب المصرى لا يعرف القانون حتى أن بعض أساتذة الجامعات لا يعرفون حقوقهم وواجباتهم ، فالمواطنة حقوق وواجبات ، وقد قام مركز هشام مبارك - وقد كنت عضوًا لمجلس أمنائه - قام بعمل شرح لقوانين العمال والموظفين وتوزيعها فى الأحياء الشعبية ، وأقول إن نسبة الأمية تصل إلى ٤٠ ٪ والمواطن الذى لا يعرف حقوقه كيف يدافع عنها ، وبالتالى نحن فى حاجة إلى تأسيس المواطنة من جديد وأن نعلم الناس مبادئ القانون كما ينبغى أن تكون وأعتقد أن هذه مسألة أساسية.

ثالثًا : حول مسألة الواجبات - والتى ذكرتها الدكتورة علا أبو زيد- فالمواطن له حقوق وعليه واجبات ، وفى مجال الواجبات ، مطلوب إعادة التنشئة الاجتماعية للمواطن المصرى ، فهناك تواكلية وهناك محاولة للهروب من القانون واستخدام (الفهلوة) واستخدام الوساطة والمحسوبية ، وبالتالى فالمسألة لا تقع فقط على مسئولية النظم إنما هى فى جزء منها مسئولية الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية.

أصل أخيرًا لنقطة مهمة جدًا ، أشارت إليها الدكتورة علا أبو زيد بشكل غامض ، وأنا أحب أن أكون صريحًا ، هى مسألة الأقباط والمسلمين ، فهناك تمييز de facto ضد الأقباط وهو ليس تمييزًا de jure أى قانونيًا ، وأطرح أسئلة ؛ لماذا لا يوجد رئيس جامعة قبطى ؟ لماذا لا يوجد محافظ قبطى ؟ ولذلك أعتقد أن الدكتور عماد شاهين عندما عرض الخطاب الإسلامى وقال إن رأى المستشار طارق البشرى هو أكثر الآراء تقدمية فى هذا الموضوع ، عندما قال أنه ليس هناك حدود على تولى أى مواطن مصرى أى منصب حتى ولو كان رئيس الجمهورية ، ولو اعتمدنا على أنه بناء على الأغلبية المسلمة لا بد أن يكون الرئيس مسلمًا يكون الرد هو ضرورة أن يتضمن الدستور ذكر ذلك ومن حق مصر أن تفعل ذلك بل إن الدول المسيحية تفعل ذلك. فطالما لا يوجد نص فى الدستور يمنع تولى المسيحيين فإن من حق أى مواطن - أيًا كان دينه - أن يتولى أى وظيفة ، وأعتقد أن التمييز الواقعى فى مصر أخطر من التمييز القانونى بل إنه لا يوجد تمييز قانونى فى مصر. وهناك مؤشرات على وجود تمييز واقعى ولا بد أن نعترف بمشكلاتنا وآن الأوان لذلك ، وأعتقد أن مسألة التمييز الثقافى - من الأقباط ضد المسلمين والعكس - موجودة فى الفئات الشعبية ، وهذا يحتاج إلى إعادة تنشئة فى برامج التعليم وبرامج التنشئة وكيف ننشئ الشعب المصرى على أن المواطنين لهم حقوق بغض النظر عن الدين أو اختلاف الدين ، شكرًا لحسن استماعكم.

الأستاذ / صلاح الدين حافظ

يسعدنى أن أكون معكم الليلة وإن كان حظى سيئًا لعدم حضورى أمس وأول أمس. الحقيقة ، وكما تفضلت الدكتورة نازلى معوض أحمد وقد تحدثت عن أهمية انعقاد مثل هذا المؤتمر حول هذه القضية الحساسة والمهمة والتى تستدعى منا أكثر قدر من الاهتمام والتركيز فى المرحلة الراهنة بالتحديد ؛ المواطنة والديمقراطية ، وليس غريبًا على مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية هذه المبادرة الممتازة وإنما هذا هو دأب المركز منذ نشأته ، وقد عاصرته طوال فترات إنشائه وتقدمه وسعدت بأن أحضر واستمع وأستفيد وأتعلم فى هذه القاعة بالتحديد. والواقع أن قضية المواطنة والديمقراطية قضية تأتى فى موعدها ؛ لأن الأزمة الحقيقية فى المجتمع المصرى تحديدًا وامتداداته القومية وبعده القومى هى أزمة المواطن ؛ أزمة المواطن التى تبدأ برغيف العيش وتنتهى بحقه فى الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وهو أعلى منصب فى الدولة ، هذه هى الأزمة الحقيقية الموجودة الآن ، ولكن اسمحوا لى بداية أن أدخل من مدخل آخر ، لا أدرى إن كان قد طرح فى اليومين السابقين أم لا ، وهو المواطنة ، المواطن ، الوطنية ، مشتقات من الأصل أو الجذر وهو الوطن ، الوطن بكل معناه النبيل ، السامى ، والقيمة السامية فى كلمة الوطن وليس استخدام كلمة الوطن استهزاءً بالوطنية فى معنى الوطنجى والوطنجية والامتدادات القومية، القومجى والقومجية ، وهذا التدنى فى الأسلوب - اسمحوا لى فى التعبيرات القاسية - يعكس اتجاهًا جديدًا أو اتجاهًا هاجمًا جديدًا حتى على فكرة الوطن ، وبالتالى على فكرة المواطن والوطنية والمواطنة التى نتحدث عنها الآن. وكما قلت ، فإن هذا التدنى يعكس نوعًا من السخرية والتسفيه لهذه الفكرة بينما نحن فى هذه القاعة نتداول ونتجادل ونتحدث حول أهمية المواطن وأهمية المواطنة ، وبالتالى ضرورة إعادة الاعتبار لهذه القيم السامية بدلًا من الاندفاع وراء مثل تلك الأفكار التى تسفه وتسخر وتزدرى ، وللأسف الشديد ، هناك من كتب وقال إنه ليس هناك ما يمكن أن يسمى فى عصر العولمة بالمواطنة والوطن والوطنية ، فقد ذابت الدولة الوطنية أو الدولة القطرية فى مناخ معولم جديد ، وهذا صدى لأفكار أخرى نبتت فى مكان آخر والصدى وصل إلينا وتبناه البعض وكتبه وقال وعبر عنه وناظر وحاضر فيه كثيرًا ، ولكن الحقيقة أنه لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية - كنموذج - هى التى تقود العولمة ، وفيها تيار سياسى فكرى يروج لفكرة تذويب الدولة الوطنية أو تذويب الدولة القطرية أو تذويب القوميات ، باعتبار الوطنية -كما يكتبون- الوطنية انغلاق وانعزال والقومية تعصب شوفينى غير مطروح فى عصر العولمة ، إذا كانت هذه التيارات موجودة فى

أمريكا ، فإن أمريكا نفسها هى دولة وطنية تدافع عن مصالحها الوطنية عبر العالم ، عبر سياسة كونية محددة ، بل هى تختلق القومية لأنها لم تكن تمتلك تاريخيًا قومية معينة فهى الآن تختلق القومية من خلال نظرية بوتقة الانصهار وتجميع قوميات وجنسيات وثقافات مختلفة فى إطار معين لإعادة تشكيل قومية معينة ، وقد أكون توسعت قليلًا فى هذه النقطة ولكن أنا أعتبر أنها من الأهمية بمكان ومن الحساسية بمكان لأنه لا يجوز أن ننصرف إلى مناقشة قضية الوطنية والمواطنة والديمقراطية فى وقت ينخر فيه هذا الاتجاه فى اتجاه معاكس. كما أعتقد أنه تم تداول أن المواطنة مبدأ أساسى من مبادئ العمل الديمقراطى قامت عليه الليبراليات الغربية والديمقراطيات الغربية بشكل أساسى وهو مرتكز على مبادئ معروفة من قبيل ، الحرية ، العدالة ، المساواة ، وهى المبادئ التى صارت الآن تطرح. ولكن ليس فقط قضية المساواة ، هى التى تطرح ، وأعتقد أن المساواة الإنسانية أصبحت مستحيلة أو هى مستحيلة بالفعل ، إنما الأفضل أن يكون هناك تكافؤ فرص أمام المواطنة ، بمعنى أن الأفضلية أو تكافؤ الفرص لمن هو أكفأ وليس لمن هو أقرب أو أصدق أو أوثق إنما لمن هو أكفأ ، وهذه القضية فى مصر أصبحت غير مطروحة وغير موجودة ، لأن الأقرب والأصدق هو الذى يأخذ الفرصة على حساب الأكفأ والأمهر ، وهذه قضية خطيرة لأنها تهدر- إهدارًا حقيقيًا- المعنى الأصيل والجوهرى لكلمة المواطنة ، وأنا أعتقد أن التغلب على هذه القضية يحتاج إلى رؤية فكرية شاملة سياسيًا ، اجتماعيًا ، ثقافيًا ، تعيد من جديد صياغة هذه المفهوم وصياغة المناخ العام الذى يعيشه المجتمع المصرى وتحل بالضرورة أزمة المواطن أى أزمة الديمقراطية التى يجب أن يتمتع بها المواطن.

النقطة الثانية حول مفهوم المواطنة فى العقل العام والتى أشار إليها الأستاذ الكبير السيد ياسين ، فعلينا أن نبحث فى طبيعة المجتمع المصرى ونطبق على الواقع لنعلم كيف يتشكل العقل فى مصر ؟ وما هى أدوات تشكيله ؟ وأعتقد أن الأدوات هى المنظومة الثلاثية المعروفة ؛ التعليم وأجهزة الثقافة وأجهزة الإعلام ، وللأسف الشديد فإن هذه المنظومة السياسية ينخر فيها عقلية أو ثقافة الاستبداد والسيطرة والهيمنة الحكومية المطلقة ، وإذا طبقنا هذه المنظومة الثلاثية على الواقع سوف نتساءل ، كيف يمكن أن تنتج هذه الثلاثية صياغة جديدة للعقل المصرى خارج إطار عقلية الهيمنة والسيطرة الحكومية والاستبداد الذى ورثناه عبر القرون ، ولذلك فقضية إعادة تشكيل هذه المنظومة الثلاثية وإصلاحها جذريًا وتغيير مفاهيمها ، كل هذا ، أصبح قضية أساسية لأنها هى التى تصوغ لى عقل المواطن منذ نشأته حتى الآن.

النقطة الثالثة حول ارتباط المواطنة بحقوق الإنسان وهذا ارتباط عضوى ولا يمكن الفصل بينهما ؛ لأن قضية المواطنة تقوم على حقوق متساوية لكل منا ، بصرف النظر عن لونه أو جنسه أو دينه أو عنصره ، ومن الطبيعى أن نتحدث فى هذا المقام عن حق أساسى من حقوق المواطن هو حق التعبير وحرية الرأى لكنى أعتقد أن ما هو أهم الآن فى المجتمع المصرى ترتيب الأولويات فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، ليس فقط حق الرأى والتعبير وحرية الرأى وحرية الصحافة ، ولكن الحق فى الحياة هو الأهم ، فأنا أعتقد أن الحق فى الحياة فى المجتمع المصرى أصبح مهددًا بصورة خطيرة ، وأتمنى أن نعطى هذا الحق قدرًا من الأهمية ، وفى نفس الوقت أن نفكر فيه بمنظور مختلف ، فالحق فى الحياة أصبح تحت ضغط ومعاناة الحياة واسمحوا لى أن أعرض عليكم ثلاثة مشاهد سريعة من الواقع المصرى المعاش هذه الأيام تبين لكم أن الحق فى الحياة أصبح منتهكًا بصورة من الصور مما يهدد بالضرورة صلب وجوهر المواطنة. **المشهد الأول** ، هو الشاب خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذى قدم أوراقه للالتحاق بوزارة الخارجية فنجح وتفوق وفى النهاية تم استبعاده لأنه غير لائق اجتماعيًا فانتحر ، وكان هذا هو الحل الوحيد أمامه لأنه سلب حقه فى الحياة ، ليس حقه فى تكافؤ الفرص وليس حقه فى الدخول إلى وزارة الخارجية ، ولكن أهين إلى درجة دفعته إلى الانتحار ؛ لأنه أحس بأنه سلب حقه فى الحياة وهذا مواطن ، وهذه حالة فردية ، واستثنائية ولا يقاس عليها ، وأنا أستطيع أن أؤكد ، وأنتم تعرفون ، أن هناك حالات انتحار متزايدة فى المجتمع المصرى وأن قضية الاكتئاب القومى العام أصبحت قضية أساسية وأن قضايا البطالة التى تؤدى إلى ذلك تراكمت عبر عشرات السنين وأصبح لدينا الآن مخزون من البارود الذى يفجر ، ليس قضية المواطنة فحسب ، ولكن يفجر الوطن نفسه ، **هذا هو المشهد الأول**. أما **المشهد الثانى** عن الموجود فى الصحف حاليًا حول الطفل على الذى اختطف بطريقة بوليسية هوليودية ؛ عصابة يقال إنها أجنبية ملثمة دخلت شقته وأخذت الطفل وحقنت والده وضربت العمة وانتزعت الطفل ، ثم اليوم ينشر - بينما الصحف لا زالت تكتب أن الأجهزة المسئولة تبحث فك غموض هذه العملية - أن الأب تلقى رسالة من زوجته الأمريكية أن الطفل فى أمريكا معها ، وأعتقد أن المعنى واضح ، وأتساءل: كيف يمكن أن يحدث هذا فى دولة فيها مواطنون وحكام وأجهزة مسئولة ؟ أى مواطنة ؟ وأى شكل من أشكال المواطنة التى نتحدث عنها ؟ فى الحقيقة لا أعلم. **المشهد الثالث** ، حتى نختم هذه القضية ، هو بالطبع مشهد زميلنا المختفى الأستاذ رضا هلال ، فرضا هلال لا هو سائق سيارة أو رجل جاهل أو نكرة مجهول ولكنه صحفى معروف فى مؤسسة كبيرة هى الأهرام وفى وضح النهار وفى أزحم

منطقة فى القاهرة اختفى رضا هلال ، والآن مضى ٤ شهور (الآن ونحن فى يناير ٢٠٠٥م مضى ما يقرب من سنتين) منذ اختفاؤه ولا أحد يعلم ولا أحد يتكلم ولا أحد يبين ولا أحد يقول لنا أين ذهب رضا هلال؟ ومن المعروف أنى كنت مختلف مع رضا هلال فكريًا وسياسيًا ولكن هذه قضية مواطن وقضية مواطنة ، وهذه تعبيرات حقيقية عن صلب وضع قضايا المواطن فى وطنه ، وإذا لم تحفظ حقوق المواطن فى وطنه فما معنى الوطن ، وما معنى الانتماء إلى الوطن ، وإذا لم أحصل على فرصتى فى الوطن فما معنى الوطن ، إذا لم أأمن على نفسى وبيتى وأسرتى ومالى وفكرى داخل الوطن ، فما معنى الوطن! هذه قضايا رئيسية.

النقطة الرابعة ، هى حول قضية التهميش وقد يتوقع بعضكم أنى سأتحدث على تهميش المرأة أو تهميش الأقباط ، وأعتقد أن هذه القضايا قد تم مناقشتها من قبل ، لكن سوف أتحدث عن تهميش أوسع فى المجتمع المصرى يهدر بشكل واضح وحقيقى قيمة المواطنة ، ومعنى الوطن وقيمة الوطن فى عقول الناس ، وهو مثلًا على سبيل المثال تهميش نصف مصر - الصعيد- فعلى مدى عقود من الزمن تم تهميش الصعيد تهميشًا مقصودًا ، وأنا أدعى أنه مقصود -من وجهة نظري- حتى وصل الحال إلى ما نحن عليه الآن. وببساطة شديدة تحدث يوميًا حوادث تصادم سيارات على طريق الصعيد يموت فيها العشرات وينشر الخبر فى صفحة الحوادث فى مساحة صغيرة ، لكن عندما يتعرض قطار فى ألمانيا لحادث ويجرح فيه شخصين أو ثلاثة يتم إذاعته فى نشرة أخبار الساعة التاسعة ، وقد ينشر الخبر فى الصفحة الأولى فى الجرائد. وعندما يموت ستة أفراد فى بنجلادش بسبب الفيضان يصبح الموضوع قضية أساسية ، وأرى أن هذا تعبير عن تهميش المواطن المصرى لسببين : السبب الأول ، هو طبيعة نظرة المركز - العاصمة - لهذا الجزء من الوطن وهو الصعيد وأهمية المواطن فى هذا الجزء. والسبب الثانى ، هو أن الصعيد لا يتمتع بأى خدمات بدليل أن الطريق الوحيد الذى تقع عليه هذه الحوادث أنشئ من ١٥٠ أو ١٧٠ سنة ولم ينشئ له طريق بديل إلا منذ عدة أعوام قليلة ، وهذا الطريق البديل لم يكتمل بعد ولم تكتمل عليه الخدمات فيضطر الأفراد إلى استخدام الطريق القديم ، وأعتقد أن التهميش يصل إلى تكافؤ الفرص والوصول إلى وظائف معينة. وأنا أعلم حالات محددة - لا يتسع الوقت لذكرها - منها على سبيل المثال أنه قد فرض على بعض محافظات الصعيد عدم دخول مجالات معينة لارتباطها بما كان يحدث من إرهاب فى السنوات الأخيرة. ثم نتساءل لماذا ينتشر الإرهاب فى الصعيد. وأرى أن حالة الإرهاب فى الصعيد هو نتيجة لحالة الإفقار المنظم ، حالة البطالة ، حالة الإحباط الدائم الموجود . حالة الإهمال وحالة الإحساس بالتهميش ، وهذه قضية خطيرة ، وأنا أطرح هذه

القضايا لأنى أعتقد أن هذه قضايا تتعلق بجوهر الموضوع وهو قضية المواطنة والتى تعتمد أساسًا على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

أصل إلى نقطة أخرى حول قضية السلبية وأنا لا أفهم إذا كان الحزب الوطنى لديه أعضاء بالملايين -كما يزعم- فلماذا يشكو إذًا من انتشار السلبية ؟ فأى حزب لديه أعضاء بالملايين يكون حزبًا جيدًا جدًا ، واضح إذن أن الحقيقة غير ذلك ، إذ أنه -أى الحزب- يعلم أنه ليس لديه ثلاثة ملايين عضو ، وحتى لو لديه هذا العدد بالفعل فإنهم ليسوا بأعضاء عاملين ، فالحزبية والعمل السياسى والعمل العام فى مصر يتعرض لأزمة حقيقية نابعة من أزمة الديمقراطية ونابعة من أزمة المواطنة . فإحساسى بأنى إذا ذهبت إلى صندوق الانتخابات واخترت (فلانًا) فصوتى سوف يصب لصالح (علان) وهذا يجعل الناس تشعر باليأس... نفس الشىء بالنسبة لبعض القراء ، -هذا مع استثناء بعض الكتاب أمثال السيد ياسين- إذا قرأت لشخص ما أجده يدافع فى الأمس عن صدام حسين دفاعًا مجيدًا واليوم أجده يسبه سبابًا بذيئًا أو أجده يهاجم القذافى فى الأمس ويمتدحه اليوم لأنه سلّم بدون أى ضغط ، أو أنه عميل لأمريكا. والقضية هنا هى قضية فقدان المصداقية ؛ فقدان المصداقية فى العمل السياسى لأنه ليس مستقيمًا فى مصر ، ولا يقوم على مبدأ شفافية محددة ولا يسمح بتعددية حقيقية ، وبالتالى لا يسمح بتداول السلطة وهنا يشعر المواطن أنه ليس له قيمة حقيقية فى المشاركة فلماذا يشارك ! نفس الشىء بالنسبة لوسائل الإعلام ؛ فقدان المصداقية وإذا فقدت مصداقية الإعلام المحلى يتم البحث عن المصداقية فى وسائل الإعلام الأجنبية وأنا واثق أن ٩٠ ٪ ممن فى هذه القاعة يبحثون عن مصادر الأخبار من المحطات الأجنبية وشكرًا على حسن استماعكم.

المستشار / طارق البشرى

أشكر الأستاذة الدكتورة نازلى معوض أحمد ، على حديثها عنا جميعًا والحقيقة أنا أشكر المركز على هذا المؤتمر ؛ مؤتمر المواطنة ، فالمؤتمر بالفعل مؤتمر قيم ودسم وإن شاء الله سيكون له شأن كما ننتظر دائمًا من هذه الكلية ، ومن مراكزها ، من تطوير للفكر السياسى فى بلدنا بالشكل الوطنى الذى نتمناه. وقد حدث هذا بالفعل والحقيقة لقد حاولت أن أضع النقاط التى أود الحديث عنها فى كلمة مكتوبة سوف أقرأها ، فنحن فى موضوع المواطنة المصرية وموضوع مستقبل الديمقراطية لا نبدأ من رؤى العالم المتغير لكى نتلاءم معها ، إنما نبدأ بما يوجبه صلاح المواطن وصلاح نظامه من وجوه الثبات وجوانب التغيير ، ثم ننظر فى أوضاع

العالم المتغير ومدى مناسبتها لذلك ومدى إمكانية استغلالها فى أوضاع العالم المتغير ، ومدى مناسبتها لذلك ومدى إمكانية استغلالها فى هذا الشأن.

أولًا : عن المواطنة المصرية ، المواطنة فى ظنى هى صفة للفرد الذى ينتمى لجماعة سياسية معينة بموجب الصفة التى ميزت هذه الجماعة السياسية والتى قامت على أساسها الدولة. والجماعة السياسية المصرية منذ ظهرت وقامت على أساسها الدولة فى العصر الحديث كانت تستشرف دائمًا إلى الاكتمال عبر الحدود الإقليمية الرسمية المرسومة لها ؛ لأنها تدور دائمًا فى إطار وحدات أشمل متعلقة بالعروبة والإسلام ؛ ولأنها تدور دائمًا فى إطار إفريقى تستمد منه الأساس الحيوى الوحيد لقيام الحياة فيها ولأن أمنها القومى دائمًا يمتد إلى خارج هذه الحدود الإقليمية الرسمية.

المواطنة المصرية ، بالضرورة الحياتية وبالتكوين الثقافى التاريخى ، هى مواطنة ممتدة تؤثر وتتأثر بدوائر الانتماء المتصلة بها اتصال حياة ويستحيل المحافظة على الجماعة المصرية بحسبانها جماعة سياسية إلا بمراعاة أواصر الترابط الحياتية المادية والثقافية التى تربط مصر ارتباط انتماء بالمحيط الدائر حولها وبمراعاة وجوه الأمن القومى لها فى هذا المحيط.

إن القول بأن مصر لا يعنيها ما يحدث خارج حدودها - كما يحدث الآن من بعض الأقلام وفى بعض التصريحات - هو قول بأن مصر لا تعنيها مصر ، ولا يعنيها أمنها العسكرى ولا مصدر حياتها المادية ولا هويتها الثقافية الحضارية وتواصلها التاريخى ، وهو قول بأن مصر لا يعنيها ماؤها ولا أرضها ولا جغرافيتها ولا ثقافتها ولا حضارتها وتاريخها ولا بشرها. إن وطنيًا مصريًا فى السابق أو اللاحق لم يقل أبدًا بكلمة مصر وسكت ، لم يحدث ذلك قط ، بما تعيه ذاكرتنا ، فثمة من قال: إن مصر وادى النيل ، ومن قال مصر الإسلام ، ومن قال : إن مصر العروبة ؛ لأن مصر القابعة المنكمشة فى داخل حدودها الرسمية الجغرافية هى مصر بغير ماء وحمى ، أى بغير عيش ولا أمان ، وليس لفرد ولا لجماعة أن توجد بغير عيش ولا أمان ، ومصر العزيزة إما أن توجد ممتدة بالمعنى السابق أو لا توجد ، والانكماش هو حالة ضعف ووهن وفقدان للإرادة والعزم ، إن رأى البعض الرضا به فيستحيل فى ظنى حتى على هذا البعض ما بقى مواطنًا أن يرضى بما يصل إلى التلاشي .

ثانيًا : عن مستقبل الديموقراطية ، فأوضاع الديموقراطية والنظام السياسى عندنا هى كما يلى :

١ - حالة الطوارئ القائمة منذ أكتوبر ١٩٨١م حتى الآن ولم تنقطع قط ، وحالة الطوارئ تمنح السلطة التنفيذية سلطات استثنائية كاملة على عكس ما يوجبه الدستور من

حيث الاعتقال والتحفظ والمحاكم العسكرية الاستثنائية وإصدار التشريعات ، وهى بالمعنى الواقعى تمكن السلطة فى التصرف على خلاف أحكام الدستور وما ناط لمؤسسات من صلاحيات وولايات ، أى هى نفى توزيع السلطات الوارد فى الدستور ، وحالة الطوارئ التى تقام عادة مع الدخول فى الحروب ، قامت هذه المرة مع بداية إقرار معاهدة السلام مع إسرائيل ، فبعد إبرام المعاهدة بعامين بدأت حالة الطوارئ واستمرت للآن - و هى أطول مدة - غير منقطعة فى تاريخها كله. والمطلوب فيما يبدو لى فى مستقبل الديمقراطية إلغاء حالة الطوارئ .

٢ - السلطة التشريعية يتولاها فى الأساس مجلس الشعب طبقًا للدستور وبجواره مجلس الشورى ، والمحكمة الدستورية العليا عندنا حكمت بعدم دستورية تشكيل مجلس الشعب فى أربعة انتخابات متتالية ، انتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥م ، ومدة المجالس الأربعة ١٦ سنة متتالية ، من ١٩٨٤ حتى ٢٠٠٠م والمجلس الخامس قائم الآن عليه طعون فى تشكيل مقاعده . قضى فى بعضها ببطلان العضوية ولا زال الكثير الباقى - ويبلغ المئات فيما نعلم - منظورًا ، والمطلوب هو نزاهة الانتخابات.

٣ - السلطة التنفيذية فى يد حزب الحكومة منذ أن أعيد النظام الحزبى فى السبعينيات ؛ حزب واحد حكم مندمجًا فى أجهزة الحكم بغير تعديل ولا تغيير ولا تبديل وكفل ذلك لنظام الحكم بأن تتوحد سلطات التنفيذ والتشريع فى الدولة وأن تندمج بما لا يقوم به فى الواقع أى تعدد أو تنوع أو تباين أو تمييز فى الهيئة القابضة على سدة الحكم ، وهذا أمر يستمر بغير انقطاع وتجاوز مدة الربع قرن بما لم يحدث قط على هذا الوجه وهذا الطول على مدى القرن العشرين ، والمطلوب تداول السلطة ، فلا تعدد للأحزاب بغير تعدد للأحزاب التى يمكن أن تتداول السلطة.

٤ - التشكيل الحزبى طبقًا لقانون الأحزاب ينوط بلجنة الأحزاب المشكلة طبقًا له بإجازة التشكيل الحزبى أو رفضه وهى منذ تشكيلها فى ١٩٧٧م لم تجز حزبًا قط إلا حزبًا واحدًا إجازته من نحو ثلاث سنوات وأوقفته بعد ذلك ، والباقى جميعه ظهر بموجب أحكام أصدرتها محكمة الأحزاب ، والحالة الحزبية الراهنة فيها أحزاب ذات جماهير محجوبة عن الشرعية ، لم يرخص لها بالوجود ، وتيارات سياسية محجوبة عن الشرعية لم يرخص لها بالوجود ، وهناك أحزاب مرخص لها ولكنها لا تشكل أى وجود حقيقى فى الساحة السياسية ، ومن الأحزاب ما انتهى وجوده وصدرت لصالحه أحكامًا قضائية ولم تنفذ وبعضها مطلوب حله وبعضها موقوف ، والحقيقى من الحركات السياسية ليس له وجود

رسمى ومن له وجود رسمى أكثره عددًا غير حقيقى ، والحقيقى الموجود محصور العمل فى الغرف المغلقة وحدها. وثمة أجيال جديدة تظهر من خارج هذه الأطر كلها ، لم تصنف بعد فى أى من هذه التصنيفات ، والمطلوب هو إتاحة الفرص أمام التكوين الحزبى الأكثر رحابة.

٥ - النقابات العمالية تحت الهيمنة الكاملة لسلطة الدولة ، النقابات المهنية منها ما هو تحت الحراسة ، الجمعيات التعاونية بأنواعها الزراعية والإنتاجية والاستهلاكية والسكانية كلٌ منها تحت سيطرة جهة رسمية أو وزارة من الوزارات ، الحكم المحلى تحت سيطرة مركزية قابضة ، الأوقاف تحت سيطرة وزارة الأوقاف ، الجمعيات تحت سيطرة وزارة الشئون الاجتماعية ، ومن جهة أخرى الجامعات ذات الاستقلال العلمى تحت هيمنة وزارة التعليم العالى ، والقضاء ذو الاستقلال الدستورى لوزارة العدل سهم فى أداء شئونه طبقًا لقانون السلطة القضائية وهو سهم له أثره فى إدارة شئون العدالة ، وأنا دقيق فى كلامى فالقضاء لوزارة العدل سهم فى إدارة شؤونه طبقًا لقانون السلطة القضائية ، وهو سهم له أثره فى إدارة شئون العدالة. والمطلوب هنا هو تنحية هذه السلطات الوصائية القابضة لتتوزع بين وزارة العدل ووزارة التعليم العالى ووزارة الأوقاف ووزارة الشئون الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة الزراعة والصناعة والإسكان فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية. لأن أمر هذه السيطرة لا تقيد فقط الجانب السياسى ولكنه تقضى إلى تحكم بيروقراطى شديد الوطأة على كل هذه التكوينات ويكون الإشراف بعد ذلك للمحاكم فقط عندما يطول النزاع.

الدكتورة / نازلى معوض أحمد

شكرًا لأساتذتنا الكبار ، السيد ياسين ، صلاح الدين حافظ ، طارق البشرى والآن أفتح باب النقاش ، فلدينا العديد من طلبات المداخلة ، وأرجو الإيجاز بقدر الإمكان.

الأستاذ / خيرى محمد

هناك نقاط أود التركيز عليها بصورة شديدة ، الأولى إيجابية وهى أن المؤتمر فتح فكرة الحوار بين الأطراف والقوى السياسية الوطنية ، وهذا النموذج لا بد أن يستمر ونحن أمام نماذج عديدة ، كنموذج أوروبا ومنظمة التجارة العالمية والتى تبنت نقاشات مستمرة وعلى فترات بعيدة ، ونرجو أن يطبق هذا النمط لدينا. وفى هذا الإطار أطرح عنوان (المواطنة: البحث عن إطار معرفى ملائم) ويمكن أن نبحث تحت هذا الإطار لفترات طويلة حتى يحدث قدر من التكيف أو التجانس بين الاتجاهات المختلفة. الثانية ، حول مقولة أثيرت

وأرى أنها فى حاجة إلى تدقيق ، فما أنتج من فكر سياسى هو كاف وعلى الأطراف والقوى السياسية البدء فى التحرك ، لكن المشكلة هى أن المواطنة ما زال حولها الكثير من الإشكالات لم تحل ، وبالتالى فنحن نحتاج إلى فكر سياسى للانتقال إلى المستويات المحلية أو مستويات أقل من المستوى الوطني.

ولدىّ ملاحظتان حول المؤتمر ، الملاحظة الأولى إيجابية ، وهى ارتفاع نسبة الأبحاث الابتكارية ، وهذه ظاهرة جيدة يجب أن تستمر ونتصاعد فيها فى المؤتمرات القادمة. الملاحظة الثانية ، سلبية وهى استمرار القطيعة بين الحكومة والمجتمع المدنى وهذه مشكلة فى حد ذاتها، فلماذا لم يحدث الاختراق فى هذه الجهة بالذات ؟ وهذا الأمر ما زال يمثل مشكلة ، وبالتالى على المجتمع المدنى تطوير الحوار الداخلي.

النقطة الأخيرة ، فيما يتعلق بالمذهب أو الفكر الليبرالى ، فمن منظور الاقتصاد السياسى هناك تفسيران لظاهرة السياسة الخارجية لبعض الدول أحدهما يربط الحرب بالمنفعة الاقتصادية ومتطلبات التنمية ، وأتساءل هل يوجد إطار ملائم لتفسير ظاهرة الاستعمار وفقًا للنموذج الليبرالى ؟ وهل هى ظاهرة صحية أو ظاهرة مرضية ؟

الأستاذ / هـانى مسير

بداية أشكر أساتذتى على هذا المؤتمر ، وأتساءل: هل ظلم المفهوم العاطفى لكلمة وطن المفهوم القانونى لكلمة المواطنة ؟ فعندما نتحدث عن المواطنة المصرية دخلنا فى أبعاد عديدة جدًا ، وأنا أرى أنه ينبغى فض الاشتباك بين مفهوم المواطنة والهوية ، ودوائر الانتماء ، فالمواطنة المصرية هى حق من حقوق المواطن المصرى ، وأتساءل هل المواطنة أولًا أم الوطن؟ وأرى أن الحالة اللبنانية نموذج رائع ، وأوجه سؤالى للأستاذين طارق البشرى ، وصلاح الدين حافظ ، فأنا أرى أن المواطنة هى التى تؤكد انتماءنا للوطن وأتساءل: كيف سأنتمى وأنا لم أحصل على حقوقى ؟ وفى لبنان بعدما قامت الحروب الأهلية تم عمل برنامج للتربية المواطنية وبرامج للسلم الأهلى ، فأصبح هناك لبنان الوطن.

الدكتور / عصام العـريان

فى ختام هذا المؤتمر لا بد أن نزجى مزيدًا من الشكر لكل من ساهم وكل من شارك وكل من تحدث فى هذه القاعة خلال الأيام الثلاثة ولكى لا أطيل ، أنا أعتقد - وكما قيل - أن هذا المؤتمر بالفعل فتح حوارًا جادًا وحقيقيًا حول مفهوم وأبعاد المواطنة ، وأتفق مع زميلى السابق

إنه لو تم التركيز على مبدأ الحقوق والالتزامات فى البداية فستكون هناك أبعاد أخرى مثل تلك التى أشار إليها الدكتور حسن أبو طالب بالقيم والتوجيهات والأبعاد الأخرى ؛ لأن الحق فى الحياة الذى أشار إليه الأستاذ صلاح الدين حافظ ، هو حق مهدر لا بد أن يكون فى الصدارة. أعتقد أن هذه الحقوق لا يمكن أن توهب بل لا بد أن تكتسب. ومن هنا أنا أحيى كل الذين أصروا - رغم العوائق البوليسية - على التصويت فى انتخابات ٢٠٠٠م . أو أن تعتقل وتقضى شهورًا فى المعتقلات لمجرد التمسك بحقها . وهذا شيء أعتقد أنه شأنه شأن الشبكات التى أثيرت فى الجلسة الماضية ، وأتوقع أن تنشئ هذه الشبكات وتزداد وتتوالد ؛ لأنها تسد جانب فى هذا الموضوع.

كلمة أخيرة لأستاذنا السيد ياسين ، أنا أعتقد أن تأكيده المستمر على ربط المذهب الإسلامى بالشمولية به ظلم كبير جدًا ، وأعتقد أنه لا بد من إيفاء الحق فأنا لا أحب النموذج الإيرانى لكن أعتقد أنه بمقارنة النموذج الإيرانى بغيره فستجد أن هناك حراكًا ومظاهرات وأجنة حزبية حقيقية ورئيسًا ينجح ضد المؤسسة وهناك تطورًا حقيقيًّا ، وحتى النموذج السودانى نجد به حيوية ويعترف بأخطائه ويصححها ، أما أوضاعنا نحن فمتكاسلة ونحن جميعًا نرفض التغيير من الخارج لكن لا بد أن نفتح أبوابًا ومنافذ للتغيير الداخلى وإلا فسيتحقق ذلك بإرادة الآخرين.

الأستاذ / محمد الفقي

فى الحقيقة أنا سعيد جدًا بكلمة الأستاذ الكبير ، الذى سخر قلمه للديمقراطية ، صلاح الدين حافظ ، وإن كانت وجهة نظرى فى المثال الذى ضربه فى حال حديثه عن المنتحر الذى فقد حقه فى الحياة ، أقول إنه فعل ذلك لأنه فقد حق العمل ، حق الكرامة الإنسانية لكنه ليس حق الحياة ، فحق الحياة ينسحب إلى الشهداء وهؤلاء الذين يموتون تحت وطأة التعذيب لأن هذا هو الذى قتل ولم يقتل نفسه وإن كنت متعاطفًا مع هذا الإنسان المظلوم.

الأمر الآخر ، هو الحديث الدائم حول المسلم والمسيحى ، وأنا أزهرى وخريج كلية أصول الدين قسم التفسير وأعمل فى وزارة المالية ، فأنا لى زميلة تعمل وكيلة حسابات مسيحية وعلاقتى بها طيبة جدًا لأنى تعلمت فى الأزهر وتعلمت من أساتذتنا الشيخ القرضاوى والشيخ الغزالى وفضيلة المستشار البشرى والدكتور العوا والدكتور محمد عمارة والأستاذ فهمى هويدى وكل أساطين الفكر الإسلامى فى الداخل والخارج قتلوا هذه المسألة بحثًا ؛ المسلم والمسيحى أخوان يتعاونان والعلاقة بينهم علاقة مواطنة كاملة وعلاقة طيبة ويجب علينا أن نتجاوز هذا المعنى.

مداخلتى الأخيرة حول مسألة الحوار الذى فتحته الحكومة - على حد زعمها - بين الحزب الوطنى والأحزاب الأخرى ، ويذكرنى هذا الموقف بما حدث فى أوسلو ، إذ أصر الجانب الإسرائيلى على محاورة وفد كل دولة عربية على حده وبدون علم بتفاصيل ما يحدث ، فكان هناك المسار اللبنانى ، المسار السورى ، المسار الفلسطينى ، وأرى أن هذا الأمر ينطبق على أسلوب الحزب الوطنى ، وكأنها عدوى للتطبيع تعلمناها من عدونا.

الأستاذة / نجلاء صلاح الدين

أشكر كل من أشرفوا على هذا المؤتمر الجيد وأتمنى التقدم دومًا لمركز البحوث والدراسات السياسية وسوف أتحدث عن موضوع المواطنة من خلال طرح سؤال هو: كيف ونحن فى مجتمعات تشبه الفسيفساء لا ندرس فى المدارس الابتدائية مناهج تعرف القبطى من هو المسلم وتعرف المسلم من هو القبطى ، بحيث يتقبل كل منا الآخر ؟ وقد آثار هذه النقطة الدكتور مصطفى كامل السيد صباحًا ولم تقابل بصدى جيد ، وأحسب أنه كان يقصد أن كلًا منا يعلم عن الآخر حتى أعرف من هو الآخر فأتقبله. وبالنسبة للديموقراطية ، أرى أنه لا مستقبل للديمقراطية في : الحزب ، الجمعيات الأهلية ، الكلية ، فى المدرسة ، وصولًا لمقر الحكم ، دون تعليم الديمقراطية السليمة بداية من الأسرة ، كصنع القرار المشترك وحرية الحوار وحرية إبداء الرأى واحترام الآخر ، وأعتقد أن المواطنة هى أساس الديمقراطية.

الأستاذ / محمد غريب

أنضم لأستاذنا المستشار طارق البشرى فى كل ما عرضه ، هذه واحدة ، أما الثانية ، فإنى استشعرت أننا فى حاجة إلى مشروع قومى نضع فيه كل النقاط على الحروف ولا يستأثر بوضعه تيار سياسى معين أو جماعة سياسية معينة لأن مصر تحتوى الجميع ولا يمتلك أحد أن يحتوى مصر ، وأنا أهيب بالمركز أن يخصص مؤتمرًا وندوات وأن يكون هذا هو همه الشاغل ، وأنا لا أريد أن أفرض تصورى من مرجعية إسلامية ومن منتمٍ لحركة الإخوان المسلمين. فأنا لدىّ رؤى قد تكون صحيحة وقد يؤخذ منى ويرد ، فأنا فى النهاية بشر يؤخذ منه ويرد ، إنما علينا أن نتحاور وأن نبذل جهدًا للوصول إلى الطرف الآخر مالك السلطة فى الحوار ؛ لأننا حتى الآن ما زلنا نحاور أنفسنا ، وبالتالى يتعين علينا أن نصل إلى الطرف الآخر وإلى رموز عاقلة فى الحزب الحاكم تستطيع أن تستمع إلى وجهات نظرنا لكى نحولها إلى حلول ، فلا يوجد عداء بيننا وبين السلطة إنما لا نريد أيضًا ألا تستعلى السلطة علينا ؛ لأنها جزءًا منا ونحن حريصون على الوئام المصرى والوثاق المصرى ونحب بلادنا.

الدكتور / عـلاء التمتامى

فى البداية أنوه إلى أنى دكتور طبيب ولست مختصًا فى هذه الأمور ولم أحضر من قبل كثيرًا من المؤتمرات ، لكن ما ألاحظه من هذا المؤتمر وغيره أنه يعطى فرصة لتلاقى التيارات الفكرية المتباينة مع رغبه الكل فى الوصول إلى نقطة إصلاح أو مشاركة أو اتفاق بحيث ينتقل المجتمع إلى وضع أفضل ، وكل ما أريد قوله هنا هو انطباع جرأة المؤتمر وهو يدعو إلى مشاركة كل الاتجاهات الفكرية فى المناقشة وقد أعجبت كثيرًا بكل من تحدث ، لكن فى النهاية أثار الأستاذ السيد ياسين نقطة شعرت أنها أرجعتنا إلى نقطة البداية وقبل نقطة البداية بمعنى أنه أشار إلى أن النظرة الشمولية دائمًا ما يصاحبها الاستبداد ، وهذا على مدى التاريخ الإسلامى كله ، وأرى أنه نظر نظرة شمولية للتاريخ الإسلامى كله ، وبالتالى كان هناك نوع من الاستبداد والاستفزاز.

المهندس / فتحى عـزّام

أردت من مداخلتى أن أذكر أستاذنا السيد ياسين فقط بالمحافظ المسيحى السابق فؤاد عزيز غالى فى سيناء ، ولن أكرر الكلام لأن الدكتور عصام العريان قال ما كنت أود قوله ، لكنى أسأل الأستاذ السيد ياسين ، وقد رأى أن النموذج الليبرالى هو الأمثل ، وكنت أود معرفة ما هى الدول التى تتبع نظامًا ليبراليًا أمثل من النظام الإسلامى كدولة ؟ فبالنسبة لما طبق إسلاميًا أرى أن النقابات هى عينات حكم إسلامية صغيرة ، وعندما أصبحت النقابات تحت سيطرة إسلامية نجحت نجاحًا اعترف به الكل ، وذلك حتى تم حصار النقابات واعتماد أسلوب المشاركة دون الأغلبية حتى لا يكون الغلبة للإسلاميين.

وفيما يخص الأستاذ صلاح الدين حافظ ، فأتمنى أن يراجع عمليات الاختطافات والتى هى كثيرة بالفعل ولكن مع الأسف لا يذكر عنها شىء وأتمنى أن يطبق ما قاله سيادة المستشار طارق البشرى من رفع حالة الطوارئ ، وأن تطبق العدالة فى كل شىء فلو طبقت العدالة فى كل شئ فستحل كل هذه المشاكل بما فيها المواطنة بكامل مقوماتها والديمقراطية ، وأعتقد أنه على مدار التاريخ المصرى لم تنعم مصر بحالة عدم الطوارئ ، ولو استعرضنا تاريخ مصر فسنجده كله طوارئ.

الدكتور / سيف الدين عبد الفتاح

فى حقيقة الأمر ، أرى أنه أحيانًا ما تقال بعض الكلمات المفخخة ونريد أن نقف عندها فى

هذا المقام ، ومن ضمن الكلمات المفخخة التى قيلت إن الأقباط هم (آخر) بالنسبة لنا أو أننا بالنسبة للأقباط (آخر) وهذا أمر مرفوض.

الأمر الثانى ، هو عدم وجود مؤسسات للشورى كما قيل ، وأرى أن هذا الأمر ليس على إطلاقه فإذا كنا سنتحدث عن التاريخ فيجب علينا أن ندرس التاريخ دراسة عدل ، ويجب ألا نقف عند حساب السنين ولكن نقف على حساب السنين. وحساب السنين يفرض علينا التساؤل عن : متى التزم هؤلاء بالإسلام وفشلوا ، ومتى انحرفوا ونجحوا ؟

الأمر الثالث ، هو ما يتعلق بعملية ترويض المواطن فى أشياء كثيرة ، فأستاذنا صلاح الدين حافظ تحدث عن ما يمكن أن أشير إليه خاصة وأنى تحدثت أمس عن عقود الإذعان التى يقوم بها المواطن ، وثقافة الكمائن التى تؤدى إلى التفلت وإلى عدم الالتزام. والمشاركة المطلوبة واللامبالاة المفروضة فى حال أن سيارات الأمن المركزى كانت تحيط بالجامعة وسيارة أخرى داخل الجامعة تطالب الطالب بالتبرع بالدم ، فهذه المسائل هى مجموعة من التناقضات التى تضع المواطن فى حالة فصام مع نفسه وهذا من الأمور المهمة.

الأمر الرابع ، هو ما يسمى بضرورة تفهم معنى الحالة الجماعية الوارد فى الآية القرآنية ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا...﴾ هذه مسألة لا بد أن تكون فى إطار هذه الكيانية الجماعية.

الدكتورة / عـزّة وهـبي

فى الحقيقة لدىّ أمل أن يسفر مثل هذا المؤتمر العلمى المرموق عن أكثر من توصيف للوضع الراهن ، فمن الواضح أنه تم تشريح حالة المجتمع المصرى بكافة جوانبها ، وأملى أن نضع فى الاعتبار الأجيال الشابة التى تنهار أمامها مصداقيات كثيرة جدًا ومقولات كانت ثوابت تطعن الرموز وتطعن المبادئ التى ربينا عليها ونجد أبناءنا فى متاهة بلا ثوابت ، وأتساءل ماذا نقدم لهم ؟ وفى هذا المقام أنا أحيى الأستاذ طارق البشرى ؛ لأنه خلص من توصيفه إلى مجموعة من الرؤى ، وأتمنى أن يصدر هذا المؤتمر كلمة حق أو رؤية كبصيص من الأمل فى هذا الظلام الدامس الذى نعيش فيه.

الأستاذ / إبراهيم البيومى غانم

الحقيقة لقد استمتعت كثيرًا بهذا المؤتمر وعوضنى عن خمس سنوات قضيتها خارج مصر ، وبالتالى فقد عوضت فى ثلاثة أيام ما افتقدته فى خمس سنوات. وأعتبر ما قيل فى هذه الجلسة

بالذات وثيقة وطنية مهمة جدًا لها احترامها ولها أهميتها فى المستقبل خاصة وأنها نظرت فيما هو قادم من الأيام ، وسأقتصر فقط على ملاحظة واحدة هى إلى أستاذى الفاضل الأستاذ السيد ياسين وكنت أحسب أنى فقط الذى أشاكسه فإذا بمشاكسيه كثيرين وهذه الملاحظة تعلمتها من سيادته ، فقد علمنى بانتظام وصبر علىَّ كثيرًا حتى يرسخ هذا الدرس فى ذهنى ، وهو أن أكون جريئًا فى النقد ، فقد ذكر الأستاذ السيد ياسين فكرة أن كل عقيدة شمولية لا بد أن تنتقص من حقوق المواطنة وهذا صحيح وأتفق معه فى ذلك ، ولكن اختلفت معه فى أن الإسلام عقيدة شمولية ، فالإسلام عقيدة شاملة وليست شمولية وهناك فرق كبير وأنا أثنى على ما ذكرته الزميلة هبه رءوف فى الجلسة السابقة وما روته بسند صحيح عن أستاذنا الدكتور سيف الدين عبد الفتاح أن هناك علمًا يسمى علم الفروق وأنه لا بد أن ننتبه إلى الفرق بشدة ، فالعقيدة الشمولية هى عقيدة قسرية coercion عقيدة تفرض بالقهر والإجبار ، وهذا ما حدث فى التاريخ الماركسى ، أما العقيدة الإسلامية فهى عقيدة إيمانية ، فهناك فروق كثيرة جدًا ومنها أيضًا أن العقيدة الشمولية التى تخلق نظامًا شموليًا يقهر الناس ويطيح بالمواطنة هذه العقيدة مرجعها الإنسان ذاته وطالما أن مرجعها الإنسان ذاته فهى متحيزة بالضرورة إلى فكره أو إلى حزب أو إلى طبقة أو إلى جماعة من الناس ، أما العقيدة الشاملة وهى العقيدة الإسلامية فهى تزودنى برؤية للعالم أستطيع من خلالها أن أبنى اجتهادات قد أصيب فيها أو أخطئ ولكنها تظل الـ "Frame of Reference" لتفكيرى فى المسائل الاجتماعية .

الأستاذة / سوزان حرفي

أبدأ بالاتفاق مع الأستاذ السيد ياسين لأن قامتى وهامتى أقل بكثير جدًا من الاختلاف وبالفعل أتفق مع السيد ياسين فى أن لدينا مشكلة حقيقية تحت السطح ، وربما بين بعضنا البعض ، فيما يخص مشكلة الأقباط والمسلمين ، وللأسف الشديد الدولة لا تناقشها بحرية لأنها تشعر بأنها إلى حد ما قصرت فى هذا الموضوع وأنها لا تريد أيضًا أن تخوض فى هذا الاحتقان الشديد كى لا يمارس عليها الكثير من الإشكاليات ، وتحاول أن تؤجل المواجهة لاحقًا ، ولكنى أختلف مع الأستاذ السيد ياسين فى الحل ، فالحل ليس فقط بمناقشة مشكلة المسلمين والأقباط ومشكلة المرأة ، ولكن الحل هو فى مناقشة مشكلة المواطنة المصرية ، وإذا حلت بالفعل أزمة المواطن المصرى بشكل حقيقى وحصل على كل حقوقه فلن تكون هناك مشكلة حقيقية بين المسلم والمسيحى ، ومن يحصل على المناصب ومن لا يحصل عليها.

وفيما يخص ما ذكره الأستاذ صلاح الدين حافظ أرى أن التهميش - بالفعل- ليس فقط تهميشًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا ولكن أصبح تهميشًا لأبناء الأطراف فى القاهرة ولأبناء

الطبقة الوسطى فى الوجه البحرى ، وبالتالى أصبح التهميش هو تهميش مجتمع لصالح فئة قليلة - ربما لا تتعدى ٠,٥ ٪- هى فقط الحاكمة والحاصلة على كل الحقوق ، وقد قرأت خبرًا احتفت به كل الصحف القومية باعتباره إنجازًا حقيقيًا للعدالة المصرية وهو الإفراج عن ٤ مواطنين بعد أن سجنوا فيما بين ٥ إلى ٩ سنوات حيث اكتشفوا بعد اعترافهم والحكم عليهم بأنهم ليسوا المتهمين ، والحقيقة لا أجد تعليق على ذلك لأنى لا أملك فصاحة الدكتور سيف الدين عبد الفتاح كى أعلق على هذا الموضوع.

الأستاذ / ممدوح قناوي

الواقع أن هذه الأيام الثلاثة ، الغنية الثرية ، قد أثبتت أن مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية هو عقل كبير لمصر أو أنه العقل الكبير لمصر الآن، فقد كانت هناك مراكز أخرى ، ربما المركز الإستراتيجى للصحافة ووجدنا فى السنين الأخيرة أن هناك هبوطًا فى هذا العقل الذى يحدد لمصر فكرها وهويتها ، لكن مركز البحوث والدراسات السياسية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أثبت بالفعل خلال هذه الأيام الثلاثة أنه العقل الكبير لمصر ، ولذلك لم يكن غريبًا وجود كل التيارات الفكرية فى هذا المؤتمر. فالتيار الإسلامى كان حضوره قويًا ، وهذه ظاهرة حادثة بالفعل وأنا أحيى التيار الإسلامى هنا وأعتبر أن حضوره فى هذه الندوات ، إلى جانب التيارات الأخرى ، هو فائدة كبيرة لنا جميعًا ، وأعتقد أننا استفدنا جميعًا فكرًا حرًا ليبراليًا ، وهذا الذى دافع عنه الأستاذ السيد ياسين ومن هنا أنا أزعم أن التيار الإسلامى مطالب الآن - وهذا من منطلق المحبة والوطنية وتأكيد فكرة المواطنة والديمقراطية - بأن يعلن عن هويته وأن يحدد لنفسه برنامجًا يطرح فيه آراءه لكل مشاكل مصر وفى مقدمتها مشكلة الحكم ومشكلة الديمقراطية. وما رواه الأستاذ السيد ياسين لم يكن تأريخًا ملفقًا ، فالمسلمون من إندونيسيا شرقًا إلى الأطلسى غربًا لا زالوا وعلى مدى التاريخ ومنذ الفتنة الكبرى يحكمون بطبائع الاستبداد ، والسؤال هو: من يناهض هذا الواقع ؟ فهذا واقع وأنا لا أدافع عن الأستاذ السيد ياسين فهو لم يقل بأن الإسلام هو عقيدة شمولية ، فالإسلام منهج للحياة والإسلام دين وحياة وكل الأديان دين وحياة ، ولكنه ليس دينًا ودولة ؛ لأن الإسلام العظيم آخر الرسالات ، أكبر وأعظم من أن يحدد بجغرافيا لأن الإسلام للجميع منذ آدم.

النقطة الثانية ، فهى أننى استفدت من كلام الأستاذ صلاح الدين حافظ ، ولم أعرف إن كان انتماؤه الجغرافى إلى الشمال أو الجنوب ، فأنا صعيدى من سوهاج وفى ١٤ يوليو وهو يوم

يواكب عيد الحرية فى فرنسا تقدمت لتأسيس حزب سياسى جديد من واقع تجربتى السياسية على مدى ٤٠ عامًا فى العمل السياسى والبرلمانى والحزبى والوطنى وبمسمى "الحزب الدستورى الاجتماعى" وأنا هنا لا أروج لهذا الحزب ، وأعتقد وأشرف بأن ما تناوله برنامج الحزب فيه كل ما تم الحديث عنه على مدى الأيام الثلاثة الماضية ، وقلت إن باعثى على إقامة هذا الحزب هو تنامى وتزايد ارهاصات الغزو الأمريكى للعالم العربى والإسلامى ، هذه الهجمة الشرسة واعتبار الإسلام هو الخطر الجديد بعد سقوط كل مذاهبهم ، وفى النهاية رفض الحزب واعترض علىّ لأننى قلت لهم حال الاستماع لى أمام لجنة الاحزاب أن هناك ١٨ حزبًا فى مصر ليس من بينهم رئيس حزب سياسى صعيدي. أيضًا ، أؤكد أنه فى برنامج الحزب الدستورى الاجتماعى تم الحديث عن حقوق المواطنة ، بكل جلاء وقد أسميناه الدستورى حتى نبرز القيمة الدستورية فى فكر الحزب ، ثم فوجئنا أنهم استعاروا هذه المفردات وأصبحت عناوين لمؤتمر الحزب الوطنى الأخير ، وأتساءل هل هذا نوع من الإحساس بالذنب ؟

الدكتورة / هـدى عفيفى

بالنسبة للجنة الاحزاب ، لا أجد لها أى وظيفة إلا أنها توقف نشاط الأحزاب وتهدمها ، فمثلًا حزب الأحرار يفترض أن لديه لائحة وهذه اللائحة تحدد كيفية سير العمل فى حالة تغيب رئيس الحزب بالوفاة ومن ينوب عنه أو يحل محله وهكذا ، وقد حدث هذا بالفعل وتم إرساله إلى لجنة شئون الأحزاب وإذا ببعض المتطفلين يرسلون خطابات برغبتهم فى تولى منصب رئيس الحزب مع ملاحظة أن كلهم ليسوا أعضاءً فى الحزب ، ولم تحل لجنة الأحزاب هذه المشكلة بل تركتها للحزب كى يحلها بنفسه أو يتم اللجوء إلى القضاء ، فى حين أن هذه اللجنة لديها لائحة يفترض أن تراجعها ولتحكم بمدى مطابقة الطلبات المقدمة معها.

إضافة إلى ذلك نجد أن جهاز الأمن يحدد -بعشوائية- الأحزاب التى يحق لها الاجتماع دون غيرها ولا أعرف على أى أساس يتم هذا التحديد ، وأرى أن الحزب الحاكم يحاور بعض الأحزاب فى السر بناء على دوره كقائد أو معلم ، وأتساءل : لماذا لا يكون هناك حوار عام ؟

الأستاذ / إسـلام لطفي

أبلغ من العمر ٢٥عامًا وتخرجت فى الجامعة وحاولت التعيين فى الجامعة فوجدت أن هناك اعتراض أمنى ، وحاولت التقدم للنيابة فوجدت أن هناك اعتراضًا أمنيًّا ، فكرت فى

العمل كمدرس - كعادة كل المصريين - وبعد التعيين فى المدرسة ، جاء الاعتراض الأمنى ، وأرى أن هناك مشكلة فى حياة المصريين اسمها جهاز مباحث أمن النظام ، بناء على ما سبق قررت أن أكون إنسانًا مسالمًا وأن أنتظم فى سلك الدولة فوجدت أنه كل أسبوع تظهر إعلانات عن وجود ١٠٠ ألف وظيفة خالية ورأيت زميلى فى كلية الحقوق يعمل بائعًا متجولًا على كوبرى عباس وذكر لى أنه ذهب إلى الصندوق الاجتماعى للتنمية وحصل على قرض وأصبح بائعًا ، والقضية هى أن ٦٠ ٪من الشعب المصرى تحت ٣٠ سنة ، وأنا أزعم أن نسبة كبيرة جدًا منهم لديهم شعور بالغربة داخل مصر والشعور بأنهم ليسوا مصريين ، وأذكر أن زميل الدراسة - البائع - قال إنه لو اتيحيت له فرصة الحصول على الجنسية الإسرائيلية لفعل وسألته: هل يمكن أن يقول ذلك إنسان ؟ فأجابني: ومتى كنت إنسانًا ؟ وهذه هى القضية ، فنحن نبحث فى المواطنة ولم نبحث فى الإنسان.

الدكتورة / فريدة جاد الحق

أنا أحيى بشدة أستاذنا صلاح الدين حافظ على إثارته لقضية الصعيد ؛ لأن المؤتمر مهم جدًا ، ولكنى أتساءل ، كيف أغفلنا أهمية نصف سكان مصر كما ذكر الأستاذ صلاح الدين حافظ؟ وبالنسبة لمؤتمرات المستقبل أرى أنه من المهم التركيز على أجندة موضوعات البحث ، فأحيانًا وبدون وعى يتم تبنى أجندات غربية فنتحدث عن تهميش المرأة وتهميش الأقباط وننسى قضايا أخرى أهم. إضافة إلى ذلك فإن ما ذكره الأستاذ صلاح الدين عن التهميش المقصود والمتعمد هو نقطة مهمة جدًا وأنا لا أتنبأ بالمستقبل ، ولكن قد لا يصبح الصعيد فى المستقبل جزءًا أساسيًا من مصر.

وأرى أن هناك مشهدًا يمكن أن يلخص قضية المواطن المصرى هو مشهد سيارة الإسعاف ، بدءًا من تصرف قائد سيارة الإسعاف وانتهاءً بردود أفعال الجماهير بالنسبة للسيارة.

المهندس / سمير أبو زيد

هناك شخص فى اعتقادى لا بد أن يذكر أسمه فى هذا المؤتمر هو عادل لبيب محافظ قنا ، فقنا تغيرت بيد الإنسان القنائى وليس بسبب التمويل أو أى آراء فلسفية. قنا تغيرت بسبب أسلوب تعامل المحافظ عادل لبيب مع المواطنين ، لقد أصبح المواطن القنائى ينظف شوارع قنا بنفسه ويساهم بنفسه فى بناء المرافق وإذا كنا نتعامل نظريًا مع واقعة المواطنة فيجب النظر إلى الامثلة الواقعية ونستخرج منها أيضًا ما يضيف إلينا فى نظرتنا.

وأريد أن أضيف شيئًا فيما يخص المؤتمر ، وهو أن يوجد محور واحد - دائمًا - أيًا كان الموضوع ، عنوانه الإبداع ؛ كيف نضيف رؤى إبداعية لموضوع أى مؤتمر ، حتى لو أخطأنا ، فإنه لا بد من وجود فكر لما سيحدث مستقبلًا.

الدكتورة / نازلى معوض أحمد

هناك كلمة مكتوبة للدكتورة سعاد عبد الحميد ، تسأل فيها سيادة المستشار طارق البشرى قائلة ، ألا يمثل قانون الطوارئ ولجنة الأحزاب عقبتين فى طريق الديمقراطية ؟ وأشكر الحضور إسهاماتهم ونستمع مرة أخرى إلى السادة المتحدثين.

الأستاذ / السيد ياسين

أؤكد أنى أتحدث - وكلامى للدكتور إبراهيم البيومى غانم- عن الدولة الدينية ، فأنا ضد الدولة الدينية ، والإسلام لا خلاف بشأنه إطلاقًا ، فهو ليس عقيدة شمولية ، وأرى أن ولاية الفقيه مختلف بشأنها داخل إيران والرئيس خاتمى يعانى الأمرين من رئيس مصلحة تشخيص النظام ، والقضاء الإيرانى مخترق سياسيًا وتصدر أحكام بالإعدام ، وبالتالى فأنا ضد الدولة الدينية -سواء اتخذت الشكل الإيرانى أو الشكل الترابى أو الشكل السعودي- حتى أكون صريحًا ، والإسلام كما نعلم ليس فقط عقيدة وإنما هو دين عالمى ورسالته عالمية.

الأستاذ / صلاح الدين حافظ

الحقيقة سوف أبدأ بنقطة أثارها أحد الحضور ، وهى القول بأن لبنان نموذج ، وأنا لا أتمنى أن نصل إلى مرحلة لبنان ، فمشكلة لبنان هى مشكلة المواطنة ، فلبنان لم تستطع أن تصل إلى صيغة المواطنة حتى الآن ، أما البهرج فقضية أخرى ، والتلوين قضية أخرى ، إنما القضية الرئيسية والأزمة الرئيسية فى لبنان أنه لم يستطع أن يصوغ قضية المواطنة وحقوق المواطن المتساوى إنما هو موزع بين ١٨ طائفة دينية ، فأرجو أن يخرج الأخ السائل هذا النموذج من ذهنه مبكرًا.

النقطة الثانية هى قضية التشريح ، وأرى أنه بلا تشريح لوضعنا لن ندرك أخطاءنا وأنا مع نظرية التشريح ومع الأطباء الجراحين على طول الخط ؛ لأن قضايانا أصبحت من الصعوبة بمكان أننا لا نستطيع أن نصل إلى حلول جذرية ، وإذا وصلنا إلى حلول أو طرحت علينا حلول فهى حلول تجميلية بما فيها قضية المواطنة وبما فيها قضية الديمقراطية . فهى كلها

ديكورات تجميلية ، والسؤال هو: هل سوف نستمر فى هذا الوضع ؟ أم يجب أن نشرح أكثر فأكثر حتى نصل إلى الحلول الجذرية ؟

النقطة الثالثة ، هى قضية الحق فى الحياة التى أشار إليها أحد الأخوان وهنا نجد جزأين ؛ الحق فى الحياة هى قضية أبعد من الانتحار ، والحق فى الحياة هو حق من حقوق الإنسان وهو الأصل وهو أعمق من أى حقوق سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أخرى. لأنه الأساس ، فالحياة هى الأساس وقد خلقنا الله لكى نعيش لفترة محددة ولكل منا حياة وعليه فقد خلقنا الله لكى نعيش ولم يخلقنا لكل نكابد طوال حياتنا ولكن لكى نسعد أحيانًا ، ولا بأس أن نسعد أحيانًا لا أن يصل بنا الحال إلى اكتئاب ، فانتحار ، فهذه هى القضية الخطيرة التى تتعلق بمستقبل المواطنة ومستقبل الديمقراطية فى مصر.

أما قضية الاختفاء فأرى أن الأمر لا يقتصر على رضا هلال فقط ، إنما طرح قضية اختفاء رضا هلال جاء كنموذج لأنه لم يكن شخصًا نكرة ، وأنا أدافع عن حقه فى الحياة لأنكم جميعًا قد تكونون معرضين لنفس المصير ، وبالتالى هذه قضية جوهرية ويجب أن ندركها بشكل أساسى ، والاختفاء القسرى فى مصر معروف ، فهى ليست حالة رضا هلال أو منصور الكخيا ، وقد أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان - فى العام الماضى - تقريرًا ذكرت فيه أنه تم رصد ١٨ ألف حالة اختفاء قسرى فى مصر وهذا رقم مخيف بالفعل.

النقطة الرابعة ، هى قضية التهميش وأنا أرجو ألا يفهم كلامى على أنه نوع من العنصرية والانتماء للصعيد ، فالقضية هى أن الوطن يتم شق ظهره بأساليب مختلفة ، من بين هذه الأساليب أن يمارس التهميش عمدًا أو جهلًا ضد منطقة جغرافية أو ضد فئة أو ضد طائفة دينية أو ضد فكر سياسى معين. والمبدأ الأساسى هو أننا ضد التهميش بما فيه التهميش الجغرافى والتهميش المجتمعى للصعيد ، وبهذه المناسبة أشير إلى صورة الصعيد فى الإعلام المصرى الذى يظهر الأسرة الصعيدية بمظهر البلاهة والسذاجة والعبط بينما هو لا يدرى أن الأسرة الصعيدية أسرة قوية جدًا هذا فى الوقت الذى يظهر فيه المرأة الصعيدية مرأة متخلفة وجاهلة وخاضعة ومقهورة ، وهو لا يدرى أن عماد الأسرة فى الصعيد هى المرأة وهى القوية والحاكمة بأمرها.

النقطة الخامسة ، حول قضية بالغة الأهمية فى فترتنا الحالية - وقد أثيرت كثيرًا- هى قضية التغيير من الخارج ، وقضية مستقبل الديمقراطية فى مصر ، وقضية دور المواطن المصرى فى صنع هذا المستقبل وفى صنع أو توجيه أو قيادة التغيير فى مصر. وأرى أن التغيير من الخارج

أصبح قضية مطروحة ، وإذا كانت الولايات المتحدة نجحت من عامين ، فى أن تستصدر من الأمم المتحدة قرارًا بحق التدخل الإنسانى وأنه تحت هذا الحق يجوز لأمريكا أن تتدخل فى أى دولة فى العالم باسم حق التدخل الإنسانى ، فقد استغلت بعض التيارات القبطية فى الخارج هذا الموضوع وأثارته فى الكونجرس الذى ناقشه بدورة العام الماضى ، وقال إن هذا الأمر يندرج تحت قرار حق التدخل الإنسانى ، وقد أثرت هذه القضية ؛ لأن المسألة قد اتسعت وأصبح الآن هناك شرعية مغلوطة لما يسمى بالتدخل الأجنبى فى البلاد المختلفة ، ووصل بنا الحال إلى أن الاحتلال أصبح تحريرًا ، وهذا واضح فى نموذج العراق ، وصحيح أننا ضد النظام العراقى السابق وكنا نعارض نظام صدام حسين وننتقده ، ولكن هذا لا يعنى أن تعطى الولايات المتحدة نفسها - خارج الشرعية الدولية - حق التدخل فى العراق والغزو والاحتلال باسم تحرير العراق . وقد فرضت قانونًا - استصدرته أخيرًا من الكونجرس - يقضى بمحاسبة سوريا واسترجاع سيادة لبنان ، أى أنها تعطى نفسها مبررًا لأن تضرب سوريا بحجة تحرير لبنان ، وهكذا وعليه فالقضايا أصبحت شديدة الاختلاط ، وأنا ضد التدخل الأجنبى ، وأذكر أنى كنت كتبت مقالة منذ عامين قلت فيها "بيدنا لا بيد أمريكا" ، وكان هذا فى عام ٢٠٠١م بعد أحداث ١١ سبتمبر مباشرة ، وعندما بدأت فكرة التدخل العسكرى ، ومن بعدها الضغط الأمريكى السافر على الدول العربية لإحداث تغييرات ديمقراطية ، ونحن مع التحول الديمقراطى ونحن نطالب بالإصلاح الديمقراطى تلبية لحاجة وطنية ، تلبية لإصلاح داخلى ، ولكن حين يأتى من الخارج يضعنا فى حرج شديد فيجعلنا ضد التدخل الأمريكى بشكل مباشر ، حتى لو كان فى صالح التطور الديمقراطى ، والواقع أن جزءًا أساسى آخر هو استخدام المعونات واستخدام العامل الاقتصادى فى الإخضاع والترويض وليس المساعدات الأمريكية المباشرة فقط ، ولكن المجتمع المدنى أصبح يتعرض لإغواء وإغراء ولجذب شديد التأثير ، وبالتالى فمعظم جمعيات المجتمع المدنى التى تعمل - بما فيها التى تعمل فى مجال التطوير الديمقراطى والدفاع عن حقوق المرأة والدفاع عن حقوق الإنسان - تتلقى دعمًا أجنبيًا ، أو تسمح لنفسها بأن تأخذ تمويلًا أجنبيًا ، وبالتالى تخضع بشكل من الأشكال للأجندة التمويلية ، وأنا أعتقد أن هذه القضايا تؤثر فى مجملها فى الجزء الرئيسى الذى يجب أن نتكاتف جميعًا لأجله ، فلا يكفى فقط أن نتحدث فى الحوارات والمؤتمرات ، ولا يكفى أن نلقى المحاضرات ، ولا يكفى أن نفكر وننظر ، ولكن علينا أن نبحث عن آلية لتحقيق الإصلاح الديمقراطى الحقيقى ، ولإرساء قواعد المواطنة الحقيقية ، ولإرساء مبادئ رئيسية ، كمبدأ تكافؤ الفرص ولا أقول المساواة ولكن لإرساء مبدأ تكافؤ الفرص والعدل الاجتماعى فى هذا المجتمع الذى يتمزق من فوقه إلى أسفله ومن شماله إلى جنوبه .

المستشار / طارق البشري

بالنسبة للأستاذ الجليل محمد غريب الذى تحدث عن مشروع قومى لكل التيارات ، أرى أن هذا الأمر يمكن أن يجد استجابة فى المجال السياسى ؛ لأن أمامنا تجربة مريرة ، فقد ظللنا لمدة ٢٠ سنة مختلفين فى أشياء ، ثم سرقت منا أشياء كثيرة ووجدنا أنفسنا بعد ذلك فى وضع سيئ جدًا ، وكان ذلك من كل النواحى الاقتصادية والسياسية وأصابنا قدر من الوهن ونحن نتكلم فى أمور أقل أهمية مما كان يحيط بنا ولم نقدر حقيقة المخاطر التى تحيط بهذا الوطن فى وقت مناسب ، وكانت هذه مشكلة كبيرة ، كلنا مسئولون عنها بكل تياراتنا وبكل فئاتنا ، وأول ما يجب أن نفعله -بدءًا من اليوم- هو عدم تحميل طرف للطرف الآخر المسئولية كاملة وعلينا أن نبدأ فى التناقش فيما هو قائم حاليًا.

وحول قانون الطوارئ وقانون الأحزاب أقول إننى قد أشرت إليهم ، والنقطة الأخيرة التى أود الحديث عنها هى أن موضوع الديمقراطية هو من ضرورات الأمن القومى المصرى ، وأصبح لزامًا علينا أن نسترد شيئًا من هذه الديمقراطية ، وهذا يذكرنى بفترة الربع الثانى من القرن العشرين عندما كانت ترتبط قضية الديمقراطية بقضية التحرير بشكل قوى جدًا ، وبالطبع الوضع مختلف وليس لدينا الآن جنود أجانب إلا أن الضغوط على الإدارة السياسية أقوى بكثير من أن تنفرج إلا بتأييد شعبى قوى وقدرة على التحريك الشعبى الذى يمكن من تحقيق هذا الأمر ، وأتصور أنه عندما يكون بجوارنا مجتمع توسعى يقوم على الاستيطان وعلى طرد الشعوب من أراضيها والحلول محلها ويمتلك من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ رأس ذرى - كما يقال - وأن يكون على حدودنا وخاض معنا أربع حروب فى نصف قرن ، أتصور أنه بعد كل هذا ، يجب أن نكون يقظين تمامًا وإن لم نفعل ذلك فهذا تقصير منا فى حماية هذا البلد من هذا الخطر الوشيك والمحدق. وأتذكر فى هذا الموقع كلمة من أمل دنقل عن زرقاء اليمامة ، والتى رأت على مسيرة ثلاثة أيام شجر يتحرك فاتهم القوم عينيها بالبوار وفى هذا الوقت كان العدو قادمًا من بعيد ويستتر من وراء الأشجار ، والمشكلة اليوم أن العدو ليس وراء الأشجاء بل إنه صريح جدًا وواضح جدًا ، وعليه فأرجو أن يعاد من جديد الربط ما بين الوطنية وما بين الديمقراطية هذا مع عودة قضية الاستقلال من جديد ، ولكن ليس فى ثوبها القديم ؛ لأن حماية الأمن القومى هى لب قضية الاستقلال ، وقد أدركنا هذه القضية من العسكريين عندما قرأنا عنهم ، أن الأمن القومى المصرى يمتد من السودان جنوبًا وباب المندب إلى سوريا ولبنان والشام وكل هذه هى منطقة أمن قومى مصرى عسكرى كلها مهددة ، أرجو أن نستيقظ .

التقرير الختامى

قضايا واتجاهات المناقشة . .

د. علا ابو زيد

١٣٧١

obeikan.com

obeikan.com

قضايا واتجاهات المناقشة ..

د . علا ابو زيد

فى تميز واضح وجلى مقارنة بالعديد من المؤتمرات التى رعاها مركز البحوث والدراسات السياسية ، اتسم المؤتمر السنوى السابع عشر للمركز فى موضوع المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية والذى عقد فى الفترة من ٢١-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣م بثراء الأفكار وغناها ، وكذا جدتها وحدتها ، سواء تلك الأفكار التى تضمنتها الأوراق البحثية الممتازة التى صاغتها عقول نخبة من خيرة الباحثين المصريين ، أو التى جاءت فى التعقيبات المتخصصة والمتميزة على هذه الأوراق التى قدمها خبراء لهم باع طويل فى المجال أو تلك التى جاد بها الحضور المتميز .

وزخم وتنوع الأفكار التى دارت فى فضاء المؤتمر على مدار جلساته التسع مع محاضرته الافتتاحية وحلقة النقاش الختامية والتى استغرقتها أيام انعقاده الثلاثة ، تجعل مهمة التصدى لوضع هذه الأفكار فى مسارات للحوار والمناقشة واضحة وتجميعها فى شكل قضايا لها عناوين محددة مهمة ليست باليسيرة. ولكن لأن إدارة المركز تؤمن أن النقاش الذى أثارته الأوراق البحثية والتعقيبات المقدمة عليها بما يحويه من أفكار وامضة لا يقل أهمية عما تضمنته هذه الأوراق والتعقيبات من فكر وتحليل خاصة مع التميز الواضح والاهتمام الأصيل للسادة حضور مؤتمر المواطنة ومستقبل الديمقراطية بموضوعه ، فإنها قررت ضرورة أن يتضمن التقرير الختامى ما أثاره الحوار من نقاش حول الأبحاث والتعقيبات باعتباره جزءً أساسيًا من أعمال المؤتمر لا تكتمل إلا بإبرازه. ومن هنا كان الاجتهاد فى قراءة رؤية كل من شارك فى الحوار سواء برأى أو فكرة أو نقد أو توضيح والعمل على استخدام إسهامات الجميع لبناء خريطة للقضايا والموضوعات التى تم تغطيتها أثناء مناقشة الأبعاد المختلفة لموضوع المواطنة المصرية آملين أن نكون قد وفقنا فى المهمة وأن يرتفع هذا التقرير إلى مستوى ثراء الأفكار التى زخرت بها المناقشات والحوارات.

أولًا : قضية تعريف مفهوم المواطنة

رغم أن هذه القضية لم تستقطب مناقشات مباشرة موجهة لها بصفة خاصة ، إلا أنها ظلت قضية عالقة على خلفية جل الحوارات التى دارت حول الأبعاد المختلفة لموضوع المواطنة.

وبذا تم اختيار أحد أهم أهداف المؤتمر والذى يتمثل فى الإجابة عن السؤال التالى : هل هناك مفهوم للمواطنة يتحقق عليه رضاء عام فى مصر؟ فلقد كان بإمكان منظمى المؤتمر أن يقدموا تعريفا إجرائيا للمفهوم ينبنى عليه هيكل بحوث المؤتمر وإشكالياته ولكن كان الهدف هو استكشاف حال المفهوم فى ظل الخبرة المصرية ، كما أن اقتراب المؤتمر من الموضوع - كما يتضح من ورقة فلسفة المؤتمر وبرنامجه - كان اقترابا متعدد المداخل والأبعاد. ولقد فرض هذا الاقتراب الربط فى المؤتمر بين المواطنة والديمقراطية فى مصر من ناحية ، وذلك التحول - من ناحية أخرى- فى نطاق "السياسة" وحدودها ، حيث اتسعت لعلاقات الدولة والمجتمع والفرد ، وليس للسلطة بمفهومها التقليدى فقط. بعبارة أخرى تحقق هدف المؤتمر الأساسى ، ألا وهو محاولة رسم خريطة متكاملة تتضافر فى صياغتها اقترابات شتى وتتشابك فيها مستويات متعددة للتحليل ، وكذلك تشارك فى الجدال حول همومها الكبرى التيارات الفكرية المصرية الكبرى.

فالقارئ للأوراق البحثية التى نوقشت والمتابع للتعقيبات والتعليقات على تلك الأوراق ليلحظ بمنتهى اليسر غياب اتفاق بين الجموع حول تعريف واحد لمفهوم المواطنة. فالبعض أعلن عن قبوله تعريف المواطنة فى الفكر الغربى على اعتبار أن مفهوم المواطنة هو مفهوم ظهر فى تراث الدراسات السياسية والاجتماعية الغربية ، ومن ثم ، فإن المواطنة عند هذا الفريق هى مفهوم يشير إلى العضوية الكاملة للفرد فى جماعة سياسية والتى ترتب له حقوق وتضع عليه واجبات ترتكز على التطبيق التام لمبدأ المساواة. وأصحاب هذا الفريق يركزون تحديدًا على البعد القانونى الدستورى للمفهوم والذى يرتبط بمجموعة من الحقوق يطلقون عليها حقوق المواطنة ، وهى حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية يرون أن المواطنة تعلو أو تخفت بقدر نجاح أو فشل الدولة فى توفير هذه الحقوق ، فإذا ما توافرت هذه الحقوق للأفراد يضحون مواطنين وإذا حرموا منها يضحون رعايا الدولة . ولقد أفاضت الأوراق المتعلقة بتعريف المواطن وحقوقه - ناهيك عن المحاضرة الافتتاحية للمؤتمر- فى تشخيص أسباب وتجليات انتهاك حقوق المواطنة نظرا لعدم احترام القانون.

وعلى الجانب الآخر كان هناك فريق يصر على أن المواطنة ليست علاقة بين الفرد والدولة، وإنما هى علاقة بين الفرد والمجتمع. وأصحاب هذا الفريق عندما يعرفون المواطنة فإنهم ينظرون لها على أنها علاقة انتماء بالأساس تنتج عن تفاعل مجموعة من البشر مع بعضهم البعض ومع بيئتهم المحيطة بما يولد تراثًا مشتركًا محتواه هو الدين والثقافة واللغة والخبرة التاريخية المشتركة ، ويصبح المواطن هنا عضوًا فى مجتمع قومى يعطيه ولاءه ويكتسب منه

هويته التى يتعامل بها مع مواطنيه فى مجتمعات أخرى. فالمواطنة هنا ترسم الحد الفاصل بين الأنا والآخر.

وللوهلة الأولى تبدو التفرقة بين توجهات أصحاب الفريقين هامة خاصة عند بحث علاقة الخارج بالداخل. فأصحاب الفريق الذى يركز على الجانب الحقوقى عند تعريفهم لمفهوم المواطنة يبدو أنهم يفتحون الباب على مصراعيه لكى تخفت المواطنة فى منطقتنا نتيجة عجز معظم دول المنطقة عن تلبية حاجة الأفراد إلى إشباع حريات سياسية وحقوق اقتصادية واجتماعية يرونها أساسية ويدركون فى عالم يعرف ثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات أنها متاحة فى "الخارج" للمواطنين بوصفها حقوقًا أساسية ، ومن هنا تتقطع روابط الإنسان بوطنه لعجز الداخل عن إشباع حاجات البشر. ولكن المتأمل للوضع العالمى الراهن فى ظل عولمة شرسة تحاول فيها دولة واحدة فرض ثقافتها كمرجعية وحيدة يعاد على أساسها صياغة العالم بأسره يدرك أن أصحاب الفريق الثانى الذين يعرفون المواطنة بوصفها علاقة انتماء لمنظومة قيمية ليسوا فى وضع أفضل بالضرورة. فعلاقة الانتماء تذوب حقيقة أمام ثقافة مخترقة وغازية تستحوذ على إعجاب إنسان "الداخل" ، بحيث يتم استلاب المواطنة من إطارها القومى لتختفى منظومة "نحن" و "الآخر" لتحل محلها عواطف إنسانية عامة لا تحتفى بالوطن المحدد. وسوف نعود لقضية الداخل والخارج بشىء أكثر من التفصيل فى جزء لاحق ، كما سنعود إلى قضية الدين المواطنة أيضا نظرا لأن جانبًا مهمًا من بعض الأوراق والتعقيبات والمناقشات قد نظر إلى مفهوم المواطنة فى مصر من منظار وضع المسيحيين فى مصر أو ما يسمى لدى البعض "المشكلة القبطية".

وعلى هامش قضية تعريف المواطنة نجد صوتًا يعلو مؤكدًا أنه رغم تعدد التعريفات المطروحة للمواطنة فإنها على تنويعاتها مستمدة من تراث عصر التنوير الأوروبى فلا يجوز استيراد أى منها. فالتراث الإسلامى عند أصحاب هذا الفريق عرف مفهومًا للمواطنة أكثر رصانة مما أفرزه التراث الغربى وإن لم يستخدم نفس المصطلحات والعبارات . ويرى أصحاب هذا الفريق ضرورة الاجتهاد من أجل إحياء هذا المفهوم بالعودة للمصادر ، فى حين يرى البعض داخل هذا الفريق أنه لا يمكن إعادة إنتاج مفهوم المواطنة بالعودة إلى تراثنا وحسب ، فرغم أهمية هذا فى ضوء الدعوة لتجديد أصولنا الحضارية ، إلا أنه يجب بذل الجهد من أجل الوصول إلى تعريف للمواطنة يعيد إنتاج الأصول ، ولكن فى ضوء مستجدات العصر الحالى .

ثانيًا : كيف يقرأ العقل المصرى مفهوم المواطنة

تحت مظلة هذه القضية الرئيسية التى تتعلق تحديدًا بتيارات الفكر الرئيسية الفاعلة على الساحة المصرية وما تطرحه من رؤى حول مفهوم المواطنة وما يتشابك معه من مفاهيم أخرى ، تعرض المتحاورون لمجموعة من القضايا الفرعية ذات الصلة جاءت على درجة كبيرة من الأهمية منها :

١ – قدر الاستمرارية والتغير داخل التيار الفكرى

من المعلوم أن عاملًا هامًا من عوامل تقييم نجاح التيار الفكرى هو مدى قدرته على الاستجابة لاحتياجات البشر ولمتغيرات المشاكل ولمستجدات القضايا خاصة فى لحظات التحولات الكبرى وعند المنعطفات التاريخية الفاصلة. فقدرة التيار على التجدد الفكرى هى فى الواقع محك النجاح والمؤشر الحقيقى للقدرة على الاستمرارية ، وليس الثبات بإطلاق. صحيح أن هناك مبادئ يعتبرها كل تيار من ثوابته التى لا يمكن الحياد عنها إلا أن هذا لا يجوز أن يؤدى إلى اعتبار كل ما انبنى عليه التيار هو من الثوابت التى لا يمكن الاجتهاد فيها أو التجديد بخصوصها بدعوى الاستمرارية فهذا يكون بمثابة هروب من مواجهة الواقع وإعلان عجز عن التجدد الفكري. فبقدر القدرة على التغير تكون القدرة على الاستمرار. فالفكر العاجز عن التغير هو الفكر العاجز عن الاستمرار.

ولقد أجمع الحضور تقريبًا على أن التيارات الفكرية الكبرى الموجودة على الساحة المصرية سواء الليبرالية أو اليسارية أو القومية أو الإسلامية أو القبطية تعانى كلها دون استثناء ، وإن كان بدرجات متفاوتة ، من أزمة فكرية حادة. فخطاب التيار الواحد يتناسخ إلى حد بعيد ليس فقط بالنظر إلى المشكلات والقضايا والمفاهيم التى يتناولها بل وحتى فى العبارات التى يستخدمها. فالفكر الموجود على الساحة المصرية الآن هو ، بأكثر من معنى ، مجرد إعادة إنتاج لخطاب تقليدى. وحتى التيار الإسلامى الذى خاض أعلامه محاولات محمودة للتجديد فشل فى مجمله فى تقديم اجتهاد يستوعب كل مشاكل المواطنة المصرية ، كما أن الفكر القومى رغم أنه يتجدد إلا أن العديد من أعلام نخبته الفكرية ما زالوا يجاهرون بأن قضية الوحدة العربية والاستقلال القومى مقدمة على قضية المواطنة والديمقراطية ، أما التيار اليسارى فهو عاجز تمامًا عن تقديم فكر جديد يواجه التحول الهائل فى الواقع القائم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وتظل مشكلة التيار الليبرالى هى عدم مواكبته لتطورات الأيديولوجية الليبرالية الغربية سواء على مستوى الفكر أو الممارسة ، أما الخطاب القبطى فمشكلته الكبرى أنه

خطاب بؤرى ، إذا جاز التعبير ، بؤرته المركزية هى فكر البابا شنوده وكل ما ينتج خلا هذا يدور فى فلك هذا الخطاب إما رفضًا أو قبولًا أو تعديلًا ، فهو فى مجمله خطاب رد الفعل وليس الفعل ويدور فى دائرة مغلقة عليه.

وكان الاتجاه العام للمناقشة حول هذه القضية الحيوية هو أن التيارات الفكرية جميعها على الساحة المصرية فى حاجة ماسة إلى خوض غمار عملية اجتهادية تكون غايتها تقديم فكر جديد ، أو فلنقل متجدد ، يساهم فى رسم معالم استراتيجية جديدة للمجتمع المصرى تصحح العلاقة المختلطة بين الدولة والمواطن. فالتيار الذى سيصعد ويحقق مكانة بين الناس هو التيار الذى سينجح فى صياغة وتقديم مشروع يصحح العلاقة بين الفرد والدولة من خلال تحويل البشر من رعايا للدولة إلى مواطنين فى كل الدولة.

٢ - طبيعة العملية الاجتهادية

بعد الاتفاق على ضرورة أن تخوض تيارات الفكر المصرية عملية اجتهادية تستهدف التجديد الفكرى بخصوص مفهوم المواطنة تساءل الحضور عن طبيعة هذه العملية. هل يجب أن تكون عملية جماعية تخوضها التيارات متضامنة تعبيرًا عن "ديمقراطية" عملية بناء مفهوم المواطنة والديمقراطية ، أم أنها عملية لا يمكن إلا أنه يخوضها كل تيار منفردًا نظرًا للطبيعة الخاصة جدًا لكل تيار بالنظر إلى قناعاته ومرجعياته ؟ وهذا الطرح أثار ضمن ما أثار قضية مساحة المتفق عليه والمختلف حوله فيما بين تيارات الفكر المصرى المختلفة.

فرغم وجود قناعة بتميز كل تيار فكرى ، إلا أن الاتجاه القوى الذى ساد الحوار حول هذه النقطة عبر بشدة عن استشعار الجميع على اختلاف انتماءاتهم الفكرية بالضرورة القصوى للعمل على خلق جماعة وطنية متماسكة رغم تنوع مكوناتها. وكان هناك ميل واضح لتشجيع ضرورة البحث عن وإبراز قدر المتفق عليه بين التيارات الفكرية المختلفة وضرورة الاعتراف بأنه وإن كانت الحقيقة كلية إلا أن إدراكنا لها جزئى بالضرورة ، ومن ثم يكون لكل إدراك جوانب الصواب وجوانب الخطأ ، ومن هنا تأتى إمكانية بل وحتمية أن نتكامل بالضرورة لنصبح أكثر قربًا من الحقيقة.

وكان هناك تأكيد أيضًا من الحضور على أن الانشغال المستمر بخلافاتنا الفكرية والاهتمام بإبراز أن الآخر هو دائمًا الذى يعانى من مشكلة وأنه لا يصلح للتعامل مع أزمات المجتمع قد شغلنا على مدار سنوات عن أخطار جسيمة محدقة بنا فى الداخل (الفقر/ الجهل/ القهر..إلخ) ومن الخارج (الخطر الصهيوني/ الهيمنة الأمريكية..إلخ) وأنه قد آن الأوان لكى نجعل هذه

الخلافات البينية فى مرتبة ثانوية وأن نعمل على خلق جماعة وطنية متماسكة تجابه المخاطر الحقيقية التى نواجهها فى الداخل والخارج والتى تطول الجميع دون تفرقة. وأكد الحضور على أن الأمر الذى يساعد على صعود هذه الجماعة الوطنية الواحدة من القوى والتيارات الوطنية المتعددة هو واقع أن تيارات الفكر المصرى ليست منفصلة حقيقةً ، رغم أن ظاهر الأمور قد يوحى بغير ذلك.

وعندهم أن منطلق التداخل بين التيارات هو أنها جميعها لها موقف من قضايا متماثلة نجدهم جميعًا مهمومين بها وعلى رأسها قضايا المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع عدم جواز إنكار وجود اختلافات فى المفردات إلا أن هناك قدرًا لا يستهان به من التوافقات. وفى هذا المنعطف التاريخى الهائل الذى نجتازه جميعًا يبقى أمر محتوم أن يسعى المنتمون إلى هذه التيارات إلى إبراز وتأكيد القدر المتفق عليه وكذا العمل بإخلاص على أن يلتقوا فى منطقة وسط فيما يختلفون حوله. وهذا هو السبيل الوحيد لكى ننتقل جميعًا إلى الجامع السياسى الذى يجمع المصريين فى بوتقة واحدة والذى على أساسه نضبط مفهوم الصالح الوطنى الذى نسعى جميعًا إلى تحقيقه.

٣ - التجربة التاريخية كمؤشر دال على المشروع الفكرى

ومن الموضوعات اللافتة التى أثارتها قضية قراءة العقل المصرى لمفهوم المواطنة موضوع مدى صواب أو خطأ الاحتكام إلى التجربة التاريخية للحكم على المشروع الفكرى لتيار ما. وإذا كان هذا الموضوع قد ثار بمناسبة ادعاء التيار اليسارى فى مصر أن ما حدث فى الاتحاد السوفيتى من سحق للمواطن وقمع لمفهوم المواطنة لا يعبر عن الماركسية الحقيقة ، فإن الحوارات امتدت لتطول تيارات فكرية أخرى ، خاصة القومية والإسلامية ، حيث انقسم الحضور إلى فريقين أحدهما يؤكد أن تاريخ وتجارب المسلمين أو القوميين أو الماركسيين لا يقوم بذاته حجة ولا دليلًا نحكم به على الإسلام أو على القومية أو على الماركسية كمشاريع فكرية ، أما الفريق الثانى فكان يؤكد أنه لا سبيل للحكم على مشروع فكرى لتيار ما إلا من خلال وضعه موضع اختبار ، وما التاريخ وتجاربه إلا معامل الفكر الإنساني. وإذا كانت التجارب التاريخية التى وضع فيها الإسلام أو الماركسية أو القومية على المحك فى بلادنا ولدت نموذجًا مستبدًا يلغى المواطنة ويسحق المواطن لصالح السلطة فلا يجوز للمنتمين إلى مثل هذه التيارات أن يركنوا إلى الحجة الواهية التى مؤداها ضرورة الفصل بين الإسلام والمسلمين والماركسية والماركسيين والقومية والقوميين ، بل لا بد أن يبحثوا عن تفسير لذلك فى النظرية بدلًا من إضفاء مسوح المثالية عليها ، وهذا لا يكون إلا من خلال دراسة نقدية تفتش بموضوعية عن مواضع الخلل.

ثالثًا : هل المواطنة منحة تعطى أم حق ينتزع ويمـارس ؟

الواقع أن الذى دفع بهذه القضية لتحتل حيزًا معتبرًا من حوارات المؤتمر هو الشعور العام السائد بضعف المواطنة المصرية ، وكان هذا دافعًا للتساؤل : هل ضعف المواطنة خطأ السلطة أم خطأ البشر ؟ وانقسم المتحاورون حول هذا الموضوع إلى فريقين. أما الفريق الأول فأكد أصحابه أن ضعف المواطنة المصرية وخفوت تجلياتها إنما هو خطأ الأفراد ، ذلك أنه كما أن النظم الديكتاتورية تتغول على مفهوم المواطنة فإن السلبية السياسية تنتقص من المفهوم وتكلسه ، فكما هناك قابلية للطغيان هناك كذلك قابلية للإذعان . إذعان الأفراد هو انتقاص من معنى المواطن لأن لب المواطنة عند هذا الفريق هو المشاركة ، فكما أن النظم المستبدة التى لا تتيح المشاركة تنتقص من المفهوم فإن النظم التى تسودها السلبية السياسية تنتقص هى الأخرى من معنى المواطنة. ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن المواطنة لا تمنح بل إنها يتم اقتناصها عبر مسيرة كفاح وطنى جاد ، فهى حق مكتسب. ويلفت أصحاب هذا الفريق النظر إلى خطورة التحليل الأحادى لمشكلة ضعف المواطنة والذى ينزع إلى وضع الخير كله فى جانب (الأفراد) والشر كله فى جانب (الدولة). فهذه النظرة لا تساعد على سبر أغوار المشكلة. ومن ثم يكون الفشل فى التعامل معها بشكل فعال. فهذه النظرة الأحادية تتجاوز عن مشكلة رئيسية تعتبر عاملًا محوريًا فى أزمة المواطنة المصرية ، وهى ضعف وهشاشة الجماعة السياسية فى مصر ، بما يؤدى إلى تعقد مشكلة المشاركة السياسية ، فالمشكلة ليست فى حجم المشاركة السياسية من عدمه ، ولكن المشكلة حقيقة تكمن فى كيف ونوع المشاركة السياسية. ولقد برز من بين أصحاب هذا الاتجاه الأول من يقولون إن ضعف المشاركة السياسية لدى المصريين وعدم اعتيادهم عليها هو الذى يفرض الحاجة إلى التدرجية فى تنفيذ التغيير السياسى ؛ ذلك لأنهم يرون أن ضعف وهشاشة الجماعة السياسية الوطنية وعدم قدرتها على التفاعل مع المشاكل بقدر فعال هو المسئول عن إلقائها مسئولية غياب الديمقراطية على الحكومة أساسا ، فى حين أن المشكلة الأساسية لا تكمن فى الحكومة فقط ولكن ترجع إلى هشاشة المجتمع المدنى والسياسى.

وربما يكون من المفيد هنا أن نلفت الانتباه إلى قضية فرعية لها دلالة واضحة بالنسبة لحوارات وحجج هذا الفريق الأول فضلًا عن أنها استحوذت على جانب معتبر من حوارات الحضور ، وهى قضية مواطنة المرأة ، حيث فجر الحوار مقولة إن المرأة المصرية لم تحصل على حقوق المواطنة ، والمقصود بها فى هذا السياق حقوق المشاركة السياسية ، إلا خلال ثورة يوليو ، حيث نصت كل الدساتير والقوانين ذات الصلة التى تلت الثورة على أن للمرأة حقوق المواطنة

كاملة وعلى قدم المساواة. ولقد ثار جدل كبير حول هذا الموضوع تركز فى جانب معتبر منه حول أن هذه الحقوق التى جاءت بقرارات فوقية ، أى التى هى منحة من السلطة فى الحقيقة ، لم تفد المرأة المصرية مواطنتها ولم تؤد إلى ممارستها ، بل إنها على العكس أدت إلى حدوث انقطاع فى عملية كفاح وعمل وطنى من جانب المرأة المصرية بدأت منذ العقد الثانى من القرن العشرين ، وكان من الممكن أن تنتهى بالمرأة المصرية إلى انتزاعها حقوق مواطنتها لولا أنه تم اختطاف تلك العملية من قبل الدولة وتفريغها من محتواها ومعناها.

وهنا تأكيد مرة أخرى على ما يذهب إليه أصحاب هذا الفريق من أن المواطنة التى تُمنح لا تمارس ، وإن مورست فبشروط مَن مَنحها ، أما المواطنة التى تُنتزع من خلال عملية كفاح وعمل وطنى فإنها تصاغ وفق رؤية واحتياجات من كافح من أجلها.

على الجانب الآخر كان الفريق الثانى الذى أكد أن ضعف المواطنة المصرية هو خطأ الدولة قبل أن يكون خطأ الأفراد. فإذا كان يعاب على الأفراد سلبيتهم السياسية وإحجامهم عن المشاركة - كما يذهب أصحاب الفريق الأول - فإن الإيجابية السياسية لها شروط يجب أن تتوافر حتى تونع. ومن أهم هذه الشروط بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية مواتية تولد لدى الفرد فرصة الاهتمام بالشأن العام ، وكذا بيئة قانونية توفر له الحماية من تغول الدولة من خلال ضمان ألا يتحول القانون ذاته إلى أداة قهر وقمع للأفراد ، ومن خلال تأكيد الاستقلال الفعلى للسلطة القضائية. ويلفت أصحاب هذا الفريق الانتباه إلى وجود خلل شديد فى العلاقة بين الشعب والدولة فى مصر. فالأصل عندهم أن تكون الدولة تجسيدًا للشعب ولكن الحادث هو أن الدولة أصبحت هى التى تخلق الشعب وتعطيه شرعية. ومن هنا تغولت الدولة وأضحت أقوى من الشعب. ورغم أن هذا ليس هو الوضع الطبيعى إلا أنه السائد واقعًا ، وهو وضع يجعل من الإجحاف أن يُحمل الأفراد بخطأ ضعف المواطنة.

رابعًا : قضية المفهوم والسياق أو سيرة المفهوم

وتحاور الحضور هنا حول مدى مصداقية مفهوم المواطنة كما هو مطروح الآن على الساحة المصرية ، وذلك بالنظر إلى منظومتنا الثقافية ، وتساءل الحضور فى هذا السياق حول مدى جواز نقل مفهوم من بيئة إلى بيئة أخرى فانقسموا إلى فرق ثلاث. أما الفريق الأول فأكد أصحابه أنه لا يجوز نقل أى مفهوم ، وخاصة مفهوم المواطنة ، من بيئة إلى بيئة أخرى ؛ ذلك أن لكل مفهوم عندهم سيرة أو سياقًا يكون مستمدًا بالأساس من المنظومة الثقافية والقيمية ومن التجربة التاريخية لشعب ما ، فلا يجوز انتزاعه من هذا السياق المتفرد وزرعه فى سياق مخالف ، كما لا يجوز أيضًا نقله بسياقه المتميز إلى بيئة أخرى.

فللمواطنة ، وفقًا لهم ، محتوى قيمى سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الممارسة فهى حالة تولد وتنمو وتبرز فى إطار حضارى معين ، ومن ثم لا يمكن استيراد المفهوم من خارج إطارنا الحضارى ثم زرعه فى بيئتنا الثقافية لأن هذا لن يكون مواتيًا ، وهم يؤكدون أن الثقافة السياسية والقانونية المصاحبة لمفهوم المواطنة كما هو مطروح الآن على الساحة المصرية مستوردة ومنقولة لنا منذ نهايات القرن التاسع عشر وإن هذا هو السبب الرئيسى لفشل مفهوم المواطنة فى أن يثبت جذوره فى المجتمع المصرى حتى الآن.

أما الفريق الثانى فلا يرى أى حرج فى نقل مفهوم المواطنة أو أى مفهوم آخر من بيئة أخرى ، وحجتهم هى أنه لا يجوز أن نفزع من أصل فكرة ما أو حتى قانون ما قد جاءنا من الخارج فلا غضاضة فى هذا طالما أن الفكرة فى لبها جيدة ذلك أن للأفكار بعدًا إنسانيًّا لا يجوز أن نتغاضى عنه ، ولكن ما يجب علينا حقيقة هو أن نفزع لتطوير الفكرة ذات الأصول المغايرة بما يلائم ثقافتنا وقيمنا وبيئتنا.

واستطرادًا من هذا الموقف ركز بعض الحضور على علاقة الدين بالدولة ، وأكد أنه قد تم نقلها من الغرب إلى بيئتنا الثقافية المغايرة فى إطار فهم سيئ لسياق مفهوم العلمانية فى الغرب ، وبناء عليه تم الترويج لأن المواطنة لا بد وأن يكون لها معنى مدنى ، وهذا عندهم مؤشر على أننا نعانى من عملية إسقاط غير مدروس لمفهوم المواطنة وارد من الخارج ولا يتوافق مع موروثنا الدينى الذى يجعل للدين دورًا محوريًّا فى كل مناحى الحياة نظرًا وعملًا. والحل عندهم هو ضرورة إدخال نوع من الإصلاح على الفهم الرسمى لعلاقة الدين بالدولة تؤدى إلى فض الاشتباك بين المفاهيم الواردة والموروث الدينى ، وهذا عندهم هو شرط نقل مفاهيم مثل مفهوم المواطنة من الخارج واستقباله بإيجابية فى بيئتنا.

خامسًا : الدين والمواطنة

تحت هذه المظلة العريضة تم تناول مجموعة من القضايا على قدر عال من الحساسية ولكن الحوار حولها اتسم بالصراحة والوضوح. وواحدة من أكثر القضايا حساسية قضية وضع الأقباط المصريين ومواطنتهم. ولم يكن خفيًا على أى متابع للجلسات وما دار بها من حوارات أن هناك ثمة مشكلة وأنه لا بد من مواجهتها بمنتهى الوضوح والحسم وبحلول قاطعة فلا يجوز هنا التجمل أو الاكتفاء بالمسكنات. فلقد جاهر فريق من الحضور ودون مواربة بأنه يتم التمييز ضد الأقباط وأنهم مواطنون من الدرجة الثانية كونهم لا يتمتعون على أرض الواقع بحقوق المواطنة كاملة وعلى قدم المساواة ، وهم يرجعون هذا فى جزء أساسى منه إلى الموقف

الفكرى والعملى للتيارات الإسلامية فى الساحة المصرية. ولقد تباينت ردود فعل الحضور على هذا الإعلان.

فأما التيار الإسلامى ممثلًا فى الإخوان المسلمين فقد حرصوا على أن ينفوا عن تاريخ الإخوان أى تجاوزات ضد أقباط مصر أشخاصًا أو مؤسسات داعين الأقباط إلى الاطلاع على التجديد فى الخطاب الإسلامى بخصوص "أهل الذمة" ، ومؤكدين أن التجاوزات التى تحدث من بعض التيارات الإسلامية الموجودة على الساحة المصرية لا يجوز أن يؤخذ بها كل التيار الإسلامى داعين الأقباط إلى الاحتكام فى هذه الحالات إلى الإسلام ومصادره لا إلى فكر بعض المسلمين ، كما طالب البعض الآخر للنظر إلى مداخل أخرى عن موقف التيار الإسلامى من قضية المواطنة وعلاقتها بالديمقراطية ، وعدم الاقتصار على مدخل العلاقة بين المسلمين والمسيحيين فقط ، حيث إن الخطابات الإسلامية عن الديمقراطية والمواطنة امتدت إلى مجالات أخرى.

أما القوميون والليبراليون فقد حرصوا على إبراز أن الأقباط ، وإن كانوا أقلية ، فهم شركاء وطن وكفاح وإن المسلمين والأقباط فى مصر كانوا وما زالوا إخوة فى الكفاح من أجل الوطن ، لافتين النظر إلى الأهمية القصوى لتفادى تصعيد مثل هذا الحديث الذى يؤدى بالضرورة إلى شق قلب الأمة وتمزيق نسيج المجتمع ، وأن تصعيد الحديث عن أمر التمايز والتمييز بين الأقباط والمسلمين لن يقف عند هذا الحد بل سيفتح الباب أمام تضخيم الحديث عن خلافات إثنية وجغرافية وإقليمية (صعايدة – بحاروة / مصريين – نوبيين) سيكون خاتمتها وبالًا على كل المصريين.

أما أصحاب الاتجاه اليسارى فقد رفضوا هذا التوجه السابق للقوميين والليبراليين مؤكدين أن تجاهل المشكلة والتعتيم عليها لن يجدى ، كما أنه لن يجدى أيضًا قول الإسلاميين أن المشكلة فى عقول الأقباط ولا أساس لها فى الإسلام. فوجود المشكلة فى أذهانهم واستشعارهم بها فى وجدانهم يعنى أنها موجودة بلا مواربة. والحل عندهم هو فى مؤسسة التعليم خاصة فى الأسلوب الذى يتم به صياغة منهج الدين ومنهج التاريخ. والاقتراح هو أن يكون منهج الدين شاملًا لكل الأديان وأن يدرس لكل الطلاب بغض النظر عن ديانتهم. فالمسلم المصرى لا يعرف شيئًا حقيقيًّا وذا معنى عن الديانة المسيحية والعكس صحيح ، وكذا منهج التاريخ لا بد وأن يعطى نفس الثقل والحجم وأمانة التناول لكل حقب مصر التاريخية . يتساوى فى ذلك الحقبة القبطية والحقبة الإسلامية.

والخلاصة أن تقوم المناهج الدراسية بتعليم المصرى معنى المواطنة وهى الوطن للجميع على قدم المساواة وبغض النظر عن العقيدة ، فعندما يتوقع الجميع الحماية من المجتمع على قدم المساواة سوف يعطيه الجميع ولاءهم دون انتقاص.

أما الحل الذى استحسنه الجميع للتعامل مع هذه القضية فهو ضرورة قيام حوار إسلامي/ مسيحى يختلف عن المحاولات الحوارية القائمة فى أنه لا بد أن يكون استيعابيًا وليس نخبويًا وأن يكون موضوعيًا لا يركز على عوامل التكامل والتقارب وحسب بل يواجه وبشجاعة عوامل التباعد والتفسخ والريبة ، وذلك حتى لا يرتد مشروع المواطنة المصرية على عقبيه المرة تلو المرة بسبب موضوع وضع الأقباط.

أما القضية الشائكة الثانية التى تداولها بعض الحضور ورغبوا بشدة فى التعبير عنها فهى قضية تأميم الدين. وعند هذا الفريق تأميم الدين يحدث عندما تزحف الدولة على عالم المفاهيم الدينية فتختطفه لصالحها وتضحى الدولة هى التى تحدد ما الحلال وما الحرام وتحدد ما هى القيمة ، وتحدد من هو المواطن. وهى فى هذه الجزئية الأخيرة بالتحديد تلغى مكون الدين من تعريفها للمواطن. والمشكلة هنا ، كما يرون ، هى أن كل المصريين أقباط ومسلمين مرجعيتهم دينية ، وعندما تلغى النخبة الحاكمة ، التى هى علمانية ، مكون الدين من مفهوم المواطنة بدعوى الحفاظ على جوهر المفهوم والعمل على إيناعه من خلال التأكيد على أن الوطن للجميع فإنها تكون فى الحقيقة قد خطت خطوات واسعة على سبيل سحق مفهوم المواطنة من خلال كبت مكون رئيسى فيه وهو الدين. لسنا فى حاجة إلى إبراز أن الذين أثاروا هذه القضية هم أصحاب التوجهات الإسلامية وأنهم لم يعدموا معارضين متمسكين بأن المواطنة هوية قومية وأن عنصر الدين ، إن قُبل ، فسيكون لدوره الثقافى وليس العقيدي.

سادسًا : علاقة الداخل بالخارج وأثرها على المواطنة المصرية

ولقد ثارت هذه القضية فى المؤتمر فى مواضع متفرقة ، ولكن برزت بصورة واضحة بمناسبة ورقة المستشار طارق البشرى ، وورقة أ. سمير مرقص ، وورقة د. عمرو الشبكى. ويوضح طرح البشرى لمفهوم الجماعة الوطنية والوظائف التاريخية لها وسبل تشكلها وتطورها كيف تتعدد دوائر الانتماء (وطنى - قومى - أممى) وبحيث لا يمكن قصره على الدائرة الوطنية فقط. وإذا كانت القطرية قد سادت لفترة ، فلقد برزت انتماءات أكثر اتساعا ، قبلها وبعدها ، وفقا لمتطلبات مواجهة المخاطر المحدقة بالجماعة الوطنية.

ويدق طارق البشرى ناقوس الخطر محذرا من التهديد الخارجى للجماعة الوطنية فى مصر ، فهى وإن اتسمت بالتجانس الداخلى إلا أنه ينقصها إمكانيات التامين ضد التهديد الخارجى ،

هذا التهديد الخارجى الذى ينال من وظائف الجماعة الوطنية من خلال تفعيل ، القيود الدافعة إلى مزيد من القطرية الموروثة من الاستعمار ، وإلى مزيد من التشرذم فى الداخل. ومن ثم ، فإن هذا الطرح للبشرى يقترب من مفهوم المواطنة على مستوى آخر - بالإضافة إلى المستوى الوطنى- ألا وهو المستوى القومى والأممى. حيث يعتبر أن المواطنة - فى ظل هذه القطرية - أضحت بمثابة وصف يصدق على الجماعة التى تشخصها الدولة القومية ، ولذا فان المفهوم السائد عن المواطنة لا يتسق ومفهوم الجماعة الوطنية بالمعنى السابق شرحه ، أى الجماعة التى قد تمتد تعريفها - وفقا لمتطلبات أمنها وحمايتها من التهديد الخارجى- إلى النطاق الإقليمى أو القومى أو ربما الأممى. ويربط البشرى فى طرحه بين مفهوم الجماعة الوطنية ، والتهديد الخارجى والمواطنة.

ومن ناحية أخرى تناول الحضور قضية علاقة الداخل بالخارج بمناسبة الورقة البحثية التى تقدم بها أ. سمير مرقص ضمن أعمال المؤتمر والمتضمنة فى هذا الكتاب والتى دق فيها جرس الإنذار من خطورة التهوين من ظاهرة الاستعمار فى منطقتنا سواء الاستعمار القديم أو الحديث. فالاستعمار القديم لا يجوز أن ننظر له على أنه جاء واستقر ثم حمل عصاه ورحل ، بل لا بد من نشر الوعى بالأثر العميق الذى تركه فى مجتمعنا فيما يتعلق بمواضيع مثل المواطنة والمشاركة والديمقراطية. أما الاستعمار الجديد فمشكلته الكبرى فى المرحلة الحالية تكمن فى النظرة الإمبراطورية الأمريكية والتى تنطوى على إيمان بضرورة هيمنة القيم الغربية على العالم، وهذه النظرة تعنى بالضرورة حتمية التوسع أى الاعتداء ، فنظرة الإمبراطورية الأمريكية تعتبر العالم كله منطقة ضم ، وترى أن أى فرد خارج منظومتها القيمية لا بد وأن ينتمى إليها بشكل أو آخر.

وأحد سبلها الرئيسية لتحقيق هذا هو عولمة الثقافة ، وهى عملية جارية بالفعل هدفها خلق الإنسان العالمى من خلال القضاء على فكرة المواطنة القومية أو الوطنية.

ولقد برز اتجاه قوى بين الحضور اهتم بالتحاور حول شكل النظام العالمى أحادى القطبية السائد الآن ومدى خطورته على الوضع الراهن للمواطنة ، حيث يقدم القطب الأوحد منظومته القيمية والحضارية على أنها المرجعية الوحيدة التى يجب أن يتشكل العالم بأسره - ثقافة وقيمًا - وفقًا لها. كما تناقش الحضور حول الأساليب التى تستخدمها الدولة القطب لتخلق فضاء فى المجتمعات العالمية ، على تنوعها ، تخترقه ثقافتها الغازية وتملأه ، وكان من أهم الوسائل التى تناولوها بالنقاش مفهوم المجتمع المدنى العالمى ومدى خطورته فى

التمكين لفكرة الإنسان العالمى على حساب الإنسان المواطن ، وذلك من خلال تأسيس منظمات عالمية غير حكومية تخترق المجتمعات القومية من خلال الترويج لمنظومة حقوق إنسان تطرحها على أن لها سمة العالمية ، ثم تبدأ باسم الدفاع عن إنسان ينتمى إلى منظومة الحقوق العالمية هذه التدخل على المستوى القومى بادعاء انتهاك تلك الحقوق عند هذه المستويات القومية.

ومع الوعى برؤية القطب الأوحد لشكل العالم وتحركاته التى تستهدف ترجمة هذه الرؤية إلى واقع معاش ، ومع التسليم بأن هناك مؤشرات جد خطيرة على نتائج يحققها هذا القطب الأوحد لصالحه منها الهجرة المتزايدة من الجنوب إلى الشمال ، ومنها الإعجاب الواضح بثقافة الغرب السائد بين أجيال الشباب المصرى وتبنيهم نمطًا للحياة ومنظومة للقيم مغايرة لما هو نابع من تراثنا ، إلا أن الحضور المهمومين بهذه القضية عبروا عن أمل كبير فى إمكانية إفشال تحركات القطب الأوحد ، وذلك من خلال الدخول إليه من مدخله ، ألا وهو مفهوم المواطنة. فإذا كان القطب الأوحد يعمل على تفريغ المواطنة من محتواها القومى ، فلابد أن نناضل من أجل إعادة تأسيس فكرة المواطنة ثم نعمل بعد ذلك على خلق المناخ الملائم لكى تمارس فعلًا ، وهذا ينقلنا إلى القضية التالية والأخيرة.

سابعًا : مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية ودورها فى تأسيس فكرة المواطنة

ساد فى فضاء المؤتمر اعتراف صريح أحيانًا وضمنى فى أحيان أخرى أن جيل الشباب المصرى جيل غير مهتم وغير مهموم بقضايا الوطن ومشكلاته ، أو أنه جيل فاقد للشعور بالانتماء تغيب من قاموس حياته معانى المواطنة ومفرداتها. رغم أن بعض الحضور حمل الدولة وزر الأوضاع التى تؤدى إلى شعور الشباب باغتراب عن الوطن ، إلا أن البعض الآخر - ربما مع عدم إنكار ذلك - اهتم بالتأكيد على جدوى عدم الوقوف طويلًا عند البحث عن المسئول عن تكلس المواطنة المصرية ، وضرورة تخطى ذلك إلى محاولة البحث عن حل لهذا الوضع.

وقد أشار بعض الحضور إلى أن الأمل معقود لإنعاش المواطنة كفكر وممارسة على مؤسسات التنشئة خاصة الأحزاب السياسية ، المؤسسة التعليمية ، مؤسسة الأعلام.

ولكن الطرح الذى تفضل به معظم المتحاورين هو أن مؤسسات التنشئة الرئيسية تلك لا يمكنها أن تقوم بمهمتها فى تأسيس فكرة المواطنة. فالأحزاب السياسية متكلسة وعاجزة عن التجدد الفكرى ولا تقوم بأى دور معارض حقيقى ، ومن ثم تفقد مصداقيتها ولا تستطيع أن تسهم حقيقة فى تفعيل ثقافة وممارسة المواطنة.

أما المؤسسة التعليمية فلقد أوضح الحضور من خلال مناقشاتهم أبرز سلبياتها فيما يتعلق بالتربية على قيمة المواطنة ، وهى أن فلسفة التعليم غائية وغايتها الرئيسية خدمة سياسات الحكومة. ومن ثم هناك مركزية شديدة فى وضع المناهج الدراسية التى تأتى فى معظمها مركزة على دور الحكومة مبرزة تاريخ الزعماء غير مسطرة لدور الشعب وتاريخه ، كما أنها تحتفى بقيم الطاعة على حساب قيمة الحرية وتضخم الواجبات وتغيب الحقوق. وسياسة وزارة التربية والتعليم تركز على التحصيل ولا تهتم بالأنشطة التى تربى على قيم الديمقراطية.

أما المؤسسة الإعلامية فمشكلتها لا تختلف كثيرًا عن مشكلة المؤسسة التعليمية فالإعلام هو إعلام الدولة وكل ما يبث فيه يؤدى إلى تخريب التراث الثقافى فهناك أنماط كاملة من التراث تندثر فى حين أن المواطنة المصرية تنبنى على قبول طوعى لكافة الأزمنة التاريخية لمصر ، فتخريب التراث وتجريفه يفسد الانتماء. ناهيك عن تشجيع السياسة الإعلامية لأنماط من الفن والدين الشعبى تشجع على الإذعان وتكرس السلبية السياسية.

فى مواجهة هذا الواقع ، أقترح الحضور تشجيع المجتمع المدنى ليحل بديلًا عن المؤسسات السابقة فى تأسيس فكرة المواطنة والممارسة الفعلية لها. ورغم وعى الحضور بالمشاكل التى يعانيها المجتمع المدنى فى مصر من مثل ضعف كوادره وخلل العلاقة بينه وبين الدولة وغلبة الطابع الصدامى على هذه العلاقة وأنه إلى حد كبير لا يعد فى شكله الحالى إفرازًا طبيعيًا لتطور المجتمع المصرى. إلا أنه كان هناك اتجاه قوى يرى أملًا كبيرًا فى هذا القطاع الذى اتسم فى السنوات الأخيرة بأنه لم يعد قاصرًا على كونه قطاعًا رعويًا اجتماعيًا بل اتسع مفهوم العمل الأهلى فيه لينسحب إلى قيم المساواة وحقوق الإنسان.. كما أنه يقدم الملاذ للذين يريدون المشاركة المجتمعية ولا يجدون سبيلًا إلى هذا من خلال تكوينات الأحزاب السياسية القائمة.

إضافة إلى اقتراح إيلاء اهتمام خاص بتنمية المجتمع المدنى ، لم ينس العديد من الحضور التأكيد أيضًا على ضرورة تحفيز الإرادة المجتمعية بغرض إصلاح التعليم والإعلام.

وبالنظر إلى مجموع هذه القضايا - وما تفرع عنها من اتجاهات للمناقشة- يمكن القول إن أعمال المؤتمر لم تحقق أهدافًا تتصل بواقع السياسة والمجتمع فى مصر فقط ، ولكن أضحى هذا الواقع ساحة تم على صعيدها اختبار الأبعاد النظرية والمنهجية المتصلة بمفهوم المواطنة، وكذلك بالعلاقة بينه وبين الديمقراطية . ومن أهم هذه الأبعاد ما يلى:

١ - المفاهيم : إشكالية المحتوى القيمى الحضارى

ويواجهنا بهذا الصدد شبكة المفاهيم المتصلة بالمفهوم الأساسى ألا وهو المواطنة ، وهى :

الحقوق ، والواجبات ، والانتماء ، والهوية ، والمشاركة ، والتعددية ، والتغيير السياسى ، والمجتمع المدنى ، والعدالة ، والمساواة ، والحرية ، ... ، ومما لا شك فيه أن قائمة أولويات هذه المفاهيم تختلف بين منظومة وأخرى من منظومات القيم التى تستند إلى أطر مرجعية مختلفة ، أو تنبع من أطر حضارية متنوعة.

ولذا يواجهنا - من ناحية أخرى- قضية نقل المفاهيم والمصطلحات من إطار حضارى لآخر ، وهو الأمر الذى يثير مسألة ضرورة التفاعل - من منظور حضارى- لتجاوز سلبيات النقل الحرفى ، ومن ثم ضرورة التأصيل النظرى الحضارى للمفهوم على النحو الذى يكشف عن توافر المضامين الأساسية للمفهوم ، مثل العدالة ، والمساواة ، والحرية ، حتى ولو لم يتم استخدام المصطلح المقصود – المواطنة - وبفرض أنه لم يتم أيضا الكشف فى التراث الحضارى عن السبل الذائعة الآن لتحقيقه وفق الوصفات الغربية. فما إذن وضع مصطلح المواطنة فى اللغة العربية ، وما وضع مضامين المفهوم فى الخبرة الإسلامية والفقه الإسلامى والأصول الإسلامية ، وما الفارق مع مصطلحات تبدو مناظرة مثل: الدعوية والداعى والدعية ؟.

جميعها أسئلة تراوحت بين أعمال بعض الجلسات مشيرة إلى أهمية المحتوى القيمى الحضارى لمفهوم المواطنة ؛ فكرًا وممارسة. وهو الأمر الذى يرتبط فى جانب فيه بقضية العلاقة بين الدين والمواطنة (كما نرى لاحقا). وهذه العلاقة إذا كانت تمت معالجتها فى التجربة الغربية الحديثة على نحو استبعد الدين من منظومة المواطنة ، فهل يعنى هذا أن "المواطنة" فى إطارنا الحضارى العربى الإسلامى يجب أيضا أن تستبعد الدين من منظومتها؟ وإذا كانت بعض الأطر المرجعية -أى الإسلامية- ترفض هذا الاستبعاد ، وإذا كانت بعض المراجعات المعرفية والنظرية للعلمانية وللمواطنة فى الغرب قد أفسحت من جديد مكانًا لاستدعاء الدين؟ إذن ألا يصبح من الضرورى فى دائرتنا الحضارية أن نطرح القضية للنظر بأسلوب جديد فى نطاق الحوارات بين التيارات الفكرية والسياسية المتنوعة حول العلاقة بين الدين والمواطنة والديمقراطية.

٢ - اختلاف الأطر المرجعية : أين مناط الاتفاق العام؟

تعددت - كما سبق الإشارة - مفاهيم المواطنة ومداخلها ، سواء ما يتصل بتحديد المضمون وأساليب التحقق والحماية ، أو ما يتصل بتشخيص أسباب وعواقب الانتقاص منها ، بل وانتقادها ، ويرجع هذا الاختلاف فى قدر كبير منه إلى اختلاف الأطر المرجعية.

وهو الأمر الذى يعنى أن قضية المواطنة فى مصر ليست محل اتفاق عام إلا فيما يتصل بأن الحقوق المترتبة عليها هى حقوق منقوصة. بعبارة أخرى وبالرغم من الاختلاف بين مدركات كل من التيارات الليبرالية ، والقومية ، والإسلامية للمواطنة ، إلا أنها اتفقت على أن حقوق المواطنة منقوصة ، وأن هذا الانتقاص -بل وأحيانا الافتقاد- هو بمثابة قنبلة موقوتة وحجة لتدخلات خارجية ، وأن المواطنة لا تتحقق بقرار من الدولة يصدر بوثيقة يعلنها حزب الأغلبية ، وليست حقوقا فقط ولكنها واجبات أيضا ، وهى لا تقتصر على المشاركة السياسية فقط ولكن تمس جوانب الحياة اليومية ، وهى ليست قضية داخلية فقط ولكن ذات امتدادات خارجية فى ظل العولمة والهيمنة الأمريكية ، فهى ليست قضية العلاقة بين الغرب والدولة أو بين الفرد والمجتمع فقط ولكنها أيضا تمس العلاقة بين الوطن والقومية والعالم ، وأن الاستقراء بالخارج لا يبنى المواطنة أو يدعمها بقدر ما أن الأحادية الفكرية وإقصاء بعض التيارات يهدد ثقافة المواطنة .

٣ - المواطنة والديمقراطية : إشكالية المتغير المستقل والمتغير التابع

انطلقت أعمال المؤتمر من الوسط بين المواطنة والديمقراطية - كما اتضح من الورقة التى قدمت فلسفة المؤتمر وأهدافه - ولقد قدمت الأوراق والمداخلات إسهامات متنوعة حول تحديد أيهما المتغير المستقل وأيهما المتغير التابع: هل نعمل لتحقيق المواطنة ؛ قانونيا وسياسيًا ومدنيًا ، فنحن بذلك التحرك نحو الديمقراطية أم أن إقرار الديمقراطية هو السبيل لحماية حقوق المواطنة ودعمها؟

ومن ثم هل التطور الديمقراطى فى مصر يحتاج الآن إلى تدرجية حتى تتدعم الجماعة المدنية وتقوى على المشاركة الفعالة -كما يقول البعض- أم أن الأزمة السياسية والمجتمعية الراهنة والتى تنتهك المواطنة تحتاج إلى حلول جذرية؟ ومن أين يبدأ الحل؟ من علاج ثقافة الإذعان وثقافة الاستبداد فى مؤسساتنا التربوية والتعليمية والمجتمعية ، أم يبدأ العلاج من أعلى ومن الإطار القانونى والدستورى؟

وفى النهاية ، ورغم الآراء المتباينة والمواقف المختلفة من القضايا المطروحة على ساحة النقاش والتى أفصحت عنها الصفحات السابقة ، إلا أن التباين والاختلاف لا يجوز أن يزعجنا. إنه علامة صحة وفتوة القوى الوطنية فى مصر وبرهان وعى على أنهم رغم اختلاف خلفياتهم الفكرية فإن هذا الاختلاف يمكن أن يثريهم جميعًا ولا يؤدى بالضرورة إلى تصادمهم وتباعدهم. وليس أدل على هذا من أنه رغم تراشقهم بالآراء والآراء المعارضة على

مدار ثلاثة أيام إلا أنهم اتفقوا فى النهاية على الضرورة القصوى لإقامة حوار وطنى يشارك فيه الجميع ، غايته هى الاتفاق على برنامج له مدى زمنى معقول ، لا هو بالطويل فتتقطع حبال الأمل ولا هو بالقصير فلا يمكن استيعابه وتحقيقه. كما أنهم اتفقوا على ضرورة أن تكون مفردات البرنامج ذات مضمون محدد وواضح بعيد تمامًا عن الشعارات البراقة التى تومض بشدة ثم تنطفئ سريعًا دون أن تخلف نتيجة إيجابية تذكر ، وعلى ضرورة أن يتم تحديد برنامج حركة لترجمة الأفكار إلى خطوات ملموسة.

وفى عبارة واحدة اتفق الحضور على ضرورة أن تتضافر القوى الوطنية رغم اختلافها لتفيد من تنوعها كى تصيغ مشروعًا يستهدف تأسيس فكرة المواطنة ، ثم لتحويل هذا المشروع إلى برنامج عمل يساعد على الممارسة الفعلية لهذه المواطنة والديمقراطية .

❋ ❋ ❋

obeikan.com

obeikan.com

قائمة المشاركين

obeikan.com

٢٠	أ. سمير مرقس	مستشار المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ومسئول سلسلة دراسات المواطنة
٢١	د. سيف الدين عبد الفتاح	أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٢٢	د. صلاح سالم زرنوقة	خبير بمركز دراسات وبحوث الدول النامية
٢٣	د. عبد السلام نوير	مدرس العلوم السياسية - قسم العلوم السياسية - كلية التجارة - جامعة أسيوط
٢٤	أ. عصام زكريا	صحفى وناقد سينمائى - جريدة روزاليوسف
٢٥	د. عصام شرف	أستاذ هندسة الطرق - كلية الهندسة - جامعة القاهرة ووزير النقل المواصلات
٢٦	د.علا أبو زيد	أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٢٧	د.على ليلة	أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس
٢٨	د. عماد البشري	مستشار مساعد بمجلس الدولة
٢٩	د. عماد شاهين	أستاذ مساعد - قسم العلوم السياسية - الجامعة الأمريكية
٣٠	د. عماد صيام	مستشار تنمية وباحث فى مجال علم الاجتماع السياسي
٣١	د. عمرو الشوبكي	خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام
٣٢	د. عمرو حمزاوي	مدرس - قسم العلوم السياسية - نائب مدير مركز الدراسات الأوروبية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٣٣	د. فاروق عبد البر	نائب رئيس مجلس الدولة
٣٤	أ. ماجدة رفاعة	باحثة فى الدراسات الاجتماعية
٣٥	د. محمد إبراهيم منصور	مدير مركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط
٣٦	د. محمد سعد أبو عامود	أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية - كلية التجارة - جامعة حلوان
٣٧	د. محيى الدين قاسم	أستاذ مساعد - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٣٨	د. مصطفى الرزاز	فنان تشكيلى وأستاذ بكلية التربية الفنية - جامعة حلوان
٣٩	د. منى يوسف	خبير - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
٤٠	أ. هانى عياد	باحث فى العلوم السياسية

قائمة المشاركين

obeikan.com

obeikan.com

أولاً : رؤساء الجلسات

١	المستشار أحمد مكى	نائب رئيس محكمة النقض ورئيس الدائرة المدنية بها
٢	د. أحمد يوسف أحمد	مدير معهد البحوث والدراسات العربية - جامعة الدول العربية
٣	د. حامد عمار	أستاذ التربية المتفرغ - كلية التربية - جامعة عين شمس
٤	المستشار طارق البشري	نائب رئيس مجلس الدولة الأسبق
٥	د. علا أبو زيد	أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٦	د. كمال المنوفى	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٧	د. محمد سليم العوا	المفكر الإسلامى الكبير
٨	أ. محمود أمين العالم	رئيس اللجنة الفلسفية - المجلس الأعلى للثقافة
٩	د. مصطفى كامل السيد	مدير مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

ثانياً : مقدمو الأوراق

١٠	أ. أحمد النجار	رئيس تحرير تقرير "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية" - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
١١	م. أحمد بهاء الدين شعبان	مهندس وناشط فى مجال دعم الشعب الفلسطينى واللجان الشعبية
١٢	د. السيد عبد المطلب غانم	رئيس قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
١٣	د. أميمة عبود	مدرس - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
١٤	أ. أيمن عبد الوهاب	خبير - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام
١٥	د. حامد عبد الماجد	أستاذ مساعد - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
١٦	د. حسام الأهوانى	أستاذ القانون - كلية الحقوق - جامعة عين شمس
١٧	أ. حسن سلامة	باحث - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
١٨	أ. سامح فوزى	خبير فى العلوم السياسية
١٩	د. سلوى شعراوى جمعة	مدير مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة وعضو مجلس الشورى

٢٠	أ. سمير مرقس	مستشار المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ومسئول سلسلة دراسات المواطنة
٢١	د. سيف الدين عبد الفتاح	أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٢٢	د. صلاح سالم زرنوقة	خبير بمركز دراسات وبحوث الدول النامية
٢٣	د. عبد السلام نوير	مدرس العلوم السياسية - قسم العلوم السياسية - كلية التجارة - جامعة أسيوط
٢٤	أ. عصام زكريا	صحفى وناقد سينمائى - جريدة روزاليوسف
٢٥	د. عصام شرف	أستاذ هندسة الطرق - كلية الهندسة - جامعة القاهرة ووزير النقل المواصلات
٢٦	د.علا أبو زيد	أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٢٧	د.على ليلة	أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس
٢٨	د. عماد البشري	مستشار مساعد بمجلس الدولة
٢٩	د. عماد شاهين	أستاذ مساعد - قسم العلوم السياسية - الجامعة الأمريكية
٣٠	د. عماد صيام	مستشار تنمية وباحث فى مجال علم الاجتماع السياسي
٣١	د. عمرو الشوبكي	خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام
٣٢	د. عمرو حمزاوي	مدرس - قسم العلوم السياسية - نائب مدير مركز الدراسات الأوروبية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٣٣	د. فاروق عبد البر	نائب رئيس مجلس الدولة
٣٤	أ. ماجدة رفاعة	باحثة فى الدراسات الاجتماعية
٣٥	د. محمد إبراهيم منصور	مدير مركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط
٣٦	د. محمد سعد أبو عامود	أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية - كلية التجارة - جامعة حلوان
٣٧	د. محيى الدين قاسم	أستاذ مساعد - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٣٨	د. مصطفى الرزاز	فنان تشكيلى وأستاذ بكلية التربية الفنية - جامعة حلوان
٣٩	د. منى يوسف	خبير - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
٤٠	أ. هانى عياد	باحث فى العلوم السياسية

٤١	أ. هبة رءوف عزت	مدرس مساعد - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٤٢	د. هويدا عدلى	مدرس العلوم السياسية - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

ثالثاً : المعقبون

٤٣	د. أحمد زايد	وكيل كلية الآداب لشؤون الدراسات العليا والبحوث - كلية الآداب - جامعة القاهرة
٤٤	المستشار أحمد مكي	نائب رئيس محكمة النقض ورئيس الدائرة المدنية بها
٤٥	أ. جمال الغيطاني	رئيس تحرير أخبار الأدب - مؤسسة أخبار اليوم
٤٦	د. حسن أبو طالب	رئيس تحرير التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام
٤٧	د. حسن البيلاوي	مستشار وزير التربية والتعليم
٤٨	أ. السيد يسين	مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام
٤٩	د. على ليلة	أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس
٥٠	د. محمود الكردي	أستاذ بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة
٥١	د. وحيد عبد المجيد	مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام

رابعاً : المشاركون فى حلقة النقاش

٥٢	أ.السيد يسين	مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام
٥٣	أ. صلاح الدين حافظ	كاتب صحفى بالأهرام
٥٤	المستشار طارق البشرى	نائب رئيس مجلس الدولة الأسبق
٥٥	د. نازلى معوض أحمد	أستاذ متفرغ – قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

obeikan.com

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص .. لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

ووفقا للائحة ، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية ، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية ، فضلاً عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى ، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس إدارة المركز
د. كمال المنوفى
عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مدير المركز
د. نادية محمود مصطفى
أستاذ العلوم السياسية بالكلية

openkan.com

obeikan.com

أعضاء مجلس الإدارة

« وفقا للترتيب الأبجدى »

د. أحمد يوسف أحمد : مدير معهد البحوث والدراسات العربية .

د. حسن نافعة : أستاذ قسم العلوم السياسية - قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

د. زينب محمود سليم : أستاذ الإحصاء - قسم الإحصاء
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

د. سمعان بطرس فرج الله : الأستاذ غير المتفرغ بقسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

د. عبد الملك عودة : الأستاذ غير المتفرغ بقسم العلوم السياسية .
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

د. عبد المنعم سعيد على : مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

د. على الدين هلال دسوقى : وزير الشباب .

د. كمال المنوفى : رئيس مجلس إدارة المركز وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

سفير. د. محمد عز الدين : مساعد وزير الخارجية لشئون المؤتمر الإسلامى وعدم الانحياز .

لواء أ.ح. محمود عبد المقصود شلتوت : مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بأكاديمية ناصر العسكرية العليا .

د. نادية محمود مصطفى : مدير المركز والأستاذ بقسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

د. نازلى معوض أحمد : الأستاذ بقسم العلوم السياسية .
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

د. نجوى أمين الفوال : مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

obeikan.com

قائمة
كتب المركز

١٤٠١

obeikan.com

obeikan.com

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د. **على الدين هلال** (محرر)
٢	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د. **على عبد القادر (تقديم)**
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د. **على الدين هلال** (محرر)
٤	تحليل السياسات العامة فى مصر	د. **على الدين هلال** (تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د. **أمانى قنديل** (محرر)
٦	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د. **السيد عبد المطلب غانم**
٧	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د. **نادية محمود مصطفى**
٨	الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربي	د. **نيفين عبد المنعم سعد**
٩	التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر	د. **سيف الدين عبد الفتاح**
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د. **محمد السيد سليم**
١١	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل	د. **على الدين هلال** (محرر)
١٢	الإدارة المصرية لأزمة طابا	د. **أحمدحسن الرشيدى**(محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د. **السيد عبد المطلب** (محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربي	د. **عبد المنعم سعيد** (محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربي	د. **مصطفى كامل السيد** (محرر)
١٦	العلاقات المصرية- السودانية	د. **أسامة الغزالى حرب** (محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د. **أحمد صادق القشيرى**
١٨	التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د. **رجاء سليم**
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢م	د. **هناء خير الدين**
		د. **أحمد يوسف أحمد** (محرران)
٢٠	الأيديولوجية والتنمية فى أفريقيا	د. **حمدى عبد الرحمن**
٢١	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د. **نيفين عبدالمنعم مسعد**(محرر)
٢٢	البحث الإمبيريقى فى العلوم السياسية	د. **ودودة بدران** (محرر)
٢٣	النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار	د. **على الدين هلال** (محرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د. **أحمد يوسف أحمد** (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د. **عبد المنعم سعيد** (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د. **حسن نافعة**

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٧	سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربى فى عالم متغير	د. نازلى معوض (محرر)
٢٩	التوظف الحكومى فى مصر	د.السيد عبدالمطلب غانم(محرر)
٣٠	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١م)	د. ماجدة على صالح ربيع
٣١	الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية	د. ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمى: مؤثرات التبعية ومصر	د. أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠م)	د. ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية	د. ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د. مصطفى علوى (محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د. أحمد عبد الونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية فى السياسة المقارنة	د. عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د. هالة سعودى (محرر)
٤٢	التحولات الديمقراطية فى الوطن العربى	د. نيفين عبدالمنعم مسعد(محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د. مصطفى علوى (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ. جميل مطر وآخرون
٤٥	الكويت من الإمارة إلى الدولة : دراسة فى نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية(ط١)	د. بهجت قرنى
		د. على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة	د. أحمد رشيد
٤٨	العلاقات العربية - الأفريقية	د. إجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية- الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط	د. مصطفى علوى (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د. **محمد السيد سليم** (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د. **على الصاوى**
٥٢	التحول الديمقراطى فى المغرب	د. **أحمد ثابت**
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د. **عطية حسين أفندى**
٥٤	الجماعة الأوروبية ألمانيا ومصر	د. **ودودة بدران** (محرر)
٥٥	السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربي	د. **جلال عبد الله معوض**
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى	د. **حسن نافعة** (محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د. **على الدين هلال (مشرف)**
		د. **نيفين مسعد** (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربي: دراسة فى الإدراك والسياسات	د. **عبد المنعم المشاط** (محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٢م	د. **صفى الدين خربوش** (محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د. **كمال المنوفى**
		د. **حسنين توفيق** (محرران)
٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د. **كمال المنوفى** (محرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامى فى عالم متغير	د. **محمد السيد سليم** (محرر)
٦٣	الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط	د. **عبد المنعم المشاط** (محرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام:رؤية مستقبلية	د. **علا أبو زيد** (محرر)
٦٥	إصلاح الأمم المتحدة	د. **حسن نافعة**
٦٦	الحركات الإسلامية فى عالم متغير	د. **علا أبو زيد** (محرر)
٦٧	المصالحة العربية الرؤى- الآليات- احتمالات النجاح	د. **صفى الدين خربوش** (محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلى فى مصر	د. **السيد عبد المطلب غانم**(محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن	د. **نيفين عبدالمنعم مسعد**(محرر)
٧٠	النخبة السياسية فى العالم العربي	د. **على الصاوى** (محرر)
٧١	التحليل السياسى الإمبريقى: طرق البحث فى العلوم السياسية	**مجموعة مترجمين**
٧٢	مصر والقوى الكبرى فى النظام الدولى الجديد	د. **أحمد الرشيدى** (محرر)
٧٣	الانتخابات الإسرائيلية " الكنيست الرابعة عشر عام ١٩٩٦م" ومستقبل التسوية	د. **عبد العليم محمد**

obeikan.com

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)

٧٤ قضايا الخصخصة فى مجلس الشعب ..... **د. عزة وهبى**

٧٥ تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٧م ..... **د. على الدين هلال**

٧٦ منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية - سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية ..... **د. أحمد الرشيدى**

٧٧ المؤسسة التشريعية فى الوطن العربي ..... **د. أحمد الرشيدى** (محرر)

٧٨ الحماية الدولية للاجئين ..... **د. أحمد الرشيدى** (محرر)

٧٩ مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة ..... **د. نادية محمود مصطفى** (محرر)

٨٠ القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية ..... **د. أحمد الرشيدى** (محرر)

٨١ تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣- ١٩٩٩م(ط٢) ..... **د. على الدين هلال**

٨٢ مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينيات ..... **د. نازلى معوض أحمد** (محرر)

٨٣ العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامى ..... **د .نادية محمود مصطفى**

..... **د. سيف عبد الفتاح** (محرران)

٨٤ السياسات الخارجية للحركات الإسلامية..... **د. نيفين عبد المنعم مسعد**

..... **د. عبد العاطى محمد**

٨٥ تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩م (٣)..... **د. على الدين هـــلال**

٨٦ الليبرالية الجديدة..... **د. نازلى معوض أحمد** (محرر)

٨٧ قضايا العلاقات المصرية - التركية ..... **د. جلال عبد الله معوض**

٨٨ مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينات (ط٢) ..... **د. نازلى معوض أحمد** (محرر)

٨٩ الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام ..... **د. نازلى معوض أحمد** (محرر)

٩٠ إحياء النظام الإقليمى العربي ..... **د. أحمد الرشيـــدى**

٩١ المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية(مجلدان) ..... **د. مصطفى علـوى** (محرر)

٩٢ السياسات الخارجية للدول العربية (الطبعة الثانية)..... **د. علىّ الدين هلال**

..... **د. بهجت قرنـى** (محرران)

٩٣ العدوان على العراق:خريطة أزمة ومستقبل أمة ..... **د. نادية محمود مصطفى**

(الطبعة الأولى) ..... **د. حسن نافعة** (محرران)

obeikan.com

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)

٩٤ حول دلالات عملية الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها: إسرائيل
فى مفترق طرق ..... **د. نادية محمود مصطفى**
..... **أ. جلال الدين عزالدين**(محرران)

٩٥ الفكر السياسى المصرى المعاصر ..... **د. علا أبو زيد** (محرر)

٩٦ مصر والأمة: ماذا بعد العدوان على العراق ..... **د. عمرو دراج**
..... **د. نادية محمود مصطفى**(محرران)

٩٧ إسرائيل من الداخل:خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل .. **د. نادية محمود مصطفى**
..... **أ. هبه رءوف** (محرران)

٩٨ تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٢-١٩٩٩(الطبعة الخامسة) **د. على الدين هلال**

٩٩ الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة..... **د. نادية محمود مصطفى**
..... **د. زينب عبد العظيم** (محرران)

١٠٠ ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية..... **د. نادية محمود مصطفى** (محرر)

١٠١ بيان تطور الحل العسكرى الإسرائيلى ومراجعة السياسة
الإسرائيلية تجاه التسوية السلمية ٢٠٠٠-٢٠٠٤ : قراءة فى
وثيقة جنيف وتداعياتها..... **د. نادية محمود مصطفى**
..... **أ. أمجد جبريل** (محرران)

١٠٢ استراتيجية التواصل مع فلسطينيى ٤٨ ..... **إعداد: أ.د. أحمد جراد**
..... **أ.د. نادية مصطفى**(محرر)

١٠٣ أبعاد الصراع فى دارفور: الأزمة والأفق المستقبلى ..... **إعداد: أ.د. إجلال رأفت**
..... **أ. هـانئ رسلان**
..... **أ.د. نادية مصطفى** (محرر)

١٠٤ ثلاثون عامًا على حرب أكتوبر: نظرة للأمام ..... **أ.د. نادية مصطفى**
..... **د. باكينام الشرقاوى** (محرران)

رقم الإيداع ٢٠٠٥/٣٤٠٢

الترقيم الدولى I.S.B.N - 977-09-1212-3

obeikan.com